جامعة يحي فارس- المديــة -
كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علـــوم التجارية

الموضــوع:

رليات وسبل تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR - المدية -

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص : مالية المؤسسة

من إنجاز الطلبة:

- يونس طالب
- محمد الأمين حمودي

تحت إشراف الأستاذ:

- أ د.محمد لمين علوطي

لجنة المناقشة

د.محمد بن عيشوش	رئيسا
أ د.محمد لمين علوطي	مقررا ومشرفا
د. كريم يرقي	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله ربي العالمين الذي بنعمته و توفيقه تتم الصالحات

و

الصلاة و السلام على أشرف المرسلين و على آله و صحبه أجمعين.

أما بعد:

في مستهل هذه الرسالة لا يسعن إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل " محمد لمين علوطي " تفضله بالإشراف علينا على هذا البحث و كذا أستاذنا الفاضل "محمد بن عيشوش " على ما قدماه لنا من معلومات قيمة و نصائح و توجيهات مفيدة وعلى الصبر الكبير الذي قدماه في متابعة عملنا هذا إلى أن تم بإذن الله سبحانه وتعالى .

و إلى كل أساتذة كلية علوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسير الذين ساعدونا من قريب أو من بعيد

إلى كل أساتذة الأطوار التعليمية

كما نتقدم بالشكر الخاص إلى كل من أعاننا في مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كذا إلى كل من ساندنا من قريب أو بعيد.

شكرا

الإهداء

إلى من قال فيهما عز و جل " و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

إلى الحبيبة الغالية فيض الأمان و نبع الحنان إلى الوردة التي ليس لها نظير و الشمعة التي بها أستنير إلى ريحانة دنياي و بهجة قلبي التي ظلت شمعة صامتة تعرق من أجل أن تنير دنياي إليك "أمي الحبيبة"

إلى من تحمل عبء الحياة و المشاق التي تنوء عنها الكواهل حلوها و مرها إلى ملهمي معنى الصبر و التحدي و الشجاعة و أنار لي درب الحياة إلى الذي زرع فيا بذور الإيمان المبصر حتى بلغت راحة الاستقرار الروحي إليك"أبي العزيز"

إلى فرحة العمر و نشوة الحياة إخوتي و أخواتي

إلى من شاركني في إنجاز هذا العمل المتواضع زميلي محمد الأمين حمودي

إلى كل أصدقائي و أحبائي و زملائي في الدراسة

إلى كل الأهل و الأقارب

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا عربون تقدير و معزة و احترام.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

يونس

الإهداء

إلى من قال فيهما عز و جل " و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

إلى الحبيبة الغالية "أمي الحبيبة رحمها الله وادخلها فسيح جنانه"

إلى من تحمل عبء الحياة و المشاق التي تنوء عنها الكواهل حلوها و مرها إلى ملهمي معنى الصبر و التحدي و الشجاعة و أنار لي درب الحياة إلى الذي زرع فيا بذور الإيمان المبصر حتى بلغت راحة الاستقرار الروحي إليك"أبي العزيز"

إلى فرحة العمر و نشوة الحياة إخوتي و أخواتي

إلى من شاركني في إنجاز هذا العمل المتواضع زميلي يونس طالب

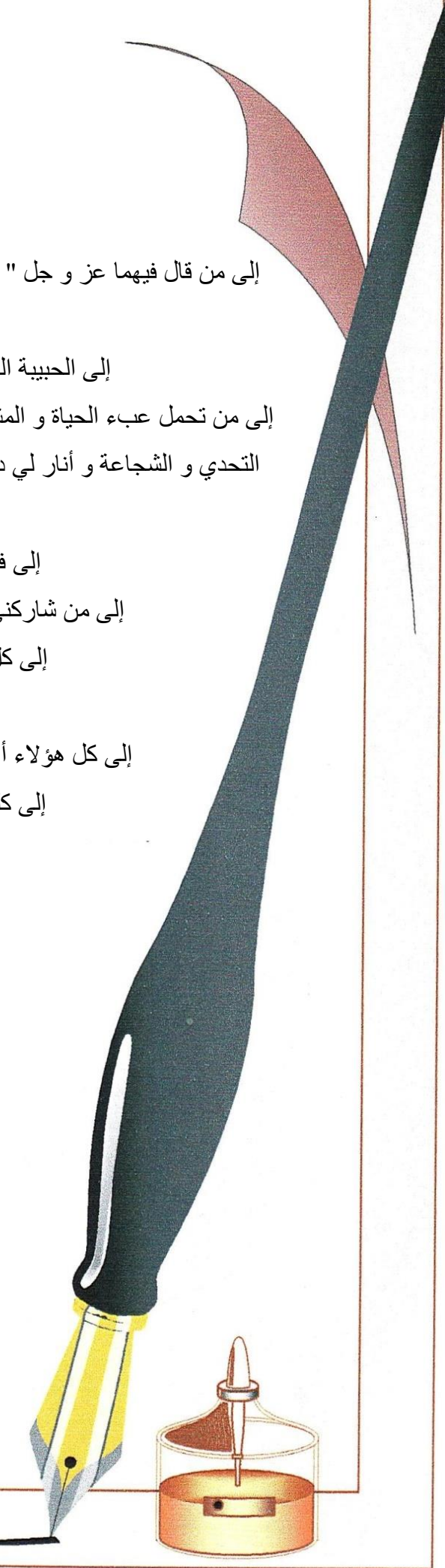
إلى كل أصدقائي و أحبائي و زملائي في الدراسة

إلى كل الأهل و الأقارب

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا عربون تقدير و معزة و احترام.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

محمد الأمين



المستخلص

بسبب الإختلالات الكبيرة التي تقع فيها الفلاحة في كل مرة يبدي المهتمون بالقطاع الفلاحي اهتماما جديدا، بإعداد سلسلة من الإصلاحات و المخططات الفلاحية، حيث يعد هذا القطاع من أحد أهم القطاعات الإقتصادية ملائمة للنهوض بالإقتصاد الجزائري كبديل فعال لقطاع المحروقات، من خلال البحث عن أحدث و أنجع السبل و المصادر التمويلية، حيث يعتبر التمويل الفلاحي الوسيلة المحركة لهذا القطاع ، و وضعت العديد من الهياكل و البرامج الداعمة لهذا القطاع من خلال سياسة الدعم الفلاحي، والتي تهدف في مجملها إلى ترقية القطاع و تنميته و التقليل من مشاكله ، وإعتبار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية وصولا إلى سياسة التجديد الفلاحي كآلية لتطبيق هذه السياسة .

ولكي يحقق القطاع الفلاحي الأهداف المسطرة إستعان بمؤسسة مالية متخصصة ألا وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يقوم بتقديم قروض الدعم للفلاحين منها قرض التحدي .

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، القطاع الفلاحي، التمويل الفلاحي، سياسة الدعم الفلاحي.

Abstract

Due to the major imbalances in agriculture, farmers are interested in preparing a series of reforms and agricultural plans. This sector is considered one of the most important economic sectors to promote the Algerian economy as an effective alternative to the hydrocarbon sector by looking for the latest and most efficient Financing and finance. Agricultural finance is the driving tool for this sector. It has developed many structures and programs supporting this sector through the agricultural support policy, which aims at improving the sector, developing it and reducing its problems, and considering the national plan For agricultural and rural development, to the policy of agricultural renewal as a mechanism for implementing this policy.

In order for the agricultural sector to achieve the objectives set, a specialized financial institution, the Agricultural and Rural Development Bank, which provides subsidy loans to farmers, including the Challenge Loan, is used.

Key words: agriculture, agricultural sector, agricultural finance, agricultural support policy.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

خطة البحث	الصفحة
شكر و تقدير	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	IV - I
قائمة الجداول و الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة العامة	أ - ج
الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الفلاحي	01
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القطاع الفلاحي	03 - 13
المطلب الأول: مفهوم الفلاحة و وظائفها	03
المطلب الثاني: أهمية القطاع الفلاحي	06
المطلب الثالث: الأنواع و الرهانات المستقبلية للقطاع الفلاحي في ظل السياسة الجديدة	10
المبحث الثاني: سياسة الدعم في القطاع الفلاحي	13 - 28
المطلب الأول: مفهوم الدعم الفلاحي و الظروف التي مر بها	13
المطلب الثاني : طرق الدعم الفلاحي	17
المطلب الثالث: أثر الدعم الفلاحي	25
خاتمة الفصل	29

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر	30
مقدمة الفصل	31
المبحث الأول: التمويل الفلاحي	41 - 32
المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي و طبيعته	32
المطلب الثاني : أهداف و تصنيف التمويل الفلاحي	35
المطلب الثالث: أنواع و شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي	38
المبحث الثاني : السياسات و البرامج المتبعة لتطوير القطاع الفلاحي	57 - 41
المطلب الأول : سياسات التمويل للقطاع الفلاحي	41
المطلب الثاني : مؤسسات التمويل الفلاحي	45
المطلب الثالث: أسباب فشل السياسات و أليات النهوض بالقطاع الفلاحي	54
خاتمة الفصل	58
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR - المدية -	59
مقدمة الفصل	60
المبحث الأول: الزراعة في ولاية المدية كنموذج	74 - 61
المطلب الأول: تقديم عام لولاية المدية	61
المطلب الثاني: القدرات الزراعية المتوفرة في قطاع الفلاحة و فرص الإستثمار في ولاية المدية	66
المطلب الثالث: أهم البرامج الإستثمارية في ولاية المدية	71
المبحث الثاني: دراسة التمويل المقدم للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR- المدية -	92 - 74

فهرس المحتويات

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و هيكله التنظيمي	74
المطلب الثاني: أهم القروض الممنوحة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	79
المطلب الثالث: تقديم قرض التحدي	83
خاتمة الفصل	93
الخاتمة العامة	98 - 95
قائمة المراجع	103 -100
الملاحق	118 -105

قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق

قائمة الجداول و الأشكال

1- قائمـــة الجـــــداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أثار المخططات على اليد العاملة	63
2-1	أثار المخططات على المورد الفلاحية	63
3-1	أثار المخططات على الإنتاج الفلاحي	64
1-2	الدعم الفلاحي في بعض الشعب الفلاحية	65
1-3	تطور مستوى قرض الرفيق عبر السنوات	81
1-4	عدد المشاريع الممولة لقرض التحدي 2018/2013	91

2- قائمـــة الأشكـــــال :

رقم الشكل	عنوان الشكـــــــــل	الصفحة
1-1	أهم المؤشرات لسنة 2016	62
1-2	نسب الدعم على مستوى بعض الشعب الفلاحية في الولاية 2016	65
1-3	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR	77
1-4	خطوات إجراءات دراسة المشروع الإستثماري في حالة المصادقة	89

قائمة الملاحق

3 - قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	منشور وزاري رقم-291- الموضوع حول تمويل المستثمرات الفلاحية	105
02	منشور وزاري رقم- 1730- الموضوع حول قرض التحدي	109
03	القدرات الزراعية في ولاية المدية (إنتاج نباتي- إنتاج حيواني)	111
04	قرض التحدي (CREDIT ETTAHADI)	113
05	شروط التأهيل الخاصة للإستفادة من دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بعنوان تطوير الإستثمار الفلاحي	115
06	نموذج طلب الدعم لإقتناء وحدات زراعية مائية لإنتاج الأعلاف الخضراء	116
07	المخطط التنظيمي الوظيفي	118

المقدمة العامة

مقـــدمـــة عامـــة

قد حظي القطاع الفلاحي بإهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره و تنميته و تعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي و هو ما تترجمه تلك الإنجازات المتمثلة في تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية بمشروعاتها الزراعية التي مكنت السياسة الفلاحية المنتهجة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة من إدخال حركية كبرى على قطاع الفلاحة ، حيث شهد القطاع تطورا ملحوظا وضعت لفائدته الدولة حوافز و تشجيعات كان لها الأثر الإيجابي على نسق نمو الإنتاج في مختلف النشاطات الفلاحية و لو بنسب متفاوتة من خلال البرامج المختلفة المطبقة ، لاسيما من خلال توفير صناديق لدعم التنمية الفلاحية و الإنتاج الزراعي وهذا من أجل تحسين معيشة الفلاحين و الإرتقاء بعالم الريف بصفة عامة .

كما عملت الدولة على وضع القواعد الأولية للتمويل بما يضمن توفير الموارد المالية لإنجاز برامج التنمية ، إلا أن الحاجيات الجديدة للتمويل التي أفرزتها التنمية الوطنية على الصعيد الفلاحي أدت إلى إنشاء بنك الفلاحة و تنمية الريفية كمؤسسة جديدة تتخصص في تمويل هذا القطاع و تضمن توفير الموارد المالية اللازمة لتنميته في إطار الأهداف المسطرة في المخططات التنموية المعتمدة ، و عليه يمكن طرح **الإشكالية الرئيسية التالية:**

- **ماهي الآليات و السبل المتبعة لتمويل القطاع الفلاحي في ولاية المدية ؟**

1- الأسئلة الفرعية : للإحاطة بجوانب الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1- ماذا نقصد بالفلاحة و فيما تتمثل طرق الدعم الفلاحي؟
2- فيما تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي؟
3- ماهي القدرات الزراعية المتوفرة في قطاع الفلاحة لولاية المدية ، وما هي أهم القروض التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR ؟

2- الفرضيات:

1- تدخل الفلاحة ضمن النشاط الإقتصادي الأول و ذلك في صناعة و إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية ، و تتمثل طرق الدعم الفلاحي في دعم فلاحي مباشر و غير مباشر .
2- تكمن أهمية تمويل القطاع في نجاح السياسة المتبعة للتمويل.
3- تتميز ولاية المدية عن باقي الولايات في مجموعة من القدرات الزراعية منها الإنتاج النباتي، ومن بين القروض التي تقدم للفلاحين في بنك الفلاحة و التنمية ريفية قرض التحدي.

3- أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال عدة اعتبارات :

1- يعتبر هذا الموضوع ذو أهمية كبيرة و حساسية عالية، فهو موضوع حديث و يعرف تطورات وتحولات متلاحقة لا سيما التحديات التي يفرضها الواقع الإقتصادي.
2- أهمية التمويل الفلاحي في تنمية القطاع و تعدد البرامج و الإجراءات تحفيزية التي تعمل على تطوير هذا القطاع في الجزائر.
3- الوقوف على حقائق ما يوفره القطاع الفلاحي من وفرة غذائية و حجم التبعية و ما يملكه من مقومات و خبايا.

4- أسباب اختيار الموضوع: يعود الإهتمام بالموضوع إلى دوافع موضوعية وأخرى ذاتية هي كالتالي:

1- إعتبار القطاع الفلاحي العصب المحرك للإقتصاد الوطني .
2- الميول و الرغبة في معالجة هذا النوع من المواضيع .
3- الإهتمام الذي أبدته الدولة بهذا القطاع مؤخرا .
4- إثراء المكتبة بمواضيع في هذا الميدان.
5- إعتبار التمويل الحاجز الذي يعيق الفلاح .

5- أهداف الدراسة: من أهم أهداف دراسة هذا الموضوع هو كالتالي:

1- التعرف على أليات التمويل للقطاع الفلاحي في الجزائر.
2- إلقاء الضوء على السياسات و البرامج التي قامت بها الدولة من أجل الحد أو التقليل من مشاكل التي تواجه هذا القطاع.
3- الوقوف على أهم أسباب فشل سياسات الحكومات المتعاقبة في تطوير القطاع الفلاحي و محاولة إيجاد حلول مناسبة لها.
4- معرفة أهم المؤسسات و الصناديق التمويلية الموجودة في القطاع .
5- التعرف على أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية لتمويل القطاع الفلاحي.

6- الدراسات السابقة: من أبرز هذه الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة هي كما يلي:

❖ **الدراسة الأولى:** كتفي سلطانة ، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة 2005-2006 .

هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق و نتائج المخطط الوطني و ما مدى فعاليته على القطاع الفلاحي بصفة خاصة و المجتمع الريفي بصفة عامة .

سمحت النتائج المتحصل عليها بقياس الأثر الاقتصادي و الاجتماعي لهذه السياسة.

❖ **الدراسة الثانية:** حسينة حوحو ، تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية و إنعكاساته على البطالة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ، قسم علوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، سنة 2002-2003 .

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإمكانيات التي كانت تزخر بها الجزائر قبل قدوم المستعمر ومحاولة التعرف على أسلوب التمويل المعمول به خلال المراحل السابقة.

أما ما خلصت إليه هذه الدراسة انه ليس بالضرورة ضخ مليارات الدينارات لتحقيق الهدف بل يجب إتباع إستراتيجية و تخطيط محكم وهذا يعني إنتقاص الدعم المالي، إقتصار الدعم على الفلاحين الذين يملكون مستثمرات فلاحية فقط و يضيع الفرصة على العديد من الشباب الذين لا يملكون أراضي فلاحية .

❖ **الدراسة الثالثة:** العلجة حاجي، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، سنة 1997.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية الإقتصادية و الإستراتيجية للقطاع الفلاحي ، تشخيص المعوقات والعقبات التي يعاني منها هذا القطاع ، وضع إستراتيجية تنموية كفيلة بإزالة أو الحد من المشاكل التي يعاني منها.

وأهم نتائج المتوصل إليها هي أن السياسة التنموية التي أتبعت خلال مرحلة التخطيط المركزي قد أضرت بالقطاع الفلاحي ذلك لأن هذه السياسة غير متوازنة أعطت أولوية لقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، في ظل الإستراتيجية التنموية التي إتبعتها الجزائر عرف القطاع الفلاحي مراحل تميزت بإصلاحات عديدة.

❖ **الدراسة الرابعة:** عزاوي أعمر، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية و واقع زراعة النخيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،سنة 2005.

تناولت الدراسة إستراتيجية التنمية الزراعية و دورها في التنمية الإقتصادية، و أهم النظريات والنماذج و الأراء الفكرية للتنمية الزراعية و مكانة التنمية الزراعية في إستراتيجية التنمية الإقتصادية ، كما تناولت الدراسة أثر التغيرات الإقتصادية العالمية على التنمية الزراعية في الجزائر وإستراتيجية التنمية الزراعية بعد الثمانينات خاصة بتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التكيف الهيكلي للقطاع الزراعي.

و أفاق التنمية الزراعية بتحليل تجارب بعض الدول مع إلقاء الضوء على أفاق التنمية الزراعية في الجزائر و زراعة النخيل بها أفاقها المستقبلية كزراعة إستراتيجية نتيجة للميزة التنافسية لمنتجاتها.

- ❖ - بالإضافة إلى العديد من أطروحات الدكتوراة و رسائل الماجيستير و المذكرات التي تم الإشارة إلى معظمها في قائمة المراجع.

7- المنهج المتبع في الدراسة:

إن المنهج المستخدم في الدراسة يفرض على الباحث طبيعة الموضوع و بما أن الموضوع الذي سوف نتناوله يتمحور حول آليات و سبل تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر : فإن المنهج الذي سنستخدمه في الجانب النظري يتم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و إبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع ، و الإعتماد على المنهج التطبيقي لدراسة الحالة و ذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال إستعمال الأدوات الإحصائية كالجداول والأشكال.

8- حدود الدراسة:

- ❖ **الحدود الزمانية:** يتمثل مجال و حدود الدراسة في إظهار المعلومات المتعلقة بآليات وسبل تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر ، وذلك في فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية سنة 2000 ثم بداية تطبيق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي سنة 2009 وصولا إلى نهاية سنة 2016 .
- ❖ **الحدود المكانية:** من حيث المكان كانت الدراسة تخص إقليم ولاية المدية.

9- أدوات الدراسة:

لقد تم الإعتماد في جميع المعلومات المستخدمة في إنجاز هذا البحث على مجموعة من الأدوات، وبالتالي فإن معظم المراجع هي عبارة عن أطروحات دكتوراه و رسائل ماجيستير ومذكرات و بحوث ودراسات قدمت على شكل أوراق في مؤتمرات و ملتقيات علمية بالإضافة إلى نصوص تشريعية وتنظيمية وقوانين

و مواقع إلكترونية ، فضلا عن الإستعانة ببعض الكتب المتوفرة و مصادر معلومات من مديرية المصالح الفلاحية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

10- صعوبات الدراسة: هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال إجراء الدراسة منها:

1- قلة و عدم توفر الكتب الكافية حول التمويل الفلاحي.
2- عدم وصعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف بنك الفلاحة و تنمية الريفية و هذا راجع لسرية المهنة.
3- قلة الإحصائيات و عدم دقتها و تضاربها بين الجهات الوصية وكان ذلك واضحا من الأرقام التي تحصلنا عليها من الجهات الملمة بهذا الموضوع.
4- تعدد المراجع و المضمون واحد ، حيث كانت لدينا صعوبة في فرز و ترتيب المعلومات اللازمة للجانب النظري، مما أثر على الوقت المخصص للجانب التطبيقي.

11- هيكل و تقسيمات الدراسة :

لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع سيتم التطرق إلى الجانب نظري و جانب تطبيقي للدراسة.

- **الجانب النظري :** سنتناول فيه فصلين و يتضمن كل فصل مبحثين كل مبحث يحتوي ثلاث مطالب حيث يلم

❖ الفصل الأول : الإطار النظري للقطاع الفلاحي حيث سنتطرق فيه إلى أهمية القطاع الفلاحي وكذا إلى سياسة الدعم الفلاحي وصولا إلى أثر الدعم الفلاحي.
❖ أما الفصل الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر حيث سنتطرق إلى التمويل الفلاحي و كذا السياسات و البرامج المتبعة لتطوير القطاع الفلاحي وصولا إلى أليات النهوض بهذا القطاع .

- **الجانب التطبيقي:**

- سنتبع منهج دراسة الحالة بالنسبة لدراسة تطبيقية في الفصل الثالث و التي كانت على مستوى بنك الفلاحة و تنمية الريفية BADR ، حيث سنقوم فيه بتقديم عام لولاية المدية و التعريف بالإمكانات الزراعية للولاية وكذا تقديم بنك الفلاحة و تنمية الريفية و أهم القروض التي يقدمها بالتركيز على قرض التحدي.
- وسنختم هذه الدراسة بخاتمة و نستعرض فيها أهم النتائج و التوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للقطاع الفلاحي

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الفلاحي

مقدمة الفصل:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم ، فالدولة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب و ضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يضحى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة ، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة ، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى .

حيث تقوم الحكومة بإقامة العديد من الهياكل والبرامج الداعمة لهذا القطاع ، والتي تهدف في مجملها إلى ترقيته وتنميته والتقليل من مشاكله، والتي تعمل على دعم ومساعدة الفلاحين ومدهم بالأموال اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها ، ورغم التطورات التي تميز بها القطاع الفلاحي عن باقي القطاعات وقدرته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أقطار العالم المتقدم أو الدول النامية على حد سواء ، إلا أننا نجده يواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق استمراره وتقليل من فعاليته، ونحاول في هذا الفصل معرفة مدى أهمية القطاع الفلاحي و أثر الدعم الفلاحي في ذلك .

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول القطاع الفلاحي

يحتل القطاع الفلاحي أهمية كبيرة في اقتصاديات الكثير من الدول ، من خلال مساهمته في توفير الغذاء وإمتصاص البطالة والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي و غيرها نظرا للخصائص و المميزات التي يتصف بها ، التي تشكل بحد ذاتها دعائم إستراتجية للقطاع الفلاحي.

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة و وظائفها

الفرع الأول: مفهوم الفلاحة(الزراعة):

تعريف الفلاحة: لغة- إن الفلاح من حيث اللغة هو الخير و النجاح و التوفيق.

اصطلاحا: - إن كلمة الزراعة مشتقة من كلمة (AGRE) أي الحقل أو التربة وكلمة (CULTVRE) أي العناية و الرعاية.

وعلى هذا يمكن القول أن الزراعة هي العناية بزراعة الأرض ، أما بالمعنى الذي نقصده فهي الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية و إقتناء الحيوانات للإنتاج الحليب واللحوم و الصوف و الجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها،و كذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق و تسليمه إلى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة هي علم و فن و مهنة و مهارة لإستثمار الموارد الأرضية و البشرية و إنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش. [1]

- مع مرور الزمن أصبحت الزراعة من أهم النشاطات الإقتصادية و بنيت عليها أغلب حضارات المجتمعات القديمة بل و الحديثة،و تتميز بأنها نظام حياة يأتي الغذاء على رأس أولويتها ، سواء في الإنتاج أو التجارة أو حتى الأمن، فمن لا يملك غذاءه لا يملك حريته لا سيما في ظل توجه المجتمع العالمي نحو النظام الاقتصادي الحر.[2]
- فهي من أهم العناصر الأساسية التي تمد الإنسان بالمواد الغذائية و توفر الإنتاج من المحاصيل النباتية والحيوانية التي يحتاج إليها و أحد الحرف العالمية واسعة الإنتشار الجغرافي،لذلك تعرف بأنها علم وفن لزراعة و إنتاج المحاصيل النباتية و الحيوانية التي تنفع الإنسان.
- **تعريف الفلاحة (الزراعة) حسب منظمة الأمم المتحدة:** وهو يركز على المفهوم الحديث و الضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية و البحوث و التدريب و الإرشاد و الإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل و الثروة الحيوانية.

---

[1]- عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس و مبادئ الإقتصاد الزراعي**، مطبعة العالي، طبعة1، بغداد،1969 ، ص38.

[2]- إبراهيم سليمان، **إدارة نظم الزراعة الآلية-اقتصاديات الزراعة و الغذاء1**، دار الفكر العربي، القاهرة،2007، ص5.

- كما تعرف الفلاحة أيضا على أنها "علم و فن صناعة و إنتاج المحاصيل النباتية و الحيوانية النافعة للإنسان"[1]

- **تعريف الفلاحة (الزراعة) حسب وزارة الفلاحة الأمريكية:**

هي نظام إنتاجي يتماشى والمخططات المركبة صناعيا و المبيدات الحشرية، ويجب أن تعتمد على الدورات الزراعية ومخلفات المحاصيل الزراعية و السماد الحيواني للحفاظ على التربة و طبيعتها أي أن الزراعة التي واكبت التقدم الكبير في الإنتاجية و هي الزراعة العضوية.[2]

- **تعريف شامل:**

هي نشاط اقتصادي يقوم على الزراعة و تربية الماشية و الدواجن، وتدخل ضمن القطاع الاقتصادي الأول.

- و من التعريف يمكن أن نستخلص خصائص الفلاحة(الزراعة) كما يلي:
- أحد النشاطات الاقتصادية الأساسية للمجتمعات الريفية.
- طريقة حياة متكاملة تستغرق يوما كاملا لدرجة أن اليوم نفسه يسلم نفسه للزراعة.
- ثقافة ترتبط بالطبيعة إرتباطا عضويا، و ترتبط بالقيم الدينية إرتباطا وثيقا و بالحياة البسيطة التي تسودها العلاقات الإجتماعية الأولية.
- ترتبط بالعادات و تراث تقليدي ينفر من حياة المدنية المتسمة بالضجيج و الأنانية و المصالح الخاصة.

الفرع الثاني:وظائف الفلاحة(الزراعة):تلعب الفلاحة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الزراعية بمنتجاتها المختلفة أن تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة و تجارة و خدمات، وفيما يلي أهم الوظائف التي تقوم بها الفلاحة:

1/ المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي و الإكتفاء الذاتي:

بحيث يمكن تعريف الأمن الغذائي على انه: " قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد و القريب كما ونوعا، وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم"، أما الإكتفاء الذاتي فهو يعني سد الحاجيات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا.

ونظرا لهذه الأهمية التي يحظى بها القطاع الفلاحي ، كان لزاما على الدول النامية عامة ، والجزائر خاصة تبني إستراتيجية فلاحية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة جل المشاكل التي يعاني منها

[1]- عمرجنية،مديحة بخوش،**دور القطاع الزراعي في إمتصاص البطالة بالجزائر**،الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة المسيلة، 15- 16نوفمبر2011،ص8.

[2]- محمد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، ص710.

القطاع و من ثم العمل على تفعيل دوره في مختلف السياسات الإقتصادية والإجتماعية الأخرى و التي من أهمها سياسة التشغيل.[1]

2/ تحقيق التكامل الإقتصادي بين القطاعين الصناعي و الفلاحي:

بالرغم من الارتباط الزراعي و الصناعي في الكثير من الفروع والصناعات غير أن الصناعات الغذائية تعتبر أهم الفروع الصناعية المرتبطة بالزراعة ، حيث تعمل الصناعة على تحويل المحاصيل الزراعية وفق طرق و كيفيات تجعل هذه الأخيرة مواد جاهزة للاستهلاك ، ومنها تظهر أهمية التكامل أو الترابط بين القطاعين.

3/ زيادة الدخل الوطني:

يساهم القطاع الفلاحي في زيادة الدخل الوطني، فزيادة دخل الفرد عن طريق زيادة الإنتاج ، أو عن طريق توفير مناصب العمل و بالتالي زيادة دخل الفرد و منه زيادة الدخل الوطني.

4/ مصدر للعملة الصعبة:

تسعى دول العالم ككل إلى زيادة مداخيلها من العملة الصعبة و ذلك بزيادة صادراتها سواء بالقيمة أوالكمية ، و للقطاع الفلاحي دورهام من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية وإستخدامها في إحتياجات التنمية الإقتصادية وذلك من خلال التوسع في المحاصيل الزراعية التصديرية التي تعتبر من أهم الموارد النسبية للتنمية الاقتصادية لدول العالم النامي و لتحقيق أكبر من العملات الأجنبية لابد من:

*إجراء دراسات مكثفة للتعرف على احتياجات الأسواق الخارجية.

*الإنتاج لتغطية السوق الداخلي و تصدير الفائض من الإنتاج الذي يتطابق مع موصفات السوق الخارجية.

5/ ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية:

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة و منها تجارة المنتجات الفلاحية ، مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصديرو استيراد هذه المنتجات.

6/ توفير مناصب عمل و إستقرار السكان:

تهدف التنمية الزراعية إلى توفير فرص عمل للمشتغلين بالزراعة و في مجال تخصصها بحيث يكون لها تأثير كبير في زيادة الدخل للعامل ، والمجتمع لذلك كان الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، و بما أن الفلاحة جزء من القطاع الإنتاجي الذي يشغل قسما كبيرا من المواطنين كان لابد من إعادة الاعتبار للعمل الزراعي و تهيئة الظروف التي تمكن من المحافظة على تمركز اليد العاملة المؤهلة في الأرياف و بالتالي التحكم في الهجرة ، و تقليص البطالة،وذلك واضح

[1]- مبروكي الطاهر، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مجلة الباحث،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد5،2007 ، ص15.

بالجزائر حيث كانت نسبة العاملين بالزراعة سنة 1990تبلغ 20,10% لترتفع سنة 1997إلى 24,01%.[1]

7/ توفير المواد الأولية و المواد الغذائية:

إن الكثير من فروع الصناعة التحويلية تعتمد على المواد الأولية الفلاحية و تنمية هذه الصناعات تعتمد على عدة عوامل من أهمها: توفير المواد الخام بكميات كافية و تكاليف منخفضة بمواصفات جيدة مناسبة للتصنيع وبهذا أنشات علاقة متبادلة و قوية بين الزراعة و القطاعات المختلفة الأخرى و خاصة الصناعة حيث تقوم بتزويد الزراعة بالمستلزمات الضرورية لتطويرها ، منها الخضروات و الفواكه واللحوم و الأسماك و الألبان ...إلخ.و كذلك تتطلب صناعة الغزل و النسيج و الورق مثلا: توفير القطن و الصوف...إلخ.[2]

- **وهناك وظائف أخرى نذكر منها:**

- الفلاحة وسيلة لتمويل التنمية الإقتصادية .
- الفلاحة وسيلة لتحقيق التراكم في إعادة الإنتاج الزراعي الموسع.
- الفلاحة تساهم في خلق سوق للمواد الغذائية.

المطلب الثاني :أهمية القطاع الفلاحي

نتيجة للمشاكل العديدة التي عانى منها القطاع الزراعي في ظل المستثمرات الفلاحية جاء الإصلاح الثاني عام 1990و الذي يمنح مرونة أكبر للإجراءات التشريعية لكل الوعاء العقاري بما فيه القطاع الفلاحي و يتضمن أحكاما مرتبطة بكل النزاعات حول الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية والتي تم إعادتها إلى ملاكها الأصليين و منح الحرية التامة في التعامل الزراعي و تسويق المنتجات وضرورة التكفل بتوفير التجهيزات و خلق محيط يهتم بالبحث الفلاحي و تحسين التموين و التخزين والتسويق و تحقيق اللامركزية تجعل الفلاح يشاركه في تحديد السياسة الفلاحية و يساهم بشكل فعال في تحسين هياكل و محيط القطاع الفلاحي و جعل المنتج مسؤول عن وسائل الإنتاج الفلاحي ، والعمل على تكثيف القدرات الطبيعية المحدودة ، تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين والطفيليين وتشجيع المستفيدين و المنتجين وتظهر أهمية القطاع الفلاحي من خلال :

---

[1]- عياش خديجة ، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر رسالة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،تخصص التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر،2010 /2011، ص18.

[2]- جميلة لرقام، **مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية و تنمية الأمن الغذائي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصلدية، جامعة الجزائر، 1997 ، ص156.

1- مساهمة في توفير الغذاء لأفراد المجتمع(الأمن الغذائي):

حيث أن النشاط الفلاحي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية إحتياجات السكان ، فالزراعة تعتبر المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه،و لذلك فإن تأخرها سوف يؤدي إلى تأثر القطاعات الأخرى ، كما أنه يجب توفير هذا القطاع للمواد الغذائية عن طريق زيادة الإنتاج المحلي و ليس عن طريق الاستيراد الواسع لهذه المواد معتمدة في ذلك على النقد الأجنبي المتحصل عليه من عمليات تصدير بعض المواد الأولية أوالنفطية.[1]

ولهذا فإن بناء قاعدة إنتاجية لتوفير الغداء أصبح أمرا حتميا في ضوء المتغيرات و التحديات الدولية ، حيث أصبحت تجارة المواد الغذائية من أهم ركائز الاقتصاد العالمي بعدما كانت تجارة السلع الصناعية هي مطمح جميع البلدان.

ففي ضوء هذه الظروف التي أصبح الأمن الغذائي يحتل أهمية خاصة، فإنه من الضروري وضع خطط زراعية متكاملة إلى زيادة المساحة المزروعة و مضاعفة المساحات المروية و رفع إنتاجية المحاصيل إلى أقصى ما يمكن.[2]

2- مساهمته في تأمين النقد الأجنبي:

إن الإهتمام بالقطاع الفلاحي و تنميته يعتبر من أهم المصادر التي تعمل على جلب العملات الأجنبية إلى البلد المنتج للزراعة إذا ما حقق هذا البلد فائض في الإنتاج الفلاحي.

فتصدير هذا الفائض مقابل النقد الأجنبي يساعد في عملية التمويل، و منه تصبح الفلاحة كمصدر تمويل لعملية التنمية ، وذلك لا يتحقق إلا من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية وفقا لما يمتاز بها البلد من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل و توجيهها لأغراض التصدير ، و الجزائر يمكن أن تتخصص في هذا من خلال تميزها بإنتاج بعض المحاصيل الزراعية : حبوب (قمح)،تمور،حمضيات ...إلخ، إلا أن هذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية ، بالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الزراعي الشيء الذي يؤدي إلى توسيع الصادرات و بالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي.

3- مساهمته في التقليل من البطالة:

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الإقتصادية كثيفة العمل،أي تعتمد على يد عاملة كثيرة إذا كان هناك إرتفاع في الإنتاجية الزراعية ، ولهذا يمكن أن يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التي تساهم في إمتصاص البطالة ، حيث يشتغل في هذا القطاع بالجزائر حوالي 26.6%من نسبة العاملين، رغم ذلك

---

[1]- سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في إقتصاد التنمية ، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان،2007/2006،ص223.

[2]- بلقلاوي زوليخة ، **أهمية تطوير القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لتنمية الإقتصاد الوطني خارج المحروقات** ، مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة العلوم تجارية، تخصص مالية دولية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس،2015 /2016، ص122.

تبقى النسبة ضئيلة مقارنة مع باقي دول العالم ، و هذا لكون أن العمل في القطاع الزراعي الوطني لازال يتسم بطابع الموسمية ، فالعمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية و تساقط الأمطار ، لذلك أغلب العمال فيه عمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات المناخية التي يشهدها القطاع الفلاحي من سنة إلى أخرى.

4-مساهمته في تكوين رأس المال:إن القطاع الفلاحي يلعب دورا كبيرا في توفير رأس المال الضروري لتطوير و تنمية القطاعات الأخرى، فأي دولة تبذل مجهودات من أجل التنمية تكون في حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل مشاريع التنمية ، و حتما ستكون حاجاتها تفوق إمكانياتها المالية، ما عدا في الدول النفطية أو ذات الثروات المعدنية المعتبرة ، حيث أن عوائدها تساعد في سد حاجاتها من رأس المال ، وهذا لن يؤدي إلى الإستغناء عن الزراعة بل يبقى دورها معتبرا في توفير قسط من رأس المال الضروري لذلك ، خاصة مع إنهيار أسعار المحروقات ، الأمر الذي يحتم على الدول مثل الجزائر أن تهتم بالقطاع الفلاحي و تحوله إلى مصدر لتكوين رأس المال كبديل عن قطاع المحروقات، ومن جهة أخرى يمكن أن يكون القطاع الفلاحي مصدرا لتوفير رأس المال و ذلك عن طريق فرض الضرائب عليه.[1]

5-مساهمته في توفير الموارد الخام للقطاع الصناعي:

يوفر القطاع الفلاحي العديد من المواد الأولية للقطاع الصناعي ، فالموارد الزراعية تستعمل في الصناعات الغذائية و الحيوانية تستعمل مثلا لصناعة الجلود والألبسة،وتظهر الغاية من إنشاء الصناعات الغذائية في الحفاظ على فائض الإنتاج الزراعي من مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة من أجل توفير الغذاء للمواطنين بصفة دائمة ، وإعطاء قيمة إقتصادية أكبر للمنتجات الزراعية و خاصة الموجهة للتصدير،والحفاظ على مستوى محدد من الأسعار، وتأمين الأمن الغذائي على مدار السنة و السعي لإيجاد مراكز تصنيعية في مناطق الإنتاج الزراعي خاصة الأرياف،وبالتالي الحد من الهجرة الريفية إلى المدن.

فالجزائر تتوفر على جميع مرتكزات إقامة و نمو و تطور الصناعة الغذائية ، فقد لعب القطاع الخاص منذ التسعينات الدور الأساسي في تنمية و تطوير مثل هذه الصناعات ، كما ساعدت و دعمت الحكومات المتعاقبة على إنشاء العديد من الصناعات الغذائية من خلال تقديم القروض والتسهيلات المصرفية والحماية.

[1]- بلقلاوي زوليخة ، **المرجع السابق** ، ص123.

ومن أهم الصناعات نذكر صناعة الحبوب ، الزيتون ، الألبان ، المعلبات الغذائية ، التمور ...إلخ ، لهذا تعتبر الصناعات الغذائية من أهم الدعائم الأساسية لتكوين البعد الإقتصادي الإستراتيجي حيث تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان و معالجة التشوهات الهيكلية التي يعاني منها أي إقتصاد.

6-مساهمته في تحسين وضع الميزان التجاري:

وذلك من خلال زيادة القدرات التصديرية بالنسبة لبعض المواد و الفواكه و الحمضيات و الحبوب، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة للمواد الأساسية الأخرى ،ومنه فتوجيه الفائض من المنتجات الفلاحية نحو التصدير يحسن من وضعية الميزان التجاري للدولة و كذلك يوفر البيئة المساعدة للإنتقال بالإقتصاد إلى مرحلة قد يكون إكتسب فيها قوة ذاتية .

7-مساهمة في الناتج المحلي الخام:

يعتبر الناتج الزراعي مؤشرا هاما وذو دلالة كبيرة عن صحة القطاع الفلاحي ، إذا أن كل دولة تسعى إلى تنمية ناتجها الزراعي ، والجزائر بلد زراعي من الدرجة الأولى يملك مقومات زراعية هامة ، وقامت ببذل جهود كبيرة عبر مختلف السياسات الزراعية الإصلاحية ، كما يعبر هذا المؤشر عن نسبة المساهمة الحقيقية للقطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي الخام ، إلا أن تأثير هذا القطاع في معدل النمو يعد ضعيفا إذا ما قورن بقطاع المحروقات و الخدمات وذلك لارتباطه القوي بالظروف الطبيعية والمنطقية السائدة التي تجعله عرضة لتقلبات حادة ، ففي الحقيقة نسبة مساهمته في معدل النمو الإقتصادي لا تتعدى 8%.[1]

وعموما ، فإن القطاع الفلاحي هو قطاع يساهم في تكامل الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق التفاعل بين القنوات بما في ذلك التكامل بين مختلف أنشطة الإنتاج الزراعي و المعالجة الصناعية للمنتجات الفلاحية و هذا في إطار إستراتيجية السلسلة الغذائية ، كما أن القطاع الفلاحي يساهم في تفعيل قطاع النقل الذي يقوم بنقل مختلف المنتجات الزراعية سواء للاستهلاك النهائي أو التصنيع ، و التعليب و التغليف ، كما أن الإهتمام بالقطاع الفلاحي يساهم في تحسين النظام البيئي و منه إعطاء مناظر طبيعية خلابة لمختلف مناطق بلاده ، مما يساهم في تنمية القطاع السياحي ، إضافة إلى مساهمة في إنعاش قطاع التجارة الخارجية عن طريق زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية النباتية و الحيوانية ، وما إلى ذلك من توفير العملة الصعبة خاصة عند تحقيق الإكتفاء الذاتي، فبدل توجيه الأموال إلى إستيراد المواد الغذائية توجه لتنمية قطاعات إقتصادية أخرى.

[1]- بلقلاوي زوليخة ، **مرجع سابق** ، ص124.

المطلب الثالث:الأنواع و الرهانات المستقبلية للقطاع الفلاحي في ظل السياسة الجديدة.

الفرع الأول: أنواع الفلاحة(الزراعة): تنقسم الزراعة إلى عدة أنواع وأشكال نذكر منها:[1]

1/الزراعة البدائية المتنقلةّ:

يتوقف نوع الزراعة و تقدمها على البيئة و على مستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب، فمثلا تحدث الزراعة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم بها الفلاحون فيها بإقتلاع الغابات و زراعة الأرض، فإذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها و إنتقلوا إلى أرض جديدة غيرها، إلا أنه لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بسبب نقص ثقافتهم الزراعية بل ينتقلون عنها.

2/الزراعة المتخصصة:

وهي التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع القمح أو القطن أو القهوة و غيرها ويمكن أن يكون التخصص في أكثر من محصول و تعتمد في الحصول على أكثر من 50%من دخلها النقدي السنوي من إنتاج محصول واحد،إنتاج هذه المزارع يكون في الغالب مخصص للتصدير، ومن أهم فوائد التخصص: تزويد الفلاح بالخبرة و التجربة ،تسهيل عملية الزراعة كالحرث ، الحصاد ، الري ...،يسهل عملية تصنيف المنتوج و تسويقه ، كما يسهل عملية القيام بالأبحاث العلمية و الدراسات الفنية ، إلا أن هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الإعتماد على محصول واحد.

3/الزراعة المتنوعة:

نجد في هذا النوع تنوع المنتجات من حيث النشاط(زراعي، نباتي، حيواني)، ومن حيث عدد المنتجات (قمح ،خضر فواكه في النشاط الزراعي، و تربية المواشي،الطيور في النشاط الثاني)، ومن فوائد هذه الزراعة نجد: المحافظة على خصوبة التربة عن طريق إتباع نظام الدوريات الزراعية ، إمكانية إنتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها الفلاح و عائلته ، ضمان استغلال الأرض و تشغيل المال طول فترة السنة ، التقليل من عنصر المخاطرة نظرا لتنوع النشاط الزراعي بصورة دورية.

4/الزراعة الواسعة:

نجد هذا النوع من الزراعة في المناطق التي تتوفر على مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية ، ولكن لا تستغل على أحسن ما يرام بسبب قلة السكان أو قلة توفير عوامل الإنتاج الزراعي الحديثة ، في هذه الحالة يزرع جزء من المساحات الشاسعة و الجزء الأخر يترك لإستراحة الأرض و هو ما يعرف بنظام التبوير الدوري أو نظام التعاقب.

[1]– عبد الوهاب مطر الداهري، **مرجع سابق** ، ص ص47-48 .

5/الزراعة الكثيفة:

عندما إزدادت حاجة الإنسان إلى الإستقرار و إتسعت ثقافته الزراعية و تناقصت الأراضي الجديدة، أخذ الفلاح في تقسيم أرضه إلى أكثر من محصول ، بحيث بدأ يستعمل الأسمدة الكيماوية و العضوية بكثافة في الأراضي الزراعية و إبتكر الدورة الزراعية و صار لا يزرع الزرع المجهد للأرض إلا سنة بعد أخرى أو سنة بعد سنتين ، و هنا بدأت الدورة الزراعية الثنائية و الثلاثية و على هذا المنوال ظهر ما يعرف بالزراعة الكثيفة، خاصة في الأراضي المزدحمة بالسكان و ذات قيمة مرتفعة و يخف هذا التنويع في الزراعة من إجهاد الأرض ويفسح لها مجالا لتجديد خصوبتها.

الفرع الثاني:الرهانات المستقبلية للقطاع الفلاحي في ظل السياسة الجديدة

1/التحديات المستقبلية :

تتميز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي عن السياسات الفلاحية السابقة ببناء نمط جديد للحكامة وهي مقاربة متفتحة على المبادرات الخاصة مستهدفة بشكل أفضل لعصرنة المستثمرات و تثمين المنتجات من خلال دمج الفروع و الأقاليم ، فالجانب الأساسي لهذا النظام يكمن في المهام الجديدة والمسؤوليات الممنوحة لكل الفاعلين المشاركين في ديناميكية الشراكة المرقاة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، إن هذا المظهر التنظيمي الجديد يبقى في البناء ، يؤدي إلى تقوية قدرات مختلف التركيبات البشرية والتنظيمية الموجودة، وفي هذا المستوى بدون شك يعطي التبرير الرئيسي لإعداد برنامج تنمية القدرات البشرية و المساعدة التقنية الذي يتم الشروع فيها فعليا، لكن بشكل جزئي و الذي تشكل أولوية مهمة لإنجاح سياسة التجديد الفلاحي و الريفي.[1]

إن السياق الإجتماعي و الإقتصادي و السياسي وكذا التغيرات المناخية ، يمكن أن تتطور و يكون لها أثارا في وثبة و تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي ، تشكل هذه التغيرات أخطارا يجب أخذها بعين الإعتبار بجدية و التي يجب على القطاع أن يعدها و يفكر في تدابير للتأقلم معها ، أو التقليص منها ، وكمثال على ذلك ، في حالة حدوث أزمة مالية خطيرة أو تحولات ظرفية ، فإن التبعية القوية للموارد النفطية يمكن أن توقف كيفيات دعم القطاع و الأضرار بتنفيذ برامج التجديد الفلاحي و الريفي ، وهذا الخطر سيكون جديا في أول الأمر في هذه المرحلة من بناء و تعزيز ، غير أن برنامج التجديد الفلاحي الريفي يهدف في مجمله إلى تحميل المستثمرين المسؤولية و الشجاعة المالية لمبادراتهم ، ويجب أيضا على النظام البنكي المجدد أن يلعب وظيفته في التمويل ، غير أنه يبقى التكفل بوضعيات و بفئات إجتماعية و مناطق يمكن أن نعاني من هذه النقائص و التدابير الخاصة .

[1]- بلقلاوي زوليخة، **مرجع سابق** ، ص 167.

2/الفرص في آفاق (2020):

الفرصة الأولى: إمكانية المساهمة في تهيئة الإقليم:على الصعيد المحلي ، يرتكز مسعى التجديد الفلاحي و الريفي على التنمية الإقليمية ، و ذلك بإدماج النشاطات الفلاحية والريفية ، وتركيبتها المختلفة ، حيث تؤدي إلى تشخيص تساهمي مع تجديد المكتسبات و القدرات و تعدد برامج الإستصلاح ، تهدف أيضا إلى إحياء المناطق الريفية وتوزيع أحسن للتهيئات المعتبرة على مستوى الفضاءات ، دخلت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي ضمن أفق محلي لتهيئة الإقليم ، الذي يحدد عن طريق مستوى تدخله و مسعاه في العمل،إطار أوسع للتوازنات على المستوى الجهوي أو الوطن، فهي إذن مكملة للإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم.[1]

الفرصة الثانية: إمكانية المساهمة في تحسين طرق الحكامة:إن البناء التدريجي لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي ، و المقاربات المقررة لتعين المكتسبات و الصعوبات وإعداد الإقتراحات والأشكال الجديدة المدرجة في الميكانيزمات و الإجراءات ، تسببت في تصرفات جديدة وتغيرات في طريقة عمل المؤسسات وأعضائها،ثم أيضا تنظيم علاقات جديدة بين الفاعلين،ستدمج مختلف هذه الجوانب بصفة تدريجية.

يجب أن تكون موضوع تعزيزات لكن حضورها و تنظيمها المصاغ في مخطط منطقي و موجه نحو النتائج المرجوة، يمنح إلى سياسة التجديد الفلاحي و الريفي إمكانية الإندماج في مسار الحكم الراشد الذي يضمه إصلاح الدولة و المدمج أيضا في عصرنة الإدارة العمومية و إزالة الحواجز بين مصالحها.

الفرصة الثالثة:إمكانية المساهمة في إزدهار الديمقراطية المحلية:هناك وعي لمجموع الفاعلين (لإدارة المعاهد، المنضمات المهنية)،لوضع نظام دائم و يبين بوضوح مسؤوليات كل واحد، فالتشاور المدمج من طرف سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و آليات الحوار و تقاسم إتخاذ القرار بهدف تشجيع الإلتزام وتحمل الفاعلين لمسؤولياتهم كما تشكل التكييفات و التحسينات الضرورية لضمان سير سياسة التجديد الفلاحي و الريفي فرصة للمشاركة في ديناميكية اللامركزية و بناء ديمقراطية محلية.

الفرصة الربعة: إمكانية الإبداع :إن الترتيبات الأساسية (تحضير الأعمال،المصادقة التمويل،المتابعة والتقييم) والإجراءات المرتبطة بها متوفرة ، بالنسبة للبعض منها هي قيد المراجعة فهذا البناء التدريجي يسمح لفاعلي سياسة التجديد الفلاحي و الريفي بإتخاذ المبادرات و الإنطلاق في مشاريع تتجاوب

[1]- بلقلاوي زوليخة، **مرجع سابق** ، ص 168.

وإحتياجاتهم الفعلية بإعطاء هذه الديناميكية قدرة التكيف مقارنة بالظروف الداخلية في مواجهة الصعوبات الخارجية التي يمكن أن تواجهها.

الفرصة الخامسة: إمكانية التعلم والإتصال بشكل أحسن:هناك مطابقة بين أسس التجديد الفلاحي والريفي(مقاربة تساهمية اللامركزية،الإدماج،تجدد الفاعلين،والإقليم)والأشكال الجديدة للمرافقة كدعم للإستشارة، موجه إلى طلب الفلاحين كدعم في عرض الخدمات كذلك فإن الإجراءات الموضوعة،تسمح بإعتبار أن الإتصال ليس نقل التعليمات فقط إنما تسيير المعلومة و نشرها و تقسيمها لسير آليات الشراكة بهدف تحسين الإنسجام الإجتماعي و تشجيع تسيير الخلافات بطريقة وقائية.[1]

المبحث الثاني: سياسة الدعم في القطاع الفلاحي

عرفت سياسة الدعم الفلاحي تطورات مستمرة و متنامية جعلت كل من الدول المتطورة والنامية تخصص مبالغ مالية هامة لدعم القطاع الفلاحي لمواجهة التحديات في مجال التجارة الفلاحية (الزراعية) ، مما أعطي له أهمية كبيرة في إتفاقية الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول:مفهوم الدعم الفلاحي و الظروف التي مر بها

الفرع الأول:مفهوم الدعم الفلاحي(الزراعي):

عرف الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال كالقروض والمساعدات ،أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض ، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية ، أو شكل تقديم خدمة أوسلع (دعم عيني) ، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار و الدخول.[2]

- و**عرفت منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية(*) الدعم الزراعي بأنه**:القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب و المستهلكين،و التي تنشأ من إجراء السياسات الحكومية التي

---

[1]- بلقلاوي زوليخة، **مرجع سابق**،ص 169.

[2]- يوسف قات،**الدعم الزراعي ضمن إطار الإتفاقية بشأن الزراعة**، مؤسسة التسويق الزراعي ، مديرية الدراسات و المعلومات، 2000،ص03.

***- تضم منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية البلدان الثلاثين التالية:**

أستراليا،بلجيكا،جمهوريةالتشيك،فنلندة،ألمانيا،المجر،إيرلند،اليابان،لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، سويسرا، المملكة المتحدة،النمسا،كندا،الدنيمارك،فرنسا،اليونان،ايسلندا،إيطاليا،كوريا،المكسيك، نيوزيلندا،بولندا،جمهورية سلوفكيا،السويد،تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

تدعم الفلاحة (الزراعة)، و التي تزيد دخول المزارعين و تخفض تكاليف إنتاجهم ، و بغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج و دخل المزرعة أو إستهلاك المنتجات الزراعية.[1]

- **وعرفت اتفاقية الدعم و الإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة** الدعم الفلاحي(الزراعي) إستنادا إلى ثلاثة شروط لا يعتبر الدعم موجودا إلا بتوفرها ، و تتمثل هذه الشروط بوجود مساهمة مالية وأن تقدم من قبل الحكومة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها و أن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة.

تعريف شامل:

هو عبارة عن المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية :وهي تشجيع الفلاحين على الاستثمار و تحدد قيمة هذه المساهمة على حسب الأنشطة و العمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح و التركيبة المالية للمشروع.[2]

الإستثمار الكلي= المساهمة الذاتية +القرض البنكي+الدعم المقدم من طرف الصندوق.

- **الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الفلاحي:**

تعتبر سياسة الدعم الفلاحي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الفلاحية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي و النهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين و تشجيع الإستثمارات، وفي هذا الإتجاه حرصت معظم الدول و خاصة النامية منها إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

1/تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية:

إعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الفلاحية(الزراعية) خاصة بعد فشل النظام الإشتراكي و تحول معظم دول العالم إلى إقتصاد السوق ، وذلك بتقديم كل ما من شأنه دفع هذا القطاع للإضطلاع بهذه المسؤولية ، مع العلم أن هذه المنهجية تمثل الإستراتيجية الإقتصادية التي تعمل وفقها كل الدول المتقدمة،مما يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبنيات الأساسية اللازمة، وإنطلاقا من هذه الفلسفة التنموية فقد عمدت الدول النامية لتقديم كل الحوافز للقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الزراعي و تنميته، فكان أن إنتهجت معظم هذه الدول سياسة فلاحية

[1]- محمد علي محمد، **مؤشرات الدعم الزراعي**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، سورية، 2008، ص01.

[2]- سلطانة كتفي ، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2005-2000)في ولاية قسنطينة**،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التهيئة العمرانية،جامعة منتوري، قسنطينة،2006/2005،ص115.

(زراعية) راشدة في هذا الإتجاه تمثلت في منح الأراضي الفلاحية (الزراعية) البور بالمجان وتقديم الإعانات المختلفة و القروض المسيرة وذلك وفق سياسة تهدف إلى دفع الإستثمار في النشاط الزراعي.[1]

2/المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي:

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجهها كل دول العالم غنيها و فقيرها ، لذا يمكن إستخدام الدعم الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي سواء على محور توفير الغذاء من زيادة الإنتاج المحلي و خدمة هذا الإتجاه أخذت في الإعتبار مقدار و نوعية المقومات المتاحة و بالتالي زيادة درجة الإكتفاء الذاتي و التقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية ، أو على محور الحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين.

3/ تفعيل إستغلال الميزات النسبية للدول:

نظرا لتباين الظروف المناخية و الموارد الطبيعية و الإمكانيات المتوفرة لدى الدول ، و لتعظيم الفائدة من الميزات النسبية لها ، فقد إعتمدت هذه الدول سياسة الإستثمار الفاعل بإنشاء و دعم الشركات العاملة في مجال الإنتاج الفلاحي (الزراعي) في المناطق المختلفة لهذه الدول لتحقيق الإستغلال الأمثل لما هو متاح من موارد و إمكانيات طبيعية و بشرية.

4/ نقل و توطين التقنيات الحديثة:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الفلاحي (الزراعي) بشقيه الحيواني والنباتي كميا و كيفيا ، من خلال المكننة المتطورة و التحسينات الوراثية في المجال النباتي و الحيواني ، وكذا الإستخدام الكميائي والبيولوجي لمحاربة الآفات النباتية و الحيوانية ، بالإضافة إلى إستخدام هذه التقنيات في ترشيد إستخدام الموارد الشحيحة في معظم هذه الدول ، وجعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب نقل و توطين هذه التقنيات بإعتمادها على أسلوب الدعم المباشر و غير المباشر لتشجيع و تمكين المنتجين في هذه الدول على إختلاف أنواعهم و تعدد أنشطتهم لتبني هذه التقنيات و الإستعاضة بها عن الأساليب التقليدية السائدة.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**، الخرطوم ، ديسمبر 2009، ص87.

5/تحقيق التنمية الإجتماعية:

إن الغالبية العظمى من المواطنين في الدول النامية لها إرتباطا مباشرا بالعمل الزراعي، لذا أولت هذه الدول كل الإهتمام لتنمية القطاع الزراعي بهدف تحقيق التنمية الإجتماعية ، بتوفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشته ،خاصة في المناطق الريفية ، و ذلك بتطوير إستخدام الموارد المتاحة للإستغلال الفلاحي (الزراعي) عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة ، أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة ، و تقديم الدعم و الحوافز الإقتصادية المناسبة لذلك.

6/تحقيق فائض إنتاجي للتصدير و زيادة الموارد من العملة الصعبة:

يعتبر تحقيق الفائض في الإنتاج و توجيهه للتصدير من أهم أهداف سياسة الدعم الفلاحي (الزراعي) في الدول النامية ، خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها و كذا التي تتميز بميزة نسبية لديها ، و التي لها طلب كبير في الأسواق العالمية ، من خلال إستخدام الإعانات المالية والتعريفات والحواجزغير جمركية و غيرها من تدابير الحماية ، مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة لإستخدامها في إستيراد المواد الأساسية التي لها عجز فيها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي لسكان هذه الدول.[1]

7/مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية:

يعمل الدعم الفلاحي(الزراعي)على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين و يدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الإرادات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة و المدعومة بمعدلات كبيرة تصل 30% من تكاليف الإنتاج.

الفرع الثاني:الظروف التي مر بها الدعم الفلاحي(الزراعي)

تميز دعم الدولة للقطاع بين التكفل التام بإحتياجاته في مجال الإستغلال و الإستثمار، و ذلك بين مزارع القطاع العمومي وبين الدعم المباشر من خلال أسعار عوامل الإنتاج و الدعم غير المباشر من خلال معدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية بالنسبة للقطاع الخاص ورغم هذا فقد عجز قطاع الفلاحة على تغطية الطلب الوطني من المنتوجات الفلاحية خاصة السلع الغذائية الأساسية (كالحبوب، البقول الجافة،الحليب)حيث بلغت الفجوة الغذائية دورتها بالقيمة و الكمية.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **المرجع السابق** ، ص88.

أما إعادة هيكلة القطاع الفلاحي الأولى عام 1991و منح مزارعة حرية تسويق منتوجاتها إلا أنها بقيت نسبة من المزارع العاجزة تدور حول 75%إلى غاية 1986بمبلغ قدره1821مليون دج في السنة تتحمله الدولة في كل مرة ، أما في منتصف الثمانينات فكانت الجزائر تعيش أزمة مالية مما جعل الدولة غير قادرة على الإستمرار في سياسة الدعم العام للإنتاج و الإستهلاك ، حيث شرعت في عدة من الإصلاحات الإقتصادية من أجل تقليص الإنفاق العام و تخفيض العجز في هذا القطاع الفلاحي من خلال المرسوم الرئاسي رقم 09 جانفي 1982 المتضمن التحرير التدريجي لأسعار المنتوج ومستلزمات الإنتاج الزراعي و في سنة 1983 بموجب هذا المرسوم تم الشروع في تقليص دعم الدولة للقطاع الفلاحي ، حيث إستمرت إرادت الدولة في التخلي عن دعم القطاع إلى غاية إصلاح 1987 المتضمن إعادة تنظيم المزارعين المنتجين بها بإستثناء الأرض التي بقيت ملكا للدولة حيث منحت الفلاحين حق الإنتفاع بها مقابل دفع إتاوة يحددها سنويا قانون المالية و بهذا الإصلاح تخلصت الدولة من عبء القطاع العام.[1]

ثم جاء قانون رقم 89-12 بتاريخ 5جويلية1989 المتضمن شروط أسعار السلع و الخدمات و آليات الضبط الإقتصادي بواسطة الأسعار و الذي نص بالنسبة لقطاع الفلاحة إلى الإنتقال كليا إلى الأسعار الحقيقية بالنسبة لعوامل الإنتاج فكانت سنة 1991 نهاية دعم الدولة لأسعارها ، و لكن دعم الدولة للقطاع تواصل من خلال هذا القانون المتمثل في آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج الذي شمل 07 سلع بالنظر إلى أهميتها الغذائية.

وفي 03جويلية1991 وقعت الجزائر إتفاقية مع صندوق النقد الدولي ثم إتفاق ستاندباي في أفريل 1994 أدى بالدولة إلى إلغاء تام للدعم في نهاية 1995"إلا الخبز و الحليب".

المطلب الثاني : طرق الدعم الفلاحي

تبذل مختلف الدول جهودا معتبرة سعيا منها إلى تطوير قطاعها الفلاحي بانتهاج مجموعة من الطرق مباشرة وغير المباشرة .

الفرع الأول:الطرق المباشرة للدعم الفلاحي :يتمثل الدعم الفلاحي المباشر في تقديم مساعدات للجهات المعنية بطريقة مباشرة أي دون وجود وسيط ، و تختلف أشكال الدعم من دعم مالي ، مادي ، تكنولوجي ، و غيرها من طرق الدعم المباشر أهمها ما يلي :

[1]- رابح زبيري،**حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**،مجلة العلوم الإنسانية،العدد الثالث، جامعة محمد خيضر،بسكرة، ديسمبر2003،ص ص202-203.

1. في مجال استصلاح الأرض و دعم النبات:

أ- يشمل إستصلاح الأراضي الزراعية توزيع ملكية الأرض لأنها تساعد الفلاح على أن يبذل شقاء أكثر على أرض ملكه أكثر من أنها ملك للغير ، كما يجب أن نفهم حيازة الفلاحين للأرض على أنها ضمانة من أجل البقاء ، و تعظيم لقيمهم الحضارية و الاستقلال الذاتي لمجتمعاتهم و أن نفهمها على أنها رؤية جديدة من أجل الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية لصالح الإنسانية و مستقبل الأجيال.

كما يجب أن يتضمن أي إصلاح زراعي سياسة للبنية التحتية من الري إلى الطرق الزراعية إلى الكهرباء إلى آخره ، و سياسة لتنظيم استعمال الأرض تحدد فيها المناطق الزراعية و المناطق الريفية والمناطق السكنية ، و كتالوج للأنشطة التي تتفادى تآكل المناطق الريفية بمنشآت المدن.[1]

ب- توفير مختلف أنواع الغراس المثمرة بالأنواع الملائمة و بأسعار تشجيعية للمستفدين من المشاريع الزراعية و توزيعها على المواطنين و مختلف المؤسسات في البلاد ، و زراعتها في البيئات المناسبة وتطوير نوعية و جودة إنتاج أشتال أشجار الفاكهة و مراقبة نوعية المستوردات منها و تطوير عمليات التشجير المفيدة و الاقتصادية ، كما يجب الاهتمام بمشاركة المواطنين المحليين مشاركة أكبر. إضافة إلى تنظيم حملات لرش الذبابة السوداء على الحمضيات مثل حملة رش الذباب المنزلي ، حملة مكافحة دودة الزرع على محصول القمح والشعير.

2. في المجال الحيواني و الرعوي:

توفير و تكثيف الجهد التقني و الصحي لحماية الماشية و الثروة الحيوانية ككل ، و جعله مجانيا بالنسبة للفئات الضعيفة من الفلاحين من خلال توفير اللقاحات البيطرية و بعض الأدوية و القيام بحملات الرش و التغطيس ، بالإضافة إلى خدمات التلقيح الاصطناعي و بأسعار رمزية ، و توفير الذكور المحسنة من الأغنام لغايات التحسين الوراثي (مثال) ، كما يستحسن توفير المرعى الطبيعي من خلال تنظيم إدارة المحميات الرعوية . [2]

إضافة إلى إدخال وسائل لتربية الحيوان تقاوم الآفات و الأمراض، و التي تتم في غالبية الأحوال بمساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول المتطورة، كما أن إتباع أسلوب الإدارة المتكاملة للآفات كمنهج لإدارة الآفات و الأمراض تساعد على تخفيض المخاطر بالنسبة للمنتجين و المستهلكين و البيئة.

---

[1]- سارة قبائل علي ، هاجر ولد زمرلي ، **طرق دعم الفلاحة و أثارها على التنمية** ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في تخصص مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة دكتور يحي فارس المدية ، 2010 /2011، ص37.

[2] - بلحمرة أمال ، بن النوي حنان ، **طرق دعم الفلاحة و تنميتها دراسة حالة مؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية** ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في تخصص مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2005 /2006 ، ص32.

3. في مجال التمويل :

توفير القروض الزراعية من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي ، أو منح أذونات تسليم البذور ، المخصبات الزراعية ، علاجات و لقاحات بيطرية و الأعداء الحيوية (الحشرات النافعة) وتوفير الأموال اللازمة لمختلف العمليات والأنشطة الإنتاجية الزراعية عن طريق الائتمان المصرفي ، وإمداد الفلاحين بالتمويل اللازم مع ملائمة سياسة القرض الزراعي لوضعية كل فئة من الوحدات الإنتاجية وخصوصا الصغيرة و المتوسطة و الطويلة ، مدروسة و موافق عليها من الفلاحين المعنيين وبالتالي فإن الائتمان الفلاحي يلعب دورا بالغ الأهمية في تدعيم النشاط الفلاحي حيث يتم اللجوء إلى الجهاز المصرفي الزراعي، وإمتد التمويل إلى عمليات التسويق الداخلي و دعم التصدير .

4. في مجال استخدام مياه الري :

مشاركة القطاع الخاص في إدارة مشاريع الري(توزيع ، تشغيل، صيانة، وإدخال التقنيات الحديثة بالري والزراعة)،إن التمكن من إحراز تقدم جيد في تحسين مرافق الري يساعد على تغطية العجز في الاستثمارات في التكنولوجية و رأس المال البشري و بالتالي تحسن في الإنتاجية و الدخل.

5. في مجال الدعم التكنولوجي :

- ❖ تطوير نماذج تكنولوجية لديها فرصة زيادة الإنتاج و زيادة إنتاجية العمل ، دون تأثير ضار لصحة الفلاح والسكان عموما،و لها القدرة على الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية ، يجب أن تكون هذه التكنولوجية للسيطرة الكاملة عليها من قبل مجمل الفلاحين .
- ❖ دعم علوم و تكنولوجيا مهاريشي يد الطبيعة القوية كي تنظم كافة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق الإنتاج الأقصى دون إحداث أي خلل في الطبيعة مثل تلف التربة أو التآكل أو تلوث البيئة ، ومن خلال هذا البرنامج يتم إحياء الإمكانيات غير المحدودة الكامنة في البذرة و في كل النواحي الزراعية [1].

كما تحيي علوم و تكنولوجيا مهاريشي جميع الصفات التطورية للذكاء الصافي في الوعي الفردي والوعي الجماعي ، ما يؤدي إلى إطلاق الطاقة الكاملة للقانون الطبيعي في كافة النواحي الزراعية ، فتكون قوانين الطبيعة داعمة للتربة و البذور و الطقس و المزارع ، بذلك تنتظم الفصول و يتكاثر

[1]- مها ريشي، **مجلة الإشراق، علوم و تكنولوجيا في الزراعة**،17 /2011/01 ،على الخط ،متاح على:

http://alishraq.net/rebuild/ch11.htm

المحصول ويؤمن الوطن اكتفاء ذاتي زراعي، وما نذكره عن منافع هذه التكنولوجيا في حقل الزراعة هو كالتالي:

- تحسن الطقس و انتظام الفصول .
- إزدياد الثقة في عمل المزارع .
- إنخفاض في استعمال السماد الكيميائي الضار.
- إزدياد الطبيعية عند المزارع .

❖ يجب إدخال التحسينات على التربة عن طريق التركيز على الأسمدة العضوية ، إذ أن تحقيق استراتيجيات إنتاج أكثر استدامة يكون باستخدام السماد الأخضر و الإدارة المتكاملة للآفات لتخفيض الآثار السلبية على البيئة و الصحة.

❖ تشجيع الاستراتيجيات الإبتكارية في تربية النباتات مثل تهجين أصناف عالية الغلة مع الأصناف ذات القدرة على تحمل الضغوط لزيادة الغلاة لأن الأساليب الحديثة في تربية النباتات تؤدي إلى إنتاج أصناف من المحاصيل لديها قدرة كبيرة على تحمل الجفاف ، لذا فإنه يلزم القيام بهذه الأنشطة على نطاق واسع يتيح فرصة واسعة لتحسين الأمن الغذائي على المستوى الوطني،إضافة إلى توفير خدمات الآلات الزراعية بأسعار رمزية من خلال مديريات الزراعة الميدانية في كافة مناطق البلاد [1].

الفرع الثاني:الطرق الغير مباشرة للدعم الفلاحي

يشمل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الزراعي و تعتبر مهمة لدورها التكاملي مع سياسات الدعم المباشر ، في كثير من الحالات قد لا يحتاجون المستثمرون في القطاع الزراعي إلى دعم مباشر و إنما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها و استخدامها، و تتمثل فيما يلي :

1. **في مجال الإرشاد العلمي :**إنه فن مساعدة الفلاحين بهدف تعزيز المعلومات العلمية الزراعية لأولئك الذين يفلحون الأرض ويربون الحيوانات،وتعريفهم بالمعلومات الجديدة التي يحتاجون معرفتها من أجل إطعام أنفسهم وإطعام الآخرين،غالباً التنظيمات الحكومية هي التي تقوم بهذا العمل وأحياناً بعض الشركات الخاصة تقدم خدمات إرشادية متنوعة.

[1]- عزاوي أعمر، **إستراتجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000 ، ص61.

- **الإرشاد الزراعي يتكون من المناهج التالية :**

❖ **منهج الإرشاد الزراعي العام:** هو عامل الارتباط بين العلماء والفلاحين حيث يقوم بترجمة النتائج بصيغ مبسطة وإيصالها إلى الفلاحين في مزارعهم لمساعدة الفلاحين على زيادة إنتاجهم الزراعي والذي ينتج عنه تحسين الوضع المادي للأسر الفلاحية والأمة بكاملها.

فهو الأسلوب الرئيسي الذي تنفذ من خلاله توصيات الوزارة من قبل العناصر الميدانية وكذلك فإن هؤلاء العناصر يقومون بزيارة الفلاحين ويجتمعون معهم ويشجعونهم على تبني التوصيات الزراعية وعندما تنجح هذه الحقول تبدأ الزيارات المنتظمة للفلاحين لهذه الحقول .[1]

❖ **منهج السلع:** هو المنهج الذي يركز على محصول واحد للتصدير كالقطن أو البن أو السكر وأحياناً يركز على نوع واحد من العمليات الزراعية كتربية المواشي أو الري. بهدف زيادة الإنتاج لسلعة معينة وقد يكون زيادة استثمار أحد المستلزمات الزراعية.

ويتم تنفيذ هذا المنهج على شكل تعليمات تعطى للفلاحين من قبل الإطار الإرشادي التابع لهيئة تنظيم السلعة إما شفاهة عن طريق المحادثة وجهاً لوجه مع الفلاح في مزرعته أو لقاءات جماعية، وإما تعليمات مطبوعة وغالباً يتقيد المزارعون بتعليمات المرشدين الزراعيين وكثيراً ما يتعرض المخالفون للتعليمات الإرشادية إلى تخفيض أسعار منتجاتهم ورفض الهيئة تزويدهم بمستلزمات الإنتاج مستقبلاً.

❖ **منهج التدريب والزيارة:** هو المنهج الإرشادي الذي يشجعه البنك الدولي،يعتمد تنفيذه بشكل أساسي على الزيارات التي يقوم بها المرشدون الزراعيون الميدانيون للفلاحين و أيضا على تدريب المرشدين الزراعيين وفق برنامج محدد من قبل الأخصائيين الزراعيين وإستخدام وسائل الإيضاح في هذا التدريب.

❖ **منهج المشاركة:** يعتمد هذا الأسلوب على تنظيم اجتماعات متعددة ومتخصصة أيضاً حسب نوع العمل الزراعي الذي يقوم به الفلاحون.فمثلاً :يلتقي المرشدون الزراعيون مع مجموعات من الفلاحين كل مجموعة تهتم بمحصول معين ويعقدون معهم من وقت لآخر اجتماعات لمناقشة المشاكل الزراعية التي تواجههم في زراعة هذا المحصول أو ذاك وليتعرف الفلاحون مع المرشدين على الحلول وقد يطلبون منهم الذهاب إلى الحقول لمساعدتهم حين يحتاجون للمساعدة،إن هذه الطريقة من النشاط تشجع التعاون بين الفلاحين وتجعلهم يستجيبون أكثر لتنفيذ التوصيات الإرشادية التي ينصحهم بها المرشدون الزراعيون.

[1]-عزاوي أعمر، **المرجع السابق** ، ص62.

❖ **منهج المشروع:** يتم ضبط تخطيط البرنامج من قبل الحكومة المركزية أو جهات التمويل الخارجي ، ويتم التنفيذ عن طريق تعيين كوادر لإدارة المشروع من أجهزة الدولة ، يساعدهما لمستشارون والخبراء الأجانب وعادة يتم تأمين وسائل نقل ومعدات عمل كبيرة وسكن وغير ذلك من المميزات.[1]

❖ **منهج الأنظمة الزراعية**: كثيراً ما تفشل جهود الإرشاد الزراعي لأن التقنية الزراعية المتوفرة لا تلائم أنظمة الزراعة المحلية فالجرارات على سبيل المثال: هي تقنية ممتازة عندما يكون نقص في الأيدي العاملة الزراعية أو نقص في الأرض الزراعة أو وفرة فيرأس المال.

هذا المنهج يهدف إلى تزويد المرشدين الزراعيين وأهل الريف أيضاً بنتائج البحوث العلمية الزراعية المطابقة لحاجات الفلاحين في ظروف نظام الزراعة المحلية.

❖ **منهج المساهمة في التكاليف**: يفترض أن أي برنامج تعليمي غير رسمي يمكن أن يحقق أهدافه إذا ساهم المستفيدون منه بجزء من تكاليفه بهدف مساعدة أهل الريف لتعلم الأشياء التي يحتاجون معرفتها لتحسين أنفسهم ولزيادة إنتاجيتهم و جعل الإرشاد قادراً على تحمل نصيبه في التكاليف المالية.

❖ **منهج المؤسسات التعليمية:** التي تساعد أهل الريف على تعلم الزراعة العلمي و مساعدة المدرسين والطلاب في تعلم الممارسة الفعلية للزراعة في مناطقهم.

يتم من قبل الذين يقررون مناهج المؤسسات التعليمية، ويكون التنفيذ من خلال التعليم غير الرسمي على شكل مجموعات وأفراد وعادة يتم نقل المعلومات من مدرسي المؤسسات التعليمية إلى المرشدين الزراعيين ومن ثم إلى أهل الريف ، وأحياناً تقوم مؤسسات التعليم بدعم الإرشاد الزراعي من خلال وسائل الإعلام مثل نشر الكتيبات للفلاحين والمرشدين وإنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية وملصقات جدارية بالإضافة إلى تزويد الجرائد والمجلات بمعلومات إرشادية. وتنظيم مجموعات الإصغاء للبرامج الإذاعية.

[1]- عزاوي أعمر، **مرجع سابق**،ص63.

2. في مجال تسويق المحاصيل الزراعية:

التسويق الزراعي هو عبارة عن مجموعة المعارف والمبادئ والقوانين والنظريات المتصلة بتنقل ملكية السلعة الزراعية والخدمات المختلفة والمرتبطة بأي تغير في شكلها لزيادة منفعتها من المنتج إلى المستهلك.[1]

- ❖ تصنيع المنتجات الجانبية الزراعية يعتبر منفذا للمحاصيل الزراعية لتطوير الشكل الإداري ذي الطابع الصناعي استنادا على الربط بين الشركات و الأسر المنتجة الريفية و تطوير الزراعة المرتبطة بالطلب.
- ❖ توفير الخدمات التنظيمية و خدمات البنية التحتية إنشاء مخابر التأكد من النوعية و المحاجر الزراعية والبيطرية ، إعتماد مواصفات و مقاييس للإنتاج الزراعي، إصدار التشريعات اللازمة بما يتلائم مع التشريعات الدولية و الإقليمية ، تنظيم العمل و الرقابة في كافة الأسواق ، توفير خدمات التخزين، التبريد، النقل المبرد، التغليف و التعبئة.[2]
- ❖ إنشاء بنية أساسية تصديرية تتناسب و حجم وحدات الإنتاج الزراعي ، و قدرات المنتجين المزراعين، و إنشاء شركات متخصصة للقيام بالعمليات التسويقية في الخارج، تحديد سعر ضمان لبيع الحاصلات الزراعية يعلن قبل بدء مواسم الزراعة.
- ❖ إزالة العقبات أمام الأنظمة التسويقية المحلية ، ودعم التسويق الخارجي بفتح الأسواق الخارجية، و توفير نظم معلومات حديثة للمنتجين و المصدرين ، ومنح تصاريح إستيراد و تصدير المنتجات الزراعية حسب التعليمات و الأسس بهذا الخصوص.
- ❖ التمسك بسياسة تحديد أسعار المنتجات الزراعية بهدف تشجيع الإنتاج ، و ضمان دخل عادل للفلاح و ضبط أسعار عوامل الإنتاج و الاستيراد حتى تبقى في مستوى معقول و مشجع و بالجودة المطلوبة لتحديث و عصرنة طرق الإنتاج.
- ❖ تسهيل حركة التجارة الزراعية و دراسة الإمكانيات الزراعية و دراسة الإمكانيات التصديرية المستقبلية حسب السلعة و السوق ، الحد من القيود و الإجراءات البيروقراطية و غير الفنية على التجارة الزراعية ، و تشجيع و دعم الصادرات الزراعية و الزراعات الجديدة و العمل على فتح أسواق جديدة.

---

[1]- محمد منير الطويل، **مدخل في دراسة التسويق الزراعي**، محاضرات المعهد العالي للتعاون الزراعي،03/26،على الخط، متاح على: **http://white.yoo7.com/t55-topic**

[2]- بلحمرة أمال، بن النوي حنان، **مرجع سابق**،ص49.

❖ وضع توصية محددة بإلغاء الضريبة مثلا إلغاء ضريبة على أعمال التعبئة و التخزين المبرد والتصدير للخضار و الفواكه و الأعشاب الطبية ... ، كما أن التخفيف من الأعباء على المزارعين يساعد على زيادة قدرة المنتجات المحلية على المنافسة.[1]

❖ تطوير الأطر القانونية بما فيها الحوافز النوعية لاستثمار القطاع الخاص كأحكام تتعلق بإعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة من الضرائب ، و أحكاما تتعلق بفتح حسابات بالعملة الأجنبية و تحويل الأموال إلى الخارج، إن مساهمة القطاع الخاص في المجال الزراعي يجب أن يتدعم بالإضافة إلى الحوافز الضريبية بتقديم الدعم الفني و القروض القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل.

❖ انتهاج اقتصاد السوق الاجتماعي يأخذ بعين الاعتبار تقديم الدعم لمستحقيه ، و يطبق في دعم المحاصيل الإستراتيجية من خلال تطبيق سياسة سعرية مجزية و تشجيع المزارعين للاستمرار في إنتاج محاصيل أساسية من خلال إعطاء أسعار تشجيعية تفوق أحيانا أسعار السوق الرائجة.

❖ دعم المزارعين من خلال شراء منتجاتهم و بأسعار تشجيعية ، ومن جهة أخرى امتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي بشرائه لصالح أطفال المدارس أوالفقراء ، هذا يخلق سوق إضافي للمنتجات الزراعية فهذا الإنتاج الإضافي ، و الثمن الذي تدفعه الحكومة للمزارعين لهما أثر واضح على الزراعة و يمكن الدفاع عن هذه المعونة بحجج تتعلق بالتضامن الاجتماعي .

❖ الحد من الإنتاج بخفض الإنتاج الزائد مثل التعويض عن ترك مساحات من الأراضي بدون زراعة و هناك أشكال مشابهة لامتصاص الإنتاج الزائد بتكوين مخزونات عامة أو خاصة تشترى بأسعار محددة.

3. في مجال التأمين على المحاصيل الزراعية :

التأمين الزراعي يقوم على فكرة الاحتياط والحذر والخوف من المجهول أي الخطر الذي قد يتعرض له المزارع وهذه الأخطار عديدة ومتنوعة.

❖ كلما حلت بالفلاحين كارثة طبيعية تقفز إلى الواجهة مسألة التأمين الزراعي ، أسوة بالتأمين على الممتلكات والتأمين على الحياة وغيرها من أنواع وأشكال التأمين الإلزامي والاختياري ، والتأمين الزراعي يطبق في العديد من الدول ، حيث يتم التعويض عن الخسائر التي يتكبدها الفلاحون والمزارعون لمساعدتهم على النهوض من جديد ومعاودة العمل والإقلاع بالعملية الإنتاجية ، فقد تبادر وزارة الزراعة للدولة بتأسيس صندوق للتأمين على الحاصلات الزراعية أو صندوق التنمية الزراعية لتعويض المزارعين و مساعدتهم في حالات الكوارث الطبيعية و الظروف القاهرة.

[1]- بلحمرة أمال، بن النوي حنان، **مرجع سابق** ، ص50.

❖ دعم الدولة لأسعار بعض المحاصيل من خلال صندوق موازنة الأسعار الزراعية أو من خلال الريـــع السنوي العائد من استثمار أموال النظام في مختلف قنوات وأوعية الإدخار بالدولة.

❖ إنشاء صندوق من أجل تخفيض فوائد القروض و التأمين على هذه القروض ضد كل الكوارث الطبيعية.

❖ الوقاية من الكوارث و التخفيف من حدتها و الاستعداد لمواجهتها وعمليات الإغاثة و الإحياء بعد حالات الطوارئ بوضع آلية إستجابة في المقر الرئيسي تحسبا لحالات الطوارئ أو الكوارث الطبيعية ، أو إخضاع الفلاحين لتدريب أولي لمعارضة المخاطر و تقديم الدعم الفني بالنسبة إلى الأغذية والزراعة في حالات الطوارئ.

❖ توفير مناخ ملائم لقيام التحالفات الإستراتيجية و الشركات بين المؤسسات المحلية و الأجنبية في قطاع الصنع الزراعية لأنه أمر يسمح باكتساب قدرات أداء و تكنولوجية في زمن قياسي.

المطلب الثالث : أثر الدعم الفلاحي

1. **أثر إلغاء الدعم الفلاحي:** لقد ظهرت أثار إلغاء الدعم الفلاحي على كل ما يلي :

❖ **أسعار وسائل و مستلزمات الإنتاج:**

عرفت أسعار جميع مستلزمات الإنتاج(بذور، أسمدة...)إرتفاعا متواصلا منذ بداية سنة 1983ليصبح الإرتفاع مهولا مع بداية 1991 التي إقترح فيها إلغاء الدعم نهائيا والإنتقال إلى الأسعار الحقيقية بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بحوالي 97%.[1]

كما شهدت أسعار وسائل الإنتاج(آلات، معدات...)إرتفاعا حادا و بمعدات أكبر من أسعار مستلزمات الإنتاج الوسيطة بحيث تم رفع أسعار معظم أنواع العتاد الفلاحي مرتين خلال سنة 1991، مما جعل المؤسسة الوطنية للإنتاج العتاد الفلاحي تشكو من كساد منتوجاتها التي لم تعد أسعارها في متناول القدرة الشرائية للفلاحين رغم حاجتهم الماسة إليه .[2]

❖ **على التمويل و القرض الفلاحي:**

ترجم تقليص دعم الدولة لقطاع الفلاحة على مستوى التمويل بالإجرائيين التاليين:

أ- حصر التمويل بقروض الخزينة من 1987 في الإستثمارات المنجزة من طرف الشباب في إطار إكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الإستصلاح الفلاحي للمناطق الجبلية أما تمويل المستثمرات فأصبح يعتمد على الموارد الخاصة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي أصبح يتعامل

[1]- رابح زبيري، **مرجع سابق** ، ص203 .
[2]- رابح زبيري، **مرجع سابق** ، ص 211.

معها وفق قواعد تجارية محصنة ترتب عنها إنخفاض مستمر في القروض الممنوحة والمخصصة .

ب- وفق العمل بمعدلات الفائدة التفضيلية على القروض الفلاحية التي عرفت إبتداءا من 1990/05/20إرتفاعا عنيفا و مفاجئا بحيث أصبحت تتراوح بين 4%و6%لجميع القروض خلال الفترة 1986- 1990.[1]

❖ **على الجباية الفلاحية:** بعد إعفاء السنوات طويلة من الجباية، شهد قطاع الإنتاج الفلاحي تطبيق ضريبي مباشر على دخل المستثمرات أنشأها قانون المالية لسنة 1984 في شكل مساهمة وحدة فلاحية بمعدل 4% من الدخل السنوي الصافي الذي يفوق 60ألف دج و في مجال الجباية الغير مباشرة أخضعت جميع وسائل و مستلزمات الإنتاج الفلاحية لإتاوة جزافية و أخرى جمركية بنسبة 2% و4% على الترتيب حسب الحالات وتبعا لأحكام قانون المالية(حقوق الجمارك)، مما أدت هذه الأحكام و القوانيين إلى صعوبات جمة ، و إقران هذه القوانين من الرسوم بالتخفيضات المتتالية لقيمة الدينار في بداية التسعينات و إرتفاع الأسعار العالمية أدى إلى تضخم مهول لتكاليف الإنتاج الفلاحي حيث لم يسمح لكثير من الفلاحين الوصول إلى هذه الوسائل.

❖ **على إستخدام تقنيات و مستلزمات الفلاحة العصرية:**

- يظهر أثر إلغاء الدعم على إستخدام المستلزمات الفلاحة العصرية من خلال المؤشرات التالية: [2]

أ- إنخفاض متوسط كمية الأسمدة المستعملة سنويا 517ألف طن خلال 1986/08/04 إلى 290ألف طن خلال 1994/1992.

ب- إنخفاض نسبة البن المحسنة من نوع البن المسلمة للفلاحين من 56% خلال الموسم 1981/1980 إلى 27%خلال 1994/1993.

ت- إنخفاض نسبة المساحة المزروعة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة من47,1%خلال 1987/1983 إلى 40,9% خلال 1993/1990.

2. أثر العودة إلى الدعم الفلاحي

نتيجة للآثار السلبية الناتجة عن إلغاء الدعم الفلاحي و الإستجابة لنداء الفلاحين قررت الدولة العودة إلى دعم القطاع الفلاحي وفق سياسة جديدة تقوم على مبدأ توجيه الدعم مباشرة للفلاحين المنتجين عوض تقديم الدعم للجميع و هذا يظهر من خلال ما يلي:

[1]- رابح زبيري، **مرجع سابق** ، ص 212.

[2]- شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر- دراسة تحليلية و تقيمية -** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013،ص65.

❖ **تخفيض نسب الفوائد على القروض:** بدأ العمل بهذا الإجراء بموجب قانون المالية لسنة 1993 الذي نص على تخصيص مبلغ مالي بمبلغ مليار دينار جزائري لتحمل نسبة من الفوائد على القروض الفلاحية إزاء البنك قدرها 15,5% للقروض قصيرة الأجل و 17,5% للقروض متوسطة الأجل على أن يتحمل الفلاح المقترض 8% و 6% على الترتيب ثم تدعم هذا الإجراء بإعادة جدولة ديون الفلاحين (في جويلية 1994 وماي1997) و تحمل لجزء من الفوائد المستحقة عليهم للبنك، أما في إطار تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم توسيع و تكييف دعم الدولة المالي المباشر للفلاحة من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية ليشمل هذا الصندوق منح القروض بدون فوائد و تقديم إعانات نهائية للفلاحين الذين يلتزمون بإنجاز برامج و نشاطات تندرج في المحاور التالية:

- تطوير الإنتاج و الإنتاجية في مختلف فروعه.
- تكييف و تحويل أنظمة الإنتاج.
- إستصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الدعم .[1]

❖ **إنشاء صناديق متخصصة للدعم:** من بين أثار العودة إلى الدعم الفلاحي تم إنشاء مجموعة من الصناديق بلغ عددها09 صناديق متخصصة في دعم مختلف نشاطات فروع الإنتاج الفلاحي، حيث تتلقى سنويا أغلفة مالية من ميزانية الدولة تقوم بصرفها كدعم على الفلاحين .

❖ **الإعانات (الإعفاءات) الجبائية و شبه الجبائية:** في إطار تشغيل الشباب و تشجيعه على إمتهان النشاط الفلاحي قامت الدولة بتقديم تسهيلات جبائية و شبه جبائية للمؤسسات المصغرة و الوحدات الفلاحية المتخصصة و ذلك من خلال مرحلتي تنفيذ المشروع كما يلي:

أ- خلال تنفيذ المشروع: يستفيد أصحاب المشروع من:

- الإعفاء من TVA لشراء تجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع.
- تطبيق المعدل المنخفض فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع.
- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية ل 8%على الإكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و إضافات البناءات.

ب-خلال مرحلة إستغلال المشروع: يستفيد المشروع إبتداء من تاريخ إنطلاقه لمدة تمتد من 3 إلى 6 سنوات من التسهيلات التالية:

[1]- شويخي هناء، **المرجع السابق** ،ص65.

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي و الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني.[1]

- الإستفادة من7% المعدل المنخفض لإشتراكات أصحاب العمل فيما يخص المرتبات المدفوعة لإجراء المؤسسة المصغرة.

[1]- شويخي هناء، **مرجع سابق** ، ص66.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم إعطاء نظرة عامة حول أهمية القطاع الفلاحي(الزراعي) لما له أهمية إقتصادية و إجتماعية كبيرة و الرهانات المستقبلية للقطاع في ظل السياسات الجديدة، كما تضمن المبحث الثاني سياسة الدعم الفلاحي (الزراعي)، حيث تعتبر سياسة أنتهجتها الجزائر منذ فترات طويلة للوصول إلى مستوى المواصفات العالمية ، لكن هذه السياسة مرة بعدة ظروف جعلت الدولة غير قادرة على مواصلة هذا الدعم ، أي إلغائه لأسباب عديدة أهمها إرتفاع أسعار المستلزمات الفلاحية المستوردة من الخارج و غيرها ، كما حاولت الجزائر في الفترات الأخيرة الرجوع إليه من خلال البرامج التنموية المتبعة التي من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

الفصل الثاني

تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

الفصل الثاني: تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

مقدمة الفصل:

إن تفعيل القطاع الفلاحي وجعله يلعب الدور الريادي في دفع قاطرة النمو الإقتصادي يتطلب توفير العديد من المقومات ، ولعل من أهمها عنصر التمويل ، إذ أن القطاع الفلاحي وكغيره من بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى ، بحاجة كبيرة لمصادر تمويلية تناسب خصوصية هذا القطاع وتلبي إحتياجاته في الأوقات المناسبة ، حيث يعتبر هو الأخر من بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل سواء كان تمويل ذاتيا أو تمويل خارجي عن طريق القروض البنكية مثلا ، وهذا من اجل الوصول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية .

إذ أن هذا الدور الحيوي للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية، جعل القطاع بحاجة إلى سياسات رشيدة، كونه يختلف عن القطاعات الأخرى خاصة مع التحولات التي عرفتها التوجيهات الاقتصادية على المستوى الدولي، وهذا ما نحاول معرفته في هذا الفصل من خلال التطرق إلى التمويل الفلاحي والسياسات و المؤسسات التمولية و الآليات التي مر بها هذا القطاع .

المبحث الأول:التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الإنتاجية في وقتها لأن التمويل الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لإنجازها فتتوجه إلى طلب التمويل من جهات خارجية فالقطاع الفلاحي هو الأخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات لنهوض بهذا القطاع و إزدهاره.

المطلب الأول : مفهوم التمويل الفلاحي وطبيعته

الفرع الأول : مفهوم التمويل الفلاحي

حتى يتسنى معرفة مفهوم التمويل الفلاحي يجب التعريف بالتمويل في سابق الأمرونذكر أهمها فيما يلي:

1/تعريف التمويل : يعرف التمويل على أنه **"** إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسيعها أوتفريقها ، وهو من أعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلدان بشكل عام ، إذ لا يمكن قيام أي عمل دون وجود رأس المال، و بقدر حجم التمويل وتسيير مصدره و حسن إستثماره يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط إقتصادي**"**.[1]

- كما يمكن تعريف التمويل بأنه **"**كل الموارد المالية المتاحة و التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل نشاط المؤسسة بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لنمو المؤسسة و تعظيم قيمتها عبر الزمن**"**.[2]
- كما يعرف أنه **"**البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال و إختيار و تقسيم تلك الطرق و الحصول على المزيج الأفضل بينهم بشكل يناسب كمية و نوعية إحتياجات المؤسسة **"**.
- يعرف أنه :**"**توفير الأموال (السيولة النقدية)من أجل إنفاقها على الإستثمارات و تكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج و الإستهلاك**"**.
- من خلال هذه التعاريف يمكن إستخلاص أن التمويل هو توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الإقتصادية و تطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة و يكون ذلك إما داخليا أو خارجيا .

---

[1]- محمد براق، **بورصة القيم المتداولة و دورها في تحقيق التنمية مع دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، فرع نقود و مالية، معهد العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر، 1999، ص40.

[2]-عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي و التنمية المحلية**، الدار الجامعية للطبع و النشر والتوزيع، الإسكندرية،2001 ، ص22.

2/ تعريف التمويل الفلاحي:

- هو عبارة عن قروض فلاحية هي في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل و قليل منها مخصص للأجل الطويل و الهدف منها تمويل المحصول و الإنتاج الفلاحي و الزراعي الجاري و الأجهزة والأبنية.[1]

- توفير و استخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة و تحسين دخول المزارعين و تحسين مستوى معيشتهم، و يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة إستغلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات و الأسمدة و الآلات الخاصة باستصلاح الأراضي و تهيئتها و تدعيم الري لإستخدام الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.[2]

- يتمثل التمويل الفلاحي في توفير الأموال اللازمة لتطوير القطاع الزراعي و الرفع من إنتاجيته، وكذا تحسين دخول المزارعين و الرفع من مستوى معيشتهم.[3]

- هو التوفير اللازم للإستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إذا كان من خلال الإقتراض الزراعي أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار سندات...إلخ.

- وعليه يمكن القول أن التمويل الفلاحي:" عبارة عن قروض قصيرة الأجل ، تقدم في الغالب للمزارعين و الفلاحين بغية تمويل المحصول و الإنتاج الفلاحي و الزراعي الجاري.

3/ الأهمية الإقتصادية للتمويل الفلاحي:

يكتسي التمويل الفلاحي أهمية إقتصادية كبيرة يمكن أبرازها في العناصر الآتية:

- يخلق و يحافظ على حجم كاف من المخرجات.

- زيادة كفاءة العمل الفلاحي و الزراعي من خلال ضمان الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وهذا بتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك.

- مساعدة الفلاحين و المزارعين على التكيف مع الظروف الإقتصادية المتغيرة (تغير وسائل الإنتاج، إجراء تعديلات و تغيرات هيكلية...).

---

[1]- معوش إيمان و بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات مالية وبنوك ،جامعة البويرة،الجزائر، 2015 ، ص69.

[2]- شويخي هناء، **مرجع سابق**،ص26.

[3]-رشا محمد سعيد وأمياستيته، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، الجامعة الأردنية ، 1999، ص13.

- مساعدة الفلاحين و المزارعين على مواجهة التقلبات الموسمية و السنوية في الدخل والنفقات، ذلك أن النشاط الفلاحي يمتاز بالموسمية، وبالتالي فإن الفلاح يقوم بعملية الإنفاق (تكاليف الزرع وخدمة الأرض و الجني) في موسم معين على أن يتم تحصيل الإيرادات في موسم أخر.
- مساعدة الفلاح في تجنب الأخطار المحتملة المتعلقة بالطقس، الأسعار الأمراض و الأوبئة.

الفرع الثاني: طبيعة التمويل الفلاحي

1-**طبيعة التمويل الفلاحي:** إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:

- الطبيعة الإحتمالية و المتغيرة للإنتاج و الدخل و الأسعار: حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات و ظواهر متغيرة و غير مؤكدة و تسيطر عليها عوامل خارجة عن إرادة الإنسان كالعوامل البيولوجية و الطبيعية و المناخية مما يؤثر في حجم الإنتاج فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحققه ، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات و الأسعار الفلاحية هذه الأخيرة التي تتوقف على عرض إنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية و يدعم البيعة الإحتمالية من ناحية أخرى.[1]
- تفتيت الملكية و تعدد الإستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للإستغلال و تنوع العلاقات الإنتاج الفلاحي.
- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية و ضرورة إمتداد الإئتمان إلى الملكية و المرافق الأساسية و تصنيع الريف.
- إرتباط الإئتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

2- **ضمانات التمويل الفلاحي:**

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك بإختلاف مبلغ القرض و الغرض منه و أجاله فالضمان المقدم في حالة الإئتمان القصير و المتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أوفي شكل رهن للآلات و المعدات و المواشي و المحاصيل الناتجة عن إستخدام القروض أما في حالة الإئتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن أصول الثابتة كالعقارات ،الأراضي، البنايات ، السكنات الريفية...إلخ و بالإضافة إلى ضمانات الذكورة يبقى

[1]- بن سمينة دلال و بن سمينة عزيزة ، **التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية - دراسة حالة الجزائر،** مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات و المؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21و22نوفمبر2006، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص3.

الإئتمان بحاجة إلى سند أقوى من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين و هذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة أهمها التأمين على الحياة و التأمين على الأخطار(الحرائق، المباني، العتاد....).

3- مخاطر التمويل الفلاحي:

بالرغم من الضمانات السابق الإشارة إليها يبقى التمويل الفلاحي يواجه جملة من المخاطر نذكر منها :

- تأثير العوامل الجوية (البرودة،الحرارة،السيولة) و البيولوجية(الحشرات،الأمراض...) على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين فيسبب لهم كثيرا من الخسائر مما يزيد في أعباء إقتراضهم للأموال.[1]
- طول الدورة الإنتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة.
- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية و قانون تناقص الغلة.
- عدم قدرة الفلاح على الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتوجات الفلاحية سريعة التلف و قد يزيد العرض فينخفض السعر، مما يؤثر في صافي دخله على سداد القرض.
- وجود أخطاء في السياسة الإئتمانية للبنك و عدم تلائم مع طبيعة القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: أهداف و تصنيف التمويل الفلاحي

الفرع الأول:أهداف التمويل الفلاحي

يمكن إستعراض أهداف التمويل من خلال مايلي:

- زيادة التكوين الرأس مالي في الزراعة لمواجهة الإحتياطات المختلفة
- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم و الإستفادة من وفرات الحجم و زيادة كفاءة الإنتاج من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المتوفرة و تطويرها.
- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الإقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا و الأخرى المتعلقة بظروف السوق و مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل و النفقات و الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية و توفير مقدرة إئتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف.
- إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل و الإستثمار.

[1]- بن سمينة دلال و بن سمينة عزيزة، **المرجع سابق** ، ص4.

الفرع الثاني: تصنيف التمويل الفلاحي

يصنف التمويل الفلاحي حسب المعايير التالية:[1]

1- التصنيف بحسب إستعمالاتها الرئيسية:

- **القروض العقارية:** و الغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني والإنفاق على المشروعات الري و الصرف و إستصلاح الأراضي و أية تحسينات أخرى في المزرعة و تكون هذه القروض طويلة الأجل.
- **القروض الإنتاجية:** وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة ومواد العلف و الآلات و الماشية.
- **قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية:** و هي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل و الإنفاق على الجمعية التعاونية و على المخزون السلعي و على الأبنية و المعدات و شراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.
- **القروض الإستهلاكية :** تستعمل على السلع و الخدمات و التي لا تتصل إتصالا مباشرا بالإنتاج الزراعي و إنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

2- التصنيف حسب أجال القروض: و تنقسم هذه القروض حسب هذا التصنيف إلى ثلاثة أنواع هي:

- **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي تمنح للمزارعين لسد إحتياجاتهم الزراعية الموسمية كالبذور و الأسمدة و العلاجات و الأشتال و دفع أجور العمال و الحراثة و الحصاد والري و ما إلى ذلك من نفقات إنتاجية و يتراوح أجل هذه القروض من سنة إلى سنتين .
- **القروض متوسطة الأجل:** و هي التي تمنح للمزارعين لتمويل مشروعات تعطى إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة و يتراوح أجل هذه القروض من سنة إلى خمس سنوات.
- **القروض طويلة الأجل:** تصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الإستثمار فيها لإسترداد ما أنفق عليها خلال فترة طويلة الأجل كشراء الأراضي و إقامة المنشأت و المباني والمصانع و حفر الأبار و مشاريع الإستصلاح الكبيرة و مشاريع الري و الصرف الكبرى ، ومدتها تصل إلى عشرين سنة في بعض البلدان.

3- التصنيف بحسب الأغراض أو الأهداف: و يمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها إلى:

- قروض الزراعات المروية.
- قروض الزراعات البعلية(المطرية).

[1]-رشا محمد سعيد وأمياستيته ، **مرجع سابق**، ص ص14-18.

- قروض الثروة الحيوانية.
- قروض المكينة الزراعية.
- قروض التصنيع الزراعي.
- قروض الإسكان الريفي.
- قروض التسويق الزراعي.

4- التصنيف حسب الجهات المستفيدة: و يشمل كل من :

- قروض الأفراد.
- قروض التعاونيات.
- قروض الشركات.
- قروض القطاع العام.[1]

5- التصنيف حسب نوع الضمانات: و تشمل مايلي:

- **قروض غير مضمونة:** وتكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس و لكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط و خاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.
- **قروض مضمونة بأموال منقولة:** و هذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل: المحاصيل و الجرارات و الحيوانات أو الذهب و بعض الأجهزة الكهربائية أو قطع الأثاث...إلخ.
- **قروض مضمونة بأموال غير منقولة:**وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل : الأراضي و العقارات مما يدعو إلى تسمية هذه القروض بالقروض العقارية أحيانا.

6- التصنيف تبعا لنوع المحصول الزراعي: ويتضمن الأنشطة التالية:

- البستنة.
- المحاصيل الحقلية.
- الثروة و التي تتضمن الماشية على إختلاف أنواعها.
- الثروة السمكية.
- محاصيل الخضر الصيفية و الشتوية.

7- تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض أو لنوع المقرضين:

- قروض الأقارب أو المعارف.
- قروض المستثمرين الأفراد.

[1]- رشا محمد سعيد وأمياستيتيه، **مرجع سابق** ، ص15.

- قروض المصارف التجارية.
- قروض شركات الإقراض الخاصة بالمواشي.
- قروض مصارف الجمعيات التعاونية.
- قروض الوسطاء و التجار.
- قروض شركات التامين.

8- التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض:

- **القروض الإيجابية:** وهي تلك القروض التي تمكن المقترض من الحصول على فائض صافي أي الحصول المقترض على دخل يمكنه من إبقاء مبلغ القرض و الفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض إقتصادي بجانب ذلك.
- **القروض المحايدة:** وهي تتضمن شكلين الأول الإستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح و الخسارة و الثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجري تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو لأخر و يترتب عليها إستخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق أي فائض و يطلق عليها القروض الحدية.
- **القروض السلبية:** و هي تلك القروض التي لا يترتب على إستخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين و الفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تسمى بالقروض غير المنتجة أوتحت الحدية.

المطلب الثالث: أنواع و شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

الفرع الأول: أنواع التمويل الفلاحي

يمكن التمييز بين عدة أنواع للتمويل الفلاحي كالأتي:

1- القروض البنكية: تمثل القروض البنكية إحدى أهم وسائل تمويل التنمية في مختلف دول العالم ، إلا أن مساهمتها في تمويل القطاع الفلاحي تبقى محدودة جدا، و هذا بالنظر إلى خصوصية هذا القطاع وطبيعة نشاطه المتسمة بالموسمية في الغالب.

و يعرف القرض البنكي: بأنه إتفاق بين الدائن و المدين (أي بين البنك و الفلاح أو المؤسسة الفلاحية)، يقدم بموجبه الدائن (البنك) مبلغا من المال على أن يقوم المدين (الفلاح أو المؤسسة الفلاحية) بإعادته مع فوائد في أوقات محددة يتم الإتفاق عليها مسبقا.[1]

[1]- عبد الوهاب يوسف احمد، **التمويل و إدارة المؤسسات المالية** ، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص87.

2- التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي للقطاع الفلاحي من أهم مصادر التمويل المعتمدة في تمويل هذا القطاع، حيث يعتمد الفلاحون و المزارعون على الأموال الشخصية و المدخرات دون اللجوء إلى مصادر خارجية من أجل ضمان السير الحسن لعملية الزراعة و جني المحصول و تسويقه.

3- صيغ التمويل الإسلامية للقطاع الفلاحي :

بالإضافة إلى صيغ التمويل السابقة الذكر، يمكن للفلاحين و المزارعين الاستفادة من أنواع أخرى من التمويل ، و التي على رأسها صيغ التمويل الإسلامية ، إذ أن هذه الأخيرة تتميز عن غيرها بأنها صيغ تمويلية موافقة للشريعة الإسلامية و بدون فوائد ربوية، الأمر الذي ينعكس على الفلاح والمزارع بالإيجاب في رفع من الطاقات الإنتاجية و زيادة الكمية المنتجة.

ومن أهم صيغ التمويل الإسلامية للقطاع الفلاحي مايلي:

3-1- التمويل بالمزارعة: عرفت شرعا كما عرفها الحنابلة على أنها:"دفع الأرض إلى من يزرعها أويعمل عليها".([1]) وهي أنواع:

- أن تكون الأرض و المدخلات من قبل أحد الطرفين على أن يقوم أخر بكل العمل.
- أن تكون الأرض وحدها من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الأخر بكل العمل.
- أن تكون الأرض و العمل من طرف و المدخلات من الطرف الأخر.
- أن تكون الأرض من طرف و المدخلات من طرف ثاني و العمل من طرف ثالث.
- الإشتراك في الأرض و المدخلات و العمل .

3-2- التمويل بالمساقاة: هي المعاملة على أصول ثابتة ، بأن يسقيها مدة معينة بحصة من ثمرها، وقد عرفها "عدنان خالد التركماني" بقوله أنها"... ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية الأشجار المثمرة و تعهدها بالسقي و الرعاية، على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها".[2]

3-3-التمويل بالمغارسة: وهي أن يدفع أرضا إلى غيره ليغرس فيها على أن يكون المغروس بينهما شراكة ، سواء إشترط كون الحصة من الأرض للعامل أيضا أم لا، وسواء كانت الأصول من المالك أم العامل.

---

[1]- كمال رزيق و مسدور فارس، **صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة و المتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث وتدريب ، 2003، ص2.

[2]- عدنان خالد التركماني، **السياسة النقدية و المصرفية في الإسلام**، بيروت ، سنة1988،ص183.

الفرع الثاني:شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل الفلاحي ناجحة عليها أن تراعي الأسس التالية:

- لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلي زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلي تحقيق الرخاء و هو هدف منح القروض، أما منح القرض دون تهيئة المناخ المناسب فإن القروض ستتحول من استثمار يهدف إلى الإنتاج إلى استثمار لا هدف له.[1]
- إن إمكانيات الفلاح محدودة و أسعار المحاصيل متغيرة لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا).
- منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة و ليس الملكية ذاك أن الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة، و هذا يقيد من طاقتهم على الاقتراض.
- علي المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى تستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض و استخدامها في الوقت المناسب.
- يجب علي الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا علي الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض و يمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة ،سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي و إدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات.
- كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي يجب علي الفلاحين القيام بعملية التامين علي المحاصيل الفلاحية لدي المؤسسات المختصة.
- يجب تحديد قيمة القروض علي أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج و طبقات المقترضين و هذا التنظيم يحتاج إلي تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة علي القيام بهذه المهام بكفاءة و خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.
- يجب إستخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من اجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك علي منح القروض فقط و إنما يجب عليها متابعة إستخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.
- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل و علي أقساط تسهيلا للدفع.

[1]– أحمد أبو الغاز، **التمويل التعاوني**، مكتبة شباب الجامعة، القاهرة، 1993، ص34.

- يجب علي البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد و دفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

المبحث الثاني: السياسات و البرامج المتبعة لتطوير القطاع الفلاحي

قامت الجزائر بتسطير العديد من السياسات و البرامج لتطوير القطاع الزراعي عبر مختلف الفترات التي مرت بها الحكومات الوطنية المتعاقبة ، و عليه سنستعرض أهم السياسات التي قامت الجزائر بتسطيرها منذ سنة 2000حتى نقف على عمق الهوة بين ماهو مسطرو الواقع و ما كان مأمول من وراء هاته السياسات و ماهي أسباب فشلها و آليات النهوض بالقطاع فلاحي .

المطلب الأول: سياسات التمويل للقطاع الفلاحي

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR – سنة 2000:

أ- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR:

-هو عبارة عن مجموعة أجهزة ترمي إلى ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية، من خلال المحافظة ، الحماية و الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي و الاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.[1]

ب- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير و زيادة فعالية القطاع الفلاحي وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة و المكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري. و تتمثل هذه البرامج في :

* برنامج تكييف و تحويل أنظمة الإنتاج.
* برنامج تطوير الإنتاج و الإنتاجية.
*البرنامج الوطني للتشجير.
*إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز.
*إستصلاح أراضي الجنوب و الأراضي المحيطة بالوحات.

ت-أليات تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA :

* الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية.
* صندوق الإستصلاح عن طريق الإمتياز.
* الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

[1]- سلطانة كتفي، **مرجع سابق** ، ص07.

*القرض الفلاحي و التأمينات الإقتصادية.

ث-أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA: يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى: الحماية والإستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية، الإندماج في الْإقتصاد الوطني ، التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي، إعادة هيكلة المجال الفلاحي و إعادة الإعتبار و تأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن، تحسين الإنتاجية و زيادة حجم الإنتاج الفلاحي تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين،تحرير المبادرات على مستوى التموين و التصريف و تكيف الإنتاج،ترقية وتشجيع الإستثمار الفلاحي ، تحسين التنافس الفلاحي و دمجه في الإقتصاد العالمي.[1]

- يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز و تدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.
- تكيف أنظمة إستغلال الأراضي في المناطق الجافة و شبه الجافة و تلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة و زراعة الكروم و تربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المحروقة بقدرتها العالية.
- تطوير الإنتاج الزراعي و الحيواني كافة و كذلك المنتجات ذات الإستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية و الموجهة للتصدير.
- الحفاظ على العمالة الزراعية و زيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الإستثمار الفلاحي.
- تحسين شروط الحياة و المداخيل الفلاحية و الإستقرار السكاني.
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي و التحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي(الوحدة الاروبية،..)
- زيادة معدل نمو الزراعة الصناعية الزراعية.
- تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة و المسقية.

قدرت تكلفة برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بحوالي55.9مليارد ج،46.8مليارد ج خصصت لـ:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي.
- تأهيل النظام الإنتاجي
- الوقاية الصحية للإنتاج الفلاحي و مكافحة الكوارث الفلاحية،وتم تقسيم هذه الموارد .

[1]- سلطانة كتفي، **مرجع سابق** ، ص07.

وقد أصدرت وزارة الفلاحة هذا المقرر رقم 000599المؤرخ في جويلية2000المحدد لشروط التأهيل من دعم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و كذا كيفية دعم الإعانات.[1]

ج- البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفيةPNDAR:

إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم الريف من خلال الأخذ في الحسبان إصلاح التوازنات البيئية و كذا تحسين شروط الحياة للسكان الريفيون عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية ،بالإضافة إلى ذلك إن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD قد تطورت برسم حدود تنمية ريفية مدمجة ، متوازنة و مستدامة لمختلف الأقاليم الريفية، حيث تدمج مبدأ تكافئ الفرص و كذلك مكافحة الفقر و التهميش، فهي تثمين لحركة الجوار و مشاركة السكان المحليين.[2]

إن مشروع مجاورة التنمية الريفية قد أدرك على أنه مشاريع مدمجة و متعددة القطاعات، منجرة على أقاليم ريفية معرفة مسبقا بهدف السماح بإستقرار الطوائف الريفية ، و هي تهدف إلى تكامل حركات التنمية المحلية (تزويد الريف بالكهرباء، فتح و تحديث شبكة الطرقات ، الصحة ، التربية...).

و تحت هذا الإطار ، يشكل البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية مقاربة مكيفة من أجل مكافحة الفقر، و عامل مساهم في تخفيف الفقر الريفي حيث لا يظهر فقط في خفض البطالة لكن في نزع حتميات تعيق تنمية عالم الريف من وجهة نظر إقتصادية و إجتماعية.

إن إسهامات البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية بالنسبة للطبقات الكادحة لعالم الريف هي جد ثمينة تتمثل في فرص جديدة لمصادر المدخولات و تحسن ظروف العمل، خلق موارد جديدة ، تأطير المنشأت و الخدمات لصالح سكان المناطق المعزولة خاصة، و كنتيجة أولية تبين أن ما يقارب 3121 مشروع قد تم الموافقة عليها بين سنة2003 و2005، و كذلك خلال الفترة 2010- 2016 ، من أجل سكان مناطق مستهدفة يقدر بـ 370000 وكذا إنشاء 169000منصب عمل.

2- إستراتيجية التجديد الفلاحي و الريفي(2014-2009):

شرعت الجزائر في تنفيذ إستراتيجية التجديد الفلاحي و الريفي من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2009، و أساس هذه الإستراتيجية يتمحور حول تحقيق توافق و طني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية و التماسك الإجتماعي ، تهدف هذه الإستراتيجية إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب و مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

---

[1]- حنان سفيان، **دور السياسات الزراعية في تأمين الإكتفاء الغذائي المستدام و تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر ، 2011، ص83.

[2] -Slimane Bedrani ,**Algérie : L'agriculture, l 'agro-alimentaire, la pêche et le développement rural**, Les Monographies du CIHEAM, Edition 2008.

و يمكن القول أن إستراتيجية التجديد الفلاحي و الريفي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني ،وأعرب عن هذا الخيار الإستراتيجي في توجيهات 14 سبتمبر 2009، و الذي أكد عليه رسميا من جديد في المؤتمر الوطني للتجديد الفلاحي و الريفي في 28 فيفري 2009 في بسكرة، الهدف هو الحد من مواطن الضعف بين القطاع العام و الخاص من خلال إشتراك أصحاب المصلحة القوية و ظهور الحكم الجديد في السياسات الزراعية ، وذلك من خلال دعم:[1]

- الزيادة في الإنتاج المحلي في السلع الإستهلاكية العامة(الحليب ، القمح،...) لتغطية 75%من الإحتياجات.
- التحديث و نشر التقدم التكنولوجي في المزرعة(تكييف الري، التسميد و الميكنة).
- تحديث و تنظيم شبكات تجميع و تسويق الإنتاج المحلي و توفير المدخلات و الخدمات الزراعية .
- تعميم و تمديد شبكات الري الزراعي ل1.6مليون هكتار سنة2014.
- تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الإكتفاء الذاتي في تغطية الإحتياجات من البذور و المواشي.
- التنمية المتوازنة و المتناغمة و المستدامة للمناطق الريفية.

- الدعائم الثلاثة للإستراتيجية التجديد الفلاحي و الريفي و التي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي:[2]

- التجديد الفلاحي من خلال(إطلاق برامج التكثيف، العصرنة و إندماج لميادين واسعة للإستهلاك، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الإستهلاك و ضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب وأمن عن طريق العصرنة و الدعم المالي و الضمان الفلاحي).
- التجديد الريفي من خلال (دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، و تحديد المناطق و شروط إنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين) و المتمثلة في خمس برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:
  - حماية الأحواض المائية.
  - تسيير وحماية إرث الغابي.
  - محاربة التصحر

[1]-**Présentation de la politique de renouveau agricole et rural an Algérie et du programme quinquennal** ,2010-2014 , novembre 2010, p1.

[2]– طالبي رياض، **التنمية الريفية في إطار سياسات إستخدام الموارد الطبيعية المتجددة دراسة تحليلية لإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة لدول المغرب العربي الجزائر وتونس و المغرب** ،مذكرة ماجيستير، كلية الإقتصاد،جامعة سطيف1، الجزائر، 2011،ص101 .

- حماية التنوع الطبيعي و المناطق المحمية و تثمين قيمة الأراضي.
- التدخل المدمج و المتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000مليار دينار من النفقات العمومية و هدفه تحقيق الأمن الغذائي حددت أهدافه في:

- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% لسنة (2000-2008) إلى8.33 % لسنوات (2010-2017).
- زيادة الإنتاج الوطني و تحسين مختلف أنواعه.
- دعم التنمية المستدامة و التوازنات الإقليمية و تحسين شروط حياة السكان الريفية و هذا بـ10200مشروع تنمية ريفية مدمجة لـ 2174 منطقة ريفية بتحسين شروط حياة 727000مسكن ريفي و حماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.
- التسيير المستدام للألات الصناعية و تحسين الإندماج الفلاحي الصناعي.
- خلق حوالي 750000منصب شغل دائم و خلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

- أليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي:

- نظام المعلومات لبرامج دعم الإنتاج الريفي.
- النظام الوطني لدعم إتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة.
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة و المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر.
- عقد النجاعة للتنمية الزراعية، تم توقيعه مع مدريات المصالح الفلاحية من أجل تحديد أهداف الإنتاج السنوية.

المطلب الثاني: مؤسسات التمويل الفلاحي.

تنقسم المؤسسات التمويلية إلى نوعين وهي كالتالي:

أ - المؤسسات التي تمول الفلاح عينا: تقوم هذه المؤسسات بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة الموارد التي هو في حاجة إليها ومن هذه المؤسسات نجد الشركة الزراعية للاحتياط **SAP** والتعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات **CAPCS** حيث تقوم مثل هذه المؤسسات بتقديم قروض في شكل عيني في صورة بذور أو أسمدة أو خدمات حرث ...الخ.[1]

حيث تقدم مثلا هذه القروض في موسم الحرث والزرع وكذا أيضا في مواسم جمع المحاصيل الزراعية ويعتبر في الحقيقة هذا النوع من القروض شكلا من أشكال التمويل للفلاح لأنه لا يتحصل

[1]- بويهي محمد، **القطاع الفلاحي ومشاكله المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير جامعة الجزائر، 2004، ص163.

على النقود وإنما يتحصل فقط على مواد عينية أو خدمات ومن ثم فإن نوع التدفق القائم بين هذا الشخص والشركة الزراعية للاحتياط هو تدفق عيني فقط، ولكن الذي أعطى هذه العملية صفة القرض هو أنها مسجلة على حساب المستفيد كقرض نقدي ذي فائدة4,5%.

ب ـ المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا: هناك الكثير من المؤسسات المالية التي تختص في تقديم قروض نقدية للفلاحين لأن الفلاح في كثير من الأحيان يجد نفسه في حاجة لأموال سائلة لعمليته اليومية كشراء بعض حاجياته الخاصة أو أموال خاصة بالعملية الإنتاجية أو لدفع أجور بعض العمال الذين يحتاجهم خلال الموسم أو حتى لقاء حاجاته الاستهلاكية.

ومن أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر نجد:

1- **بنك الفلاحة و التنمية الريفيةB.A.D.R**ابتداء من 13 مارس 1982 إلى يومنا هذا:

تم تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمرسوم رقم 82-106بتاريخ1982/03/13، و في الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك تجاري، و كلف بتمويل هياكل و نشاطات الإنتاج الزراعي و كل الأنشطة الممتدة أو المتممة للزراعة، و كذلك الصناعات الزراعية أي المتركزة على الزراعة، وكذا الحرف التقليدية في الأرياف و كل الحرف التقليدية في الأرياف و كل المهن الحرة و المنشأت الخاصة بالريف، وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي و الأنشطة المتعلقة بالريف و كذلك تطوير الإنتاج الغذائي، والبنك الفلاحي يتميز بأنه بنك الودائع (يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي و يقرض الأموال بأجال مختلفة) و هو بنك تنمية (يمنح القروض متوسطة و طويلة الأجل بهدف تكوين رأس المال ثابت) منح القروض القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل، مع أو بدون ضمانات قصد:[1]

- تمويل المشاريع المخططة و التي تعمل على ترقية النشاطات و الهياكل الفلاحية.
- مساعدة المسؤولين عن الوحدات الإنتاجية في تحديد إحتياجاتهم المالية ، و مراقبة الإستعمال الحسن للأموال على أن يكون في الأغراض المخصصة لها.
- تمويل الهياكل و أنشطة الإنتاج الفلاحي و كل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع .
- تمويل هياكل و أنشطة الصناعات الفلاحية.
- تمويل أنشطة و هياكل الصناعات التقليدية و الحرف الريفية.

2- **البنك الوطني الجزائري B.N.A**:من سنة 1962إلى 1982: أنشئ البنك الوطني الجزائري بمقتضى القانون رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 ليكون بذلك أداة للتخطيط المالي

[1]- د محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2005، ص134.

و دعامة للقطاع الإشتراكي و الزراعي، وقد ضم بعد ذلك أداة للتخطيط المالي و دعامة للقطاع الإشتراكي و الزراعي ، و قد ضم بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له و تتمثل في :

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966.
- بنك التسليف الصناعي و التجاري في جويلية1967.
- مكتب معسكر للخصم .

و كان المطلوب من البنك إضافة إلى واجبه كبنك تجاري دعم عملية التحول الإشتراكي في الزراعة (التسير الذاتي) بسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى ، فقد لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي، وبذلك مثل نقطة تحول مهمة للإقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء جهاز مصرفي وطني و تجسيد الإدارة السياسات التي بدت واضحة في إسترداد البلاد لسيادتها و هذا ما عبر عنه بالمصطلح الإقتصادي ضرورة التحكم في المستقبل و بمصطلح ضرورة تنظيم ديمقراطية الشعب.

و كانت وظائف البنك الوطني الجزائري تتمثل فيما يلي:[1]

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض قصيرة و متوسطة الأجل و ضمان القروض كتسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف، و التسليف على البضائع و الإعتمادات المستدينة.
- منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي الداخلة في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى 1982،(حيث تم تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية).
- منح القروض للقطاعين الصناعيين العام و الخاص.
- تمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال عدة بنوك أجنبية.
- تمويل الجماعات المحلية.

3- الصناديق المالية: الصناديق المالية إلى قسمين هما كالتالي:

- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية: وتنقسم إلى ثلاثة صناديق (الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي، صندوق ترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية، الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي).

[1]- لعشب محفوظ ، **القانون المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص16.

- **الصندوق الوطني للتنمية الريفية:** وينقسم إلى ثلاثة صناديق(صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي و السهوب ، صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي و صغار المستغلين الفلاحيين).[1]

أ- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية: ويتمثل في ثلاثة صناديق:قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2جمادى الثانية عام 1435هـ الموافق ل 2 أفريل سنة2014،يحدد قائمة إرادات و نفقات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ، كما يأتي:

❖ **الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي:**

- في باب الإيرادات :

* رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي".[2]
* مخصصات ميزانية الدولة.
* ناتج الرسوم شبه الجبائية المنشأة لفائدة الصندوق.
* ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية.
* الهبات و الوصايا.
*كل الموارد أو المساهمات أو الإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

- في باب النفقات :

* الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة لتطوير الإنتاج و الإنتاجية الفلاحية و كذا تثمينها وتخزينها و تغليفها و حتى تصديرها(أشغال تحضير التربة ، أشغال تهيئة التربة و حمايتها، عمليات التطعيم،إقتناء عتاد خاص على مستوى المستثمرة"جمع،تجفيف،تخزين أولي".....إلخ).
* الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي و حماية و تطوير التراث الوراثي و النباتي(إقتناء تجهيزات ضخ الماء،جلب ماء السقي،تهيئة مجالات السقي، جلب الطاقة الكهربائية لنقاط الماء .... إلخ).
*الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة(المحروقات " المازوت"، الطاقة الكهربائية).
* تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية و الصناعة الغذائية القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل ، بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم إقتناؤه في إطار عقد القرض الإيجاري

[1]- **قرار وزاري مشترك**، مؤرخ في 2 جمادى الثانية 1435هـ الموافق لـ 2 أفريل 2014، رقم التخصيص 140-302.
[2]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بمقتضى القانون رقم 84-17، مرسوم رئاسي رقم 13-312، مرسوم تنفيذي رقم 90-12**، العدد 30،المؤرخ في21رجب1435الموافق لـ 21 ماي2014،ص11.

(استصلاح الأراضي ، صرف المياه و التطهير ، أعمال قلب التربة و نزع الأحجار، البذور والشتائل ، أدوات التصليح، أشغال الترميم و الصيانة ...إلخ).

* الإعانات المقدمة لدعم إستعمال الطاقة المتجددة(الشمسية ، الرياح).

* المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى و التكوين المهني و الإرشاد و متابعة و تقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها.

❖ **صندوق ترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية:**

- في باب الإيرادات:

* رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 071-302 الذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية.

* مخصصات ميزانية الدولة.

* ناتج الرسوم شبه جبائية المنشأة لفائدة الصندوق.

* ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية.

* مساهمات المجموعات المكلفة بحماية النباتات.

* ناتج أتاوي المراقبة الصحية المنصوص عليها في القانون رقم 88-08 المؤرخ في 7جمادى الثانية عام 1408 الموافق ل26 جانفي1988.

*ناتج موارد مراقبة الصحة النباتية و الموافقة على منتوجات الصحة النباتية و الموافقة على منتوجات الصحة النباتية التي تحدد تسعيراتها عن طريق التنظيم .

* الهبات و الوصايا.

*كل الموارد أو المساهمات أو الإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

- في باب النفقات:

* النفقات المرتبطة بأنشطة حماية الصحة النباتية (إنجاز برامج التقييم البيولوجي للموافقة على المبيدات و الأصناف،التكاليف المرتبطة بمعالجة المزروعات عن طريق الجو....إلخ).[1]

*النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض و العوامل المضرة بالزراعة.(التعويض عن عمليات إتلاف أو إقتلاع المزروعات و المحاصيل المنجزة في إطار المكافحة،...إلخ).

[1]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بمقتضى القانون رقم 84-17، مرسوم رئاسي رقم 13-312، مرسوم تنفيذي رقم 90-12**، العدد 30، المؤرخ في 21رجب1435 الموافق لـ 21 ماي2014، ص16.

* النفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على الزراعات (المساعدة لحملات المكافحة ضد الأفات الزراعية المحددة بالنصوص التنظيمية،...إلخ).

* النفقات المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية (تحسين تدخل المستخدمين البيطريين للتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الدخيلة ، التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية.....إلخ).

*النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية (تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برنامج العلاج الوقائي الوطني أو الجهوي، التكفل بالمصاريف المرتبطة بالإتلاف و/أو حرق جثث الحيونات المذبوحة أو الهالكة نتيجة مرض يدخل في برنامج العلاج الوقائي الوطني).

* النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية.(تمويل و إقتناء اللقحات و مواد بيولوجية و كل مادة أخرى ضرورية للوقاية و المكافحة ضد الأسقام، تكاليف التسيير المرتبطة بالحملات).

❖ **الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي:**

- في باب الإيرادات:

* رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 121-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي".[1]

* مخصصات ميزانية الدولة.

* ناتج الرسوم شبه جبائية المنشأة لفائدة الصندوق.

* ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية.

* فائض قيمة ضبط الإنتاج الفلاحي.

* الهبات و الوصايا.

*كل الموارد أو المساهمات أو الإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

- في باب النفقات:

* الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية (كل المنتوجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدد لاسيما الحبوب و الحليب، كل المنتوجات الفلاحية ذات سعر أدنى مضمون).

[1]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بمقتضى القانون رقم 84-17، مرسوم رئاسي رقم 13-312، مرسوم تنفيذي رقم 90-12**، العدد 30، المؤرخ في 21رجب1435 الموافق لـ 21 ماي2014 ،ص11.

* الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية (المساهمة في مصاريف تخزين المنتوجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع و البذور و الشتائل و تأمينها، التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج).
* التغطية الكاملة لتكاليف فوائد الفلاحين.
* المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى و التكوين المهني و الإرشاد و متابعة و تقييم تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

ب- الصندوق الوطني للتنمية الريفية: ويتمثل في ثلاثة صناديق:قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2جمادى الثانية عام 1435الموافق لـ 2 أفريل 2014، يحدد قائمة الإيرادات و نفقات حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية".

❖ **صندوق مكافحة التصحر و تنمية الإقتصاد الرعوي و السهوب:**

- في باب الإيرادات:

* رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 109-302 الذي عنوانه " صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي و السهوب ".[1]
* مخصصات ميزانية الدولة.
* ناتج الرسوم شبه جبائية المنشأة لفائدة الصندوق.
* ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية.
* المساعدات الدولية.
* الهبات و الوصايا.
*كل الموارد و المساهمات و الإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

- **في باب النفقات:**

* الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر(حظر الرعي،غرس مصدات الرياح،أشغال المحافظة على التربة و المياه...إلخ).

[1]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بمقتضى القانون رقم 99-11، مرسوم رئاسي رقم 13-312، مرسوم تنفيذي رقم 13-281**، العدد 30،المؤرخ في 21رجب1435 الموافق لـ 21 ماي2014، ص18

* الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي و تنميتها(جمع بذور النباتات الرعوية أو العلفية المحلية، جلب الطاقة الكهربائية أو إقتناء محركات كهربائية أو تجهيزات مستعملة للطاقة الشمسية أوطاقة الرياح،...إلخ).

* الإعانات الموجهة لتنمية الإنتاج الحيواني في المناطق السهبية و الزراعية الرعوية(المحافظة على السلالات و تحسينها، إنشاء حظيرة ماعز حلوب،تحسين بنية القطعان،...إلخ).

* الإعانات الموجهة لتنظيم الإقتصاد الرعوي(إنجاز ينابيع مياه في المناطق الرعوية،إعادة تأهيل ينابيع المياه من حفر أبار رعوية و سدود صغيرة و منابع المياه،...إلخ).

❖ **صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز:**

- في باب الإيرادات:

* رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 111-302 الذي عنوانه " صندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز ".

* مخصصات ميزانية الدولة.

* نواتج حقوق الإمتياز.

* ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية.

* المساعدات الدولية.

* الهبات و الوصايا.

*كل الموارد و المساهمات و الإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

- في باب النفقات:

*الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية(استصلاح الأراضي الفلاحية،الحرث،قلع الجذور،التحسين العقاري، التهيئة الخاصة بالري،أشغال المحافظة على التربة،...إلخ).

* الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي(إستعمال الطاقة الشمسية و أو طاقة الرياح، إقتناء مولدات كهربائية أو محولات، تعبئة المياه،إنجاز مجموع العمليات الضرورية للإستعمال العقلاني والأفضل للأملاك العقارية المعدة للإستصلاح،...إلخ).[1]

[1]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بمقتضى القانون رقم 99-11، مرسوم رئاسي رقم 13-312، مرسوم تنفيذي رقم 13-281**، العدد 30، المؤرخ في 21رجب1435 الموافق لـ 21 ماي2014، ص19

* كل المصاريف الأخرى الضرورية لإنجاز مشاريع ذات العلاقة بهدفه(إقتناء و تحويل المادة الأولية في إطار أشغال صناعة الحرف،المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية،الحدادة التقليدية، نسج الحلفاء و صناعة السلال و صناعة الزرابي،...إلخ).

❖ **الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي و صغار المستثمرين الفلاحين:**

- في باب الإيرادات:

* رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 126-302 الذي عنوانه " الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي و صغار المستثمرين الفلاحين ".

* مخصصات ميزانية الدولة.

* المساهمة المحتملة لصناديق أخرى.

* ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية.

* المساعدات الدولية.

* الهبات و الوصايا.

*كل الموارد و المساهمات و الإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

- في باب النفقات:

* التغطية الشاملة لتكاليف فوائد مربي المواشي و صغار المستثمرين.

* إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي و الإنتاج الفلاحي(إنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيونات في إطار الإنتاج الحيواني،إقتناء صناديق لجمع الحلزون،إقتناء بيوت بلاستيكية نفقية ب40متر مربع كأقصى حد،إقتناء العتاد لإنجاز مصانع عائلية صغيرة للأجبان من حليب الماعز،...إلخ).

*يتكفل الصندوق أيضا بالنسبة للصناديق الثلاثة المتعلقة بالنفقات بما يأتي:

- مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين.

- المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى و التكوين المهني،و تعميم و متابعة و تقييم تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه. [1]

4- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحيC.N.M.A

تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي منذ 1972،وأعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي بتاريخ 21 جويلية 1998كشركة مدنية ذات أسهم مكونة من أشخاص طبيعين و إعتباريين،حيث له شبكة فروع 62 صندوق جهوي على المستوى الوطني.

[1]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بمقتضى القانون رقم 99-11، مرسوم رئاسي رقم 13-312، مرسوم تنفيذي رقم 13-281**، العدد 30،المؤرخ في 21رجب1435 الموافق لـ 21 ماي2014، ص24.

- **الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي**CRMA : يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أحد فروع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هذا الأمر الذي إنبثق من تجمع أنشأ عام 1972 بالمرسوم رقم 72/04 المؤرخ في 02-12-1972، و الذي أنشأ على أنقاض القرض الفلاحي خلال الحقبة الإستعمارية ، وكان نتيجة إدارة الفلاحين لحماية بعضهم البعض ضد الأخطار التي يتعرضون لها من خلال نشاطاتهم ، إذن فهو وسيلة للحماية الإقتصادية و الإجتماعية.

المطلب الثالث : أسباب فشل السياسات و أليات النهوض بالقطاع الفلاحي

في هذا المطلب سنتطرق إلى أسباب فشل سياسات الحكومات المتعاقبة في تطوير القطاع الفلاحي و كذا أليات النهوض بهذا الأخير وهي كالتالي:

الفرع الأول: أسباب فشل سياسات الحكومات المتعاقبة في تطوير القطاع الفلاحي

بالرغم من تسطير الجزائر للعديد من السياسات و الإستراتيجيات و البرامج لتطوير القطاع الفلاحي منذ السبعينات من القرن الماضي إلى غاية الآن إلا هاته الإستراتيجيات باءت كلها بالفشل الذريع، و الدليل على ذلك هو مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام الذي لا يتجاوز في أحسن أحواله 12%، و كذلك تبعية الجزائر كليا للخارج من الناحية الغذائية،فمعظم منتجاتها الغذائية ، مستوردة من الخارج، فمثلا فاتورة إستيراد القمح سنويا تبلغ حوالي 2 مليار دولار، إستيراد الحليب و مشتقاتها حوالي980مليون دولار سنويا ، ناهيك عن المنتجات الغذائية التكميلية الأخرى.[1]

و يرجع سبب فشل كل تلك السياسات و الإستراتيجيات على العديد من الأسباب نذكر منها:

- عدم الواقعية في وضع السياسات الزراعية المختلفة .
- كثرة المخصصات المالية في بعض الأحيان دون جدوى من مردوديتها الإقتصادية على المدى القصيرو المتوسط.
- عدم الجدية في وضع السياسات الزراعية .
- غياب مبدأ الإستمرارية و التواصل ، فكل حكومة أو بالأحرى كل وزارة تأتي تنسف عمل الوزارة الأخرى، وبالتالي تزيد الأعباء و التكاليف دون جدوى.
- البيروقراطية المنتشرة في كل الدوائر.
- إشكالية التمويل الفلاحي الذي يعاني منه الكثير من الفلاحين.
- الإشكالية التشريعية و القانونية المتعلقة بالقطاع الفلاحي التي تعرقل في الكثير من الأحيان صغار الفلاحين كحاجز أمامهم في سبيل حصولهم على تمويل خارجي لمشاريعهم الذاتية.
- غياب الثقافة الزراعية لدى العاملين بالقطاع الزراعي.

[1]- صندوق النقد الدولي، **مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 مع الجزائر**، جانفي2016، ص2.

الفرع الثاني:آليات النهوض بالقطاع فلاحي

نتج عن تنامي و تنوع الطلب على السلع الزراعية و الغذائية نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان و إرتفاع معدلات النمو السكاني و الهجرة و تحسين و زيادة الدخول الفردية و هو ما دفع بالدول و المزارعين إلى وضع برامج زراعية تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني.[1]

أ- بالنسبة للإنتاج النباتي:

- وضع خطط إستراتيجية شاملة للنهوض بالواقع الزراعي الجزائري و هي تقع بالدرجة الأولى على عاتق وزارات التخطيط و الزراعة و الموارد المائية.
- إجراء مسح ميداني شامل لجميع الأراضي الزراعية و تحديد الصالحة منها للزراعة و تحديد المناطق المراد إصلاحها لغرض وضع الخطط العملية للنهوض بها بصورة صحيحة ورفع إنتاجيتها.
- إدخال التكنولوجيا الحديثة بشكل واسع في جميع حلقات المجال الزراعي و إدخال المكننة الزراعية الحديثة لتوفير الجهد و الأيدي العاملة و الوقت، إضافة لضمان جودة المحصول الزراعي المنتج و بكميات كبيرة.
- العمل بشكل فعلي على حل جميع المشاكل المتعلقة بمصادر المياه الجزائرية مع دول الجوار سواء عن طريق الإتفاقيات الثنائية، و عن طريق المواثيق الدولية و الأمم المتحدة و هذا يتطلب جهود حديثة خاصة على الصعيد الدبلوماسي.
- إدخال البرامج الحديثة لإستخدام المياه في الزراعة من خلال التنفيذ الحديث الذي يحافظ على عدم هدر المياه و يضمن إيصال المياه بشكل صحيح للنباتات المزروعة.
- إقامة بعض السدود و مشاريع الري الحديثة من أجل تخزين المياه، وعدم جعلها مياه ضائعة لأنها تمثل ديمومة الزراعة.
- أن تعمل الدولة الجزائرية على توفير دعم الحبوب و الأسمدة الكيماوية من النوعيات الجيدة وكل ما يحتاجه الفلاح لإستصلاح الأرض و زيادة إنتاجيتها.
- دعم التعاونيات الفلاحية بصورة حقيقية و فتح المجال لها لتأخذ دورها المطلوب في إحتضان الفلاح و رعايته و إستقطاب جميع الفلاحين الذين تركو مهنتهم و تحولو إلى منهن أخرى.

[1]- محمد غردي، **الزراعة العضوية و دورها في تعزيز الأمن الغذائي و تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الأبحاث الإقتصادية لجامعة البليدة2، العدد13 ديسمبر2015 ، ص127.

- سن القوانين و التشريعات الكفيلة بضمان حماية المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة مع مثيلاتها و ذلك بفرض رسوم جمركية و تطبيق نظام الحصص المعمول به عالميا لتشجيع الفلاح على زيادة الإنتاج.
- توفير الخدمات الأساسية بشكل عادل بين القرى حتى نجعل الفلاح و المزارع متمسك بأرضه من دون هجرها بسبب نقص في هذه الخدمات.
- تفعيل نظام القرض الزراعي و تشكيل لجنة متابعة ذلك لغرض توجيه الفلاح نحو المشاريع التي يمكن الإستفادة منها و حسب إحتياجات كل منطقة.
- الإهتمام بالمحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالقمح و الذرة و الرز والشعير و أشجار الزيتون والنخيل.
- إستقطاب المشاريع الإستثمارية المحلية و الأجنبية و الخاصة بالقطاع الفلاحي و خاصة في مجال إستصلاح الأراضي لزيادة رقعة الأراضي الصالحة للزراعة.[1]
- إقامة مراكز بحثية متخصصة في مجال تقنيات متطورة في الزراعة كإستخدام الهندسة الوراثية و التعديل الجيني لبعض المحاصيل و كل ما يساعد المحاصيل الزراعية.
- وضع آلية من قبل الوزارات المتخصصة مثل وزارة النقل و النفط لتقديم الدعم و تسهيل نقل المنتجات الزراعية من مراكز إنتاجها إلى أسواق الجملة و توفير الدعم اللازم في أسعار الوقود.

ب- بالنسبة للإنتاج الحيواني:

- يجب التركيز على الصيد سواء في البحر الأبيض أو البحيرات و الوديان فهي أرخص وسيلة لتوفير البروتين .
- الإهتمام بصناعة الدواجن كمصدر للحوم البيضاء.
- لابد من تحديد الإنتاج الحيواني لأنه يستهلك أراض كثيرة و يجب أن تكون السياسة البديلة هي إنشاء مزارع للإنتاج الحيواني في الدول الإفريقية، و هنا تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

- توفير بيانات إحصائية لكل محصول بدقة من أجل تسهيل على الشركات الزراعية وضع سياساستها.
- تعديل التشريعات التي تحمي المستهلك من الغش و التي تحمي المستهلك من إستخدام المبيدات الحشرية و الفطرية لما لها من ضرر على البيئة و صحة الإنسان.

[1]- رائد الهاشمي، الواقع الزراعي في العراق مشاكله و حلول،2013/04/24 ، على الخط ، متاح على:
http://www.alnoor.se/article.asp?id=198004

- تشجيع الشباب الجزائري على إنشاء شركات بحيث يحمل هذا الأخير فكر جديد ولديه القدرة على التطوير.
- الإهتمام بطرق التعبئة و التغليف و الحفظ لتلافي الفقد و الغش في المواصفات.
- التركيز على أسواق إفريقيا للإستيراد و إنشاء مزارع تغذي السوق الجزائري بمنتج رخيص من حيث التكلفة. [1]

[1]- رائد الهاشمي، **المرجع السابق** .

خاتمة الفصل:

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية التي تتميز بوجود قيود خاصة مما يتوجب مرونة وتنوع طرق إجراء التمويل الذي يلعب دورا محفزا في إنعاش هذا القطاع، وللتمويل الفلاحي دور كبير في الاقتصاد لأنه يمكن الفلاحين من استغلال أراضيهم أحسن استغلال كما يمكنهم من اقتناء المعدات والآلات اللازمة لأعمالهم الفلاحية، في ضل نجاح سياسة التمويل الفلاحي كما رأينا انه أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض أي معرفة إلى أي مدى يمكن إستغلال القرض و العوائد المتأتية من إستخدامه و التكاليف المترتبة عليه.

كما وضعت الجزائر عدة مخططات تنموية متعاقبة حددت من خلالها مخصصات لعدة قطاعات منها القطاع الفلاحي نظرا لأهمية البالغة في تحقيق الأمن الغذائي ، رغم كون تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عاني الكثير من المعيقات وفشل سياسات الحكومات المتعاقبة في تطوير القطاع الفلاحي إلا أن هذا المخطط كان متجددا في كل مرة تراعى فيه نقائص التي تكتشف عند تطبيق المخطط الذي قبله.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي

دراسة حالة بنك الفلاحة و تنمية الريفية BADR
- المدية-

الفصل الثالث:الجانب التطبيقي دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR - المدية -

مقدمة الفصل:

كما يعلم الجميع ، مر قطاع الفلاحة بولاية المدية على غرار باقي الولايات بصعوبات كبيرة خلال التسعينات حيث تأثر بنزوح ريفي كبير و التخلي عن العمل الفلاحي بصفة عامة بسبب أحداث المأساة الوطنية ، حيث عرف هذا القطاع على مستوى الولاية خلال الفترة الممتدة مابين 2016/2000 ديناميكية مست مختلف الشعب الفلاحية خاصة الإستراتيجية منها و ذلك بفضل السياسات المنتهجة من طرف السلطات العمومية ، إنطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 إلى سياسة التجديد الفلاحي و الريفي سنة 2009 ، و يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)المؤسسة المالية الوحيدة المتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي .

وسنحاول في هذا الفصل تقديم ولاية المدية من خلال القدرات الزراعية و أهم المؤشرات و التعرف على بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر و معرفة أهم القروض الممنوحة من طرف هذا الأخير والتركيز على قرض التحدي.

المبحث الأول: الزراعة في ولاية المدية كنموذج.

تعتبر ولاية المدية من الولايات الفلاحية الهامة عبر الوطن ، و ذلك لما تزخر به من إمكانيات زراعية فلاحية كبيرة و كذلك إتساع رقعتها الجغرافية و موقعها الإستراتيجي الهام و غيرها من السمات التي تؤهلها أن تكون قاطرة لتنمية و تطوير قطاع الفلاحة عبر الوطن .

المطلب الأول: تقديم عام لولاية المدية

تتميز ولاية المدية بطابعها الفلاحي الغابي الرعوي إجمالي مساحتها 877595 هكتار منها 88%مساحة فلاحية إجمالية ، يبلغ عدد سكانها935029 نسمة نجد أكثر من 000 773 هكتار ذات طابع فلاحي منها000 142 هكتار مساحة غابية ، أما المساحة الصالحة للفلاحة تمثل أكثر من 338359 هكتار، و تتميز ولاية المدية بثلاث مناطق كبرى و ذات خصوصيات عديدة منها:

أ- **المنطقة الجبلية**: تتكون من 25 بلدية بنسبة 47%من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة،أي 363564 هكتار، نجد فيها أشجار الفواكه و الكروم و تربية الأبقار و غابات.

ب- **السهول العليا:** 100560هكتار،أي 13% من المساحة الفلاحية الإجمالية ،نجد فيها المحاصيل الكبرى و تربية الدواجن و زراعة الخضروات.

ت- **المناطق السهبية الرعوية**: 309417 هكتار أي 40% من المساحة الفلاحية الإجمالية ونجد فيها تربية أغنام و المراعي و أشجار الغابات.[1]

- تحوي ولاية المدية 37930 مستثمرة فلاحية 90 % كلها تابعة للخواص موزعة كما يلي:

- 56529هكتار:2432عقد إمتياز منجز ، 465 مستثمرة فلاحية جماعية ، 370 مستثمرة فلاحية فردية ،07 مزارع نموذجية.

- 281830هكتار : أراضي التابعة لأملاك الدولة.

- أهمية القطاع في الولاية:

*** إستراتيجية:**90%من مساحة الولاية فلاحية.

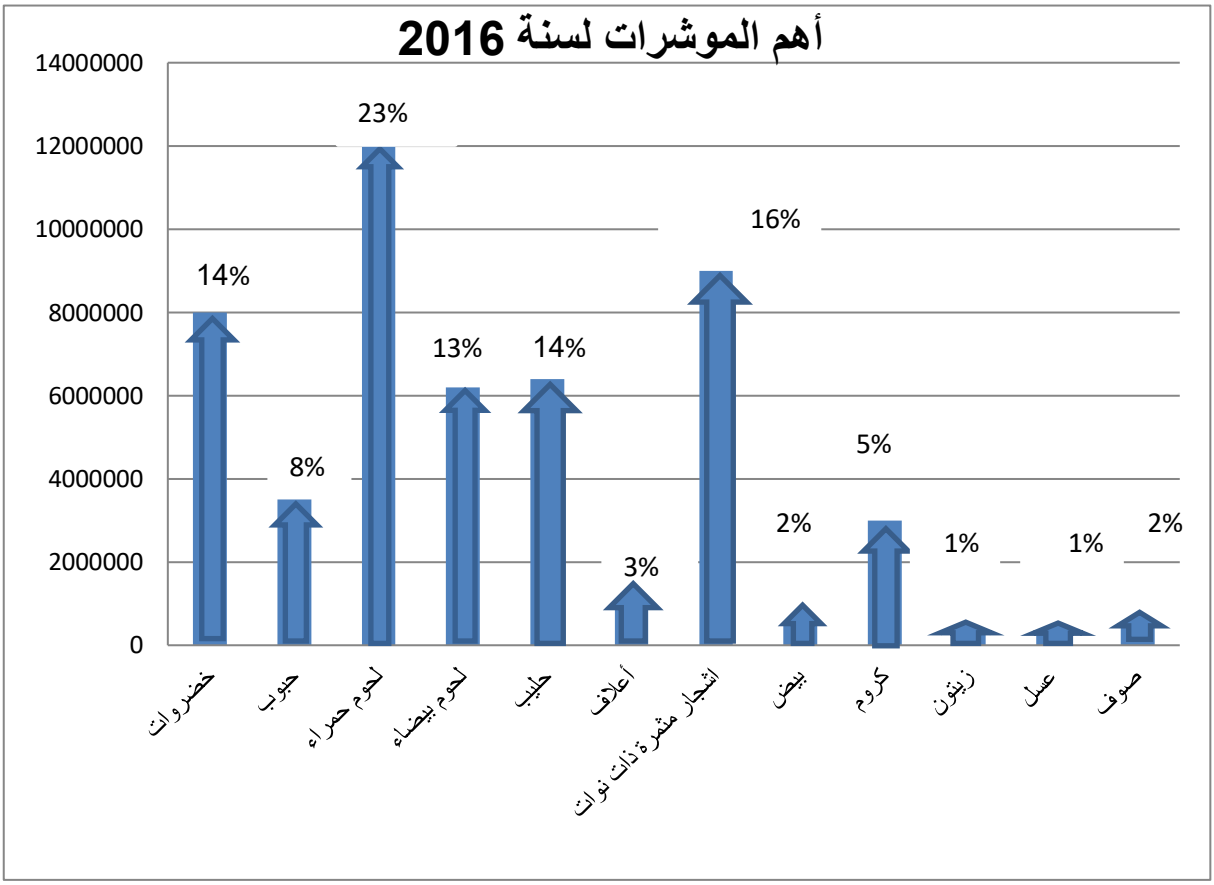
*** إقتصادية:**قيمة المنتوج الفلاحي سنويا أكثر من53 مليار سنتيم.

*** اجتماعية:** يوظف القطاع أكثر من 60%من اليد العاملة (90000عامل).

[1]- المصدر من مديرية المصالح الفلاحية.

1- أهم المؤشرات الإقتصادية لسنة 2016:بلغ الناتج الفلاحي الخام لسنة 2016 بولاية المدية بمبلغ قدره 53 مليار دينار جزائري، حيث كانت نسب قيمة الإنتاج الفلاحي كما هي موضحة في الشكل الأتي :

الشكل رقم (1-1):أهم المؤشرات الاقتصادية لسنة 2016.



المصدر : مديرية المصالح الفلاحية.

2- أثار تمويل الإستثمارات في تطوير الفلاحة:

أ- أثار المخططات على الموارد الفلاحية و اليد العاملة :

يمكن توضيح أثار المخططات على الموارد الفلاحية و اليد العاملة من نهاية سنة 2000الى غاية نهاية سنة 2016 مع نسبة التطور، كما هو موضح في الجدول الأتي:[1]

[1]- المصدر من مديرية المصالح الفلاحية.

الجدول رقم (1-1): أثار المخططات على اليد العاملة

الأثار على اليد العاملة	نهاية سنة 2000	نهاية سنة 2016	نسبة التطور %
	47000	91000	92

الجدول رقم(2-1): أثار المخططات على الموارد الفلاحية

السنة / الصنف	نهاية سنة 2000	نهاية سنة 2016	نسبة التطور %
المساحة الصالحة للزراعة(هكتار)	335660	338359	01
المساحة المسقية(هكتار)	5800	15500	135
الأشجار المثمرة و الكروم(هكتار)	15663	21840	47
قدرات التخزين بالتبريد(متر مكعب)	8088	52000	382
الزيتون(هكتار)	801	9600	551
الأبار	713	1147	61
المناقب (وحدة)	98	834	751
المعاصر للزيتون	04	11	175
صناديق النحل(وحدة)	12326	38000	201
التعداد الحيواني (رؤوس)	**نهاية سنة 2000**	**نهاية سنة 2016**	**نسبة التطور%**
الأبقار	46831	65094	03
الأغنام	459609	887030	77
الماعز	60676	96305	63
دواجن اللحم	1788400	10050350	324
دواجن البيض	256600	445643	83
الديك الرومي	41600	337156	635

المصدر:من إعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات من مديرية المصالح الفلاحية.

ب- أثار المخططات على الإنتاج الفلاحي:يمكن توضيح أثار المخططات على الإنتاج الفلاحي معدل الإنتاج لسنة 2000 /2008 إلى غاية سنة 2016/2009 مع نسبة التطور، كما هو موضح في الجدول الأتي:

الجدول رقم (3-1):أثار المخططات على الإنتاج الفلاحي

الإنتاج النباتي	معدل الإنتاج 2008/2000	معدل الإنتاج 2016/2009	نسبة التطور %
الحبوب(ق)	1300000	1680720	45
الأعلاف(ق)	800000	149084	79
البقول الجافة(ق)	12400	18800	53
الخضروات(ق)	597000	1064460	78
منها البطاطا(ق)	250000	523500	82
الأشجار المثمرة و الكروم(ق)	660500	96000	45
الإنتاج الحيواني	**معدل الإنتاج 2008/2000**	**معدل الإنتاج 2016/2009**	**نسبة التطور %**
الحليب(لتر)	46000000	106640000	126
جمع الحليب(لتر)	1500000	11741000	683
اللحوم البيضاء(ق)	44000	178320	291
اللحوم الحمراء(ق)	40000	110850	174
البيض(وحدة)	74000000	118296000	60
العسل(ق)	900	1439	62

المصدر:من إعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات من مديرية المصالح الفلاحية.

3- الدعم الفلاحي في الولاية:

- يقدر مبلغ الدعم الفلاحي المستهلك منذ 2009 إلى غاية 2017 بـ 2.12 مليار دينار جزائري .[1]

- مس هذا الدعم ما يفوق 2000 مستثمرة في مختلف الشعب الفلاحية كما هو موضح في الجدول:

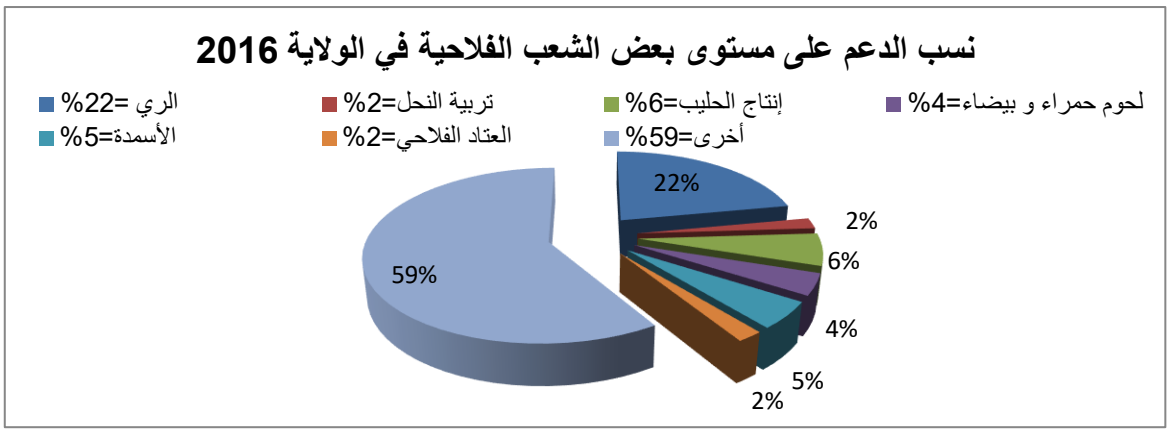
الجدول رقم(1-2):الدعم الفلاحي في بعض الشعب الفلاحية

الشعب	الإنجازات المالية(دج)
الري	$10^3 \times 456\ 829$
تربية النحل	$10^3 \times 37\ 038$
إنتاج الحليب	$10^3 \times 136\ 131$
لحوم حمراء و بيضاء	$10^3 \times 89\ 978$
الأسمدة	1 132 040.00
العتاد الفلاحي	$10^3 \times 375\ 330$

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات من مديرية المصالح الفلاحية

*** الدعم الفلاحي بالنسب المئوية كما هو موضح في الشكل الأتي:**

الشكل رقم(1-2): نسب الدعم على مستوى بعض الشعب الفلاحية في الولاية 2016



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معلومات من مديرية المصالح الفلاحية.

[1]- المصدر من مديرية المصالح الفلاحية.

المطلب الثاني: القدرات الزراعية المتوفرة في قطاع الفلاحة و فرص الاستثمار في ولاية - المدية -

تتميز الولاية بمجموعة من القدرات الزراعية التي تميزها عن باقي الولايات متمثلة فيما يلي:

أ- الإنتاج النباتي:

1- **المحاصيل الكبرى** : تحتل زراعة المحاصيل الكبرى في ولاية المدية المرتبة الأولى من حيث المساحة التي تشغلها و التي تتوزع حسب الشعب كما يلي :

- **الحبوب :** تحتل مساحة تفوق 118000 هكتار .

- **الأعلاف :** تشغل مساحة تقارب 37000 هكتار .

- **البقول الجافة :** تتوزع على 2500 هكتار .

- يعتبر القمح الصلب و كذا القمح اللين من أهم المواد الأولية في الصناعات الغذائية (المطاحن، صناعة العجائن الغذائية ..).

يقدر معدل إنتاج ولاية المدية للقمح بصنفيه بأكثر من 1.500.000 قنطار.

* و مع ذلك تتوفر الولاية على ثلاثة مطاحن فقط .

تتواجد زراعة المحاصيل الكبرى و خاصة الحبوب في مجمل بلديات الولاية ، و لكن تتركز بنسبة أكبر في المنطقة الوسطى الشرقية من الولاية .[1]

*** فرص الاستثمار :**

- إنشاء وحدات التحويل و التخزين.

- إنشاء ورشات لصيانة العتاد الفلاحي (الجرارات و الحصادات ...)

2- الأشجار المثمرة و الكروم : تحتل زراعة الأشجار المثمرة المرتبة الثانية من حيث المساحة،إذ تتربع على مساحة 31700 هكتار منها 4552 هكتار بالنسبة للكروم و 9311 هكتار بالنسبة للزيتون.

[1]- المصدر من مديرية المصالح الفلاحية.

- يقدر الإنتاج ب 7000000 قنطار لكل الأشجار المثمرة ذات النواة و ذات البذور.

- أما بالنسبة للكروم فيقدر أنتجها ب 250000 قنطار.

* رغم هذا الكم الوفير من الفواكه تفتقر ولاية المدية إلى وحدات تستغل هذا الإنتاج .

تتركز هذه الزراعة خصوصا في المنطقة الشمالية الوسطى و الغربية .

*** فرص الاستثمار:**

- إنشاء وحدات تجهيز و تعبئة الفواكه.

- إنشاء وحدات التجفيف و كذا صناعة العصائر و المربى.

3-الخضروات : تقدر المساحة الإجمالية التي تشغلها زراعة الخضروات ب 8876 هكتار بمعدل إنتاج يفوق 1000000 قنطار.[1]

- 2189 هكتار بإنتاج يفوق 500000 قنطار.

- 930 هكتار بإنتاج يفوق 32000 قنطار .

- 750 هكتار بإنتاج يفوق 22000 قنطار .

- 300 هكتار بإنتاج يفوق 50000 قنطار .

- 1220 هكتار بإنتاج يفوق 120000 قنطار .

*** فرص الاستثمار :**

- إنشاء وحدات نزع نواة الزيتون .

- إنشاء وحدات تصبير و تعليب زيتون المائدة .

- إنشاء وحدات لعصر و تجميع زيت الزيتون في القارورات .

[1]- المصدر من مديرية المصالح الفلاحية.

4- الزيتون :تتواجد زراعة الزيتون في معظم مناطق الولاية خاصة في المنطقة الشرقية ، إذ يعد قطب تابلاط الأكبر من حيث إنتاج الزيتون .

و قد حضيت شعبة الزيتون مؤخرا باهتمام بالغ من حيث توسيع المساحات المغروسة فلم تبقى المنطقة الشمالية الشرقية حكرا لهذه الزراعة بل هناك قطب جديد يتمثل في المنطقة الجنوبية الغربية (الحزام الأخضر للمدينة الجديدة لبوغزول و منطقة بوعيش).[1]

- تحتل زراعة الزيتون مساحة تفوق 9000 هكتار .

- إنتاج الزيتون بنوعيه يقدر بأكثر من 42000 قنطار .

تشتهر المنطقة الشمالية الشرقية للولاية بزراعة مختلف الخضروات ، كما تتواجد بالمنطقة الشمالية الغربية زراعة بعض الخضروات خاصة الجلبانة .

*** فرص الاستثمار :**

- إنشاء وحدات حفظ الخضروات كالبازلاء ، الجزر الثوم ...

- إنشاء وحدات التعبئة و التجهيز و التحويل .

- إنشاء وحدات التخزين و التبريد.

ب- الإنتاج الحيواني:

1- الحليب: تتمركز الدوائر المشكلة لحوض الحليب في المنطقة الشمالية للولاية.

- عدد رؤوس الأبقار في الولاية يقدر ب65094 رأس منها 28000 بقرة حلوب .

- يقدر معدل إنتاج الحليب ب 106000000 لتر في السنة (275000 ل في اليوم) .

- يتواجد على مستوى الولاية 25 مركز لجمع الحليب بكمية مجمعة تقدربـ 18023801 لتر .

- كما تتواجد 4 ملبنات بقدرة تحويلية تقدر بـ 176000 لتر/ يوم و أخرى في طور إنجاز .

[1]- المصدر من مديرية المصالح الفلاحية.

*** فرص الاستثمار :**

- تطوير شبكة تجميع الحليب بإنشاء مراكز لتجميع الحليب و خلق ملبنات جديدة .

- إنشاء وحدات التحويل لصناعة الحليب و مشتقاته .

2- اللحوم البيضاء:

- يقدر عدد طيور دجاج اللحم ب 10000000 طير بالإضافة إلى 337156 طير ديك رومي.

- يصل معدل إنتاج اللحوم البيضاء على 218000 قنطار.

*** إنتاج البيض:** شأنه شأن إنتاج اللحوم البيضاء فاق إنتاج البيض في ولايتنا كل التوقعات بحيث يقدر عدد دجاج البيض بأكثر من 445000 وحدة.

- وصل إنتاج البيض إلى 118296000 وحدة .

- تتمركز تربية الدواجن بامتياز في المنطقة الشمالية الشرقية للولاية حيث يتحسن الإنتاج من عام إلى آخر

- يتمركز إنتاج البيض خاصة في الدوائر القلب الكبير، بني سليمان و سواقي.[1]

*** فرص الاستثمار :**

- يتواجد على مستوى الولاية 03 مذابح للحوم البيضاء .

- إنشاء مذابح جديدة.

- إنشاء مراكز التربية باعتماد الدجاج البياض.

- إنشاء مؤسسات لحفظ و تعليب الحليب .

3- اللحوم الحمراء:أما فيما يخص اللحوم الحمراء فكل الدوائر التي تتواجد فيها تربية الأغنام و الأبقار تساهم لإنتاج لا يستهان به من هذه اللحوم.

[1]- المصدر من مديرية المصالح الفلاحية.

- يصل إنتاج اللحوم الحمراء إلى 111000 قنطار .

- بلغ عدد رؤوس البقر 65094 رأس بالإضافة إلى أكثر من 880000 رأس خروف و أكثر من 96000 رأس ماعز .

- المنطقة الشمالية تتميز بتربية الأبقار على عكس المنطقة الجنوبية أين تتمركز تربية الأغنام.

*** فرص الاستثمار :**

- يتواجد على مستوى الولاية مذبحين للحوم الحمراء.

- إنشاء مذابح جديدة حبذا لو تكون بمحاذاة الطرق الرئيسية.

- إنشاء مراكز للتسمين.

4- العسل:

- قدر إنتاج العسل في ولاية المدية بأكثرمن 1400 قنطار .

- يقدر عدد خلايا النحل ب 38000 خلية .

- يتمركز إنتاج العسل خاصة في الدوائر المدية – وزرة – برواقية – وامري و تابلاط .[1]

*** فرص الاستثمار :**

- إنشاء وحدات لتجميع، حفظ و تعليب العسل.

- إنشاء وحدات لتصنيع خلايا النحل و المعدات.

[1]- المصدر من مديرية المصالح الفلاحية.

المطلب الثالث: أهم البرامج الاستثمارية في ولاية المدية.

هناك مجموعة من البرامج الإستثمارية التي مست القطاع الفلاحي على مستوى الولاية سنتطرق إليها:

1-مشروع الهضاب العليا 2012/2008:

يتمثل هذا المشروع في تنمية 20 بلدية من الهضاب العليا، ويقدر الغلاف المالي للمشروع بـ 280 مليون دينار جزائري ، والمبلغ المستهلك يقدر بـ 221 مليون دينار جزائري ، العمليات المسطرة تتمثل في:

- انجاز 13 بئر مع لواحقها
- انجاز 05 مصادر مياه.
- انجاز 08 مناقب.
- غرس 175هكتار من الأشجار المثمرة.
- انجاز 113 كم من المسالك الفلاحية.
- توزيع 5424 رأس غنم .
- توزيع67000 دجاج بيض.
- توزيع 600 خلية نحل مملوءة.

2- مشروع المدينة الجديدة ببوغزول:

- يتمثل هذا المشروع في استصلاح و تهيئة أراضي حول الحزام الأخضر للمدينة الجديدة بوغزول.[1]
- يقدر الغلاف المالي للمشروع بمليار دينار جزائري.
- المبلغ المستهلك يقدر بـ 0.5 مليار دينار جزائري.
- العمليات المسطرة تتمثل في: - غرس 1600 هكتار من أشجار الزيتون

[1]- المصدر من مديرية المصالح الفلاحية.

- انجاز 10 سد مائي.

- انجاز 03 محاجر مائية.

- انجاز 03 مناقب.

- انجاز 10أبار عميقة.

- انجاز 35 كم من المسالك الفلاحية.

- انجاز 52 كم من المصطبات محمية بـ 8300 م3 .

- انجاز 40 كم من مصدات الرياح.

3- مشاريع المبادرة المحلية(2013/2010):

- **مشروع تطوير تربية النحل:** لفائدة الشباب بمبلغ مالي يقدر بـ 10 مليون دينار جزائري، بتوزيع 968 خلية نحل مملوءة لفائدة 35 مستفيد.
- **مشروع تطوير شعبة الكروم:** يتمثل في اقتناء 50 جرار ذو سلاسل بمبلغ مالي يقدر بـ 60 مليون دينار جزائري، تم توزيع 29 جرار و قد تم استهلاك 51 % من الغلاف المالي.
- **مشروع تطوير زراعة الزيتون:** قدرت القيمة المالية بـ 000 210 100 دج و قد تم استهلاك 67 % من الغلاف المالي.[1]

4- المشاريع المبرمجة في إطار (CALPIREF):المتعلق بالمساعدة على تحديد الإستثمار و ترقيته:

في هذا الإطار تمت المصادقة على 39مشروع، من أهمها :

- 06 ملبنات.

- 06 مذابح.

- 07 وحدات لإنتاج أغذية الأنعام.

- 06 وحدات لصناعة الحليب و مشتقاته.

[1]- المصدر من مديرية المصالح الفلاحية.

- 12 وحدة لتعليب و تحويل الخضر و الفواكه و كذا الحبوب.

- معصرة للزيتون و مزرعة لتربية المائيات.

و **تم انجاز**: - ملبنة واحدة بقدرة 000 40 ل/اليوم.

- معصرة حديثة.

- مجمع حبوب و تغذية الأنعام.

5-البرنامج القطاعي اللاممركز(2016-2010):

- عدد العمليات المسجلة: 07
- **تتمثل العمليات المسجلة في:**

- إنجاز05 مقرات للمقاطعات الفلاحية.

- تجهيز 06 مقرات المقاطعات الفلاحية بمبلغ 18 مليون دينار جزائري .

- تهيئة مركز التكوين و الإرشاد الفلاحي بتاكبو.

6-البرنامج التكميلي 2013:

يتمثل هذا البرنامج في ثلاث عمليات:

- غرس 1000هكتار من الأشجار المثمرة: تم غرس 1056 هكتار من أشجار الكرز بمبلغ منجز يقدر بـ 119280146دج.[1]
- التحسين العقاري على مسافة 000 10 هكتار: تم إنجار 284 2 هكتار بمبلغ مستهلك 77637309دج
- فتح المسالك الفلاحية على مسافة 250 كم: العملية جمدت.

[1]- **المصدر من مديرية المصالح الفلاحية.**

7- المشاريع المبرمجة في إطار قرض التحدي:

في إطار القرض التحدي تم المصادقة على 117 مشروع فلاحي بقيمة استثمارية تقدرب 2376407487 دج على مستوى مديرية المصالح الفلاحية ، منها 57 مشروع مصادق عليه.و سيتم التطرق إليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: دراسة التمويل المقدم للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR- المدية -

في هذا المبحث سنقوم بتقديم لمحة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و عرض أهم القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر و بتسليط الضوء على قرض التحدي.

المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R

سنتناول في هذا المطلب نشأة و مفهوم بنك الفلاحة و تنمية الريفية، وكذلك الهيكل التنظيمي و دور وأهداف هذا البنك.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R و هيكله التنظيمي

1- نبذه عن نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R:

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية،حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي ، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدول بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري BNA، بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ 17جمادى الأول 1402هـ الموافق لـ 13 مارس 1982، تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث نشر القرار في الجريدة الرسمية رقم 11في 16مارس 1982 وحدد قانونه الأساسي برأس مال قدره 1 مليار جزائري ، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي ،و لقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي ، الصناعي ،الري، الصيد البحري،الحرف التقليدية في الأرياف.[1]

وقد ظهر هذا البنك في تلك الفترة لسببين رئسيين هما:

[1]- معلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

- الرغبة في تدعيم قطاع الفلاحة بهدف زيادة مردوديته و منه تحقيق الأمن الغذائي للبلاد و رفع المستوى المعيشي لسكان الأرياف و تحسين ظروف حياتهم.
- الظروف الإقتصادية التي أدت إلى نشوء هذا البنك من أجل رفع حصة المنتجات الزراعية في مجال الإنتاج الوطني ،تنمية السقي ببناء السدود و حفر الأبار ،زيادة المساحات الصالحة للزراعة وإستصلاح أراضي جديدة.

تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R:

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو هيئة عمومية إقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية و كذا الإستقلال في التسير، مهمته تطوير القطاع الفلاحي و ترقية عالم الأرياف، و بما أن البنك أصبح بنكا تجاريا مثل البنوك التجارية الأخرى CPA،BDL... فإنه يمول مختلف القطاعات الإقتصادية و في شروط ، كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى، بنك الفلاحة والتنمية الريفية شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 3.300.000.000.00دج الكائن مقرها الرئيسي ب 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة ، حيث يتمتع بالإستقلال المالي و يعد تاجرا مع الغير.

وفي بداية الأمر تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA، وأصبح يحتضن في يومنا هذا أكثر من 350 وكالة و 31 مجموعة جهوية محلية، يشغل البنك حوالي 10000 عامل ما بين إطار و موظف.

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوظيفتين أساسيتين هما:

- بنك إيداع و توزيع الإعتمادات.
- بنك التنمية الذي ينفذ المخططات و برامج الفلاحة.

- **تعريف2:** هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور و الأعوان الإقتصادية لغرض إقراضها للأخرين الذين هم في حاجة إلى التمويل ، و ينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي و إنعاشه و قد وسعت من مجال نشاطها ليمس جميع القطاعات الإقتصادية.[1]

- يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية على مجموعة من المبادئ و الأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، و تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

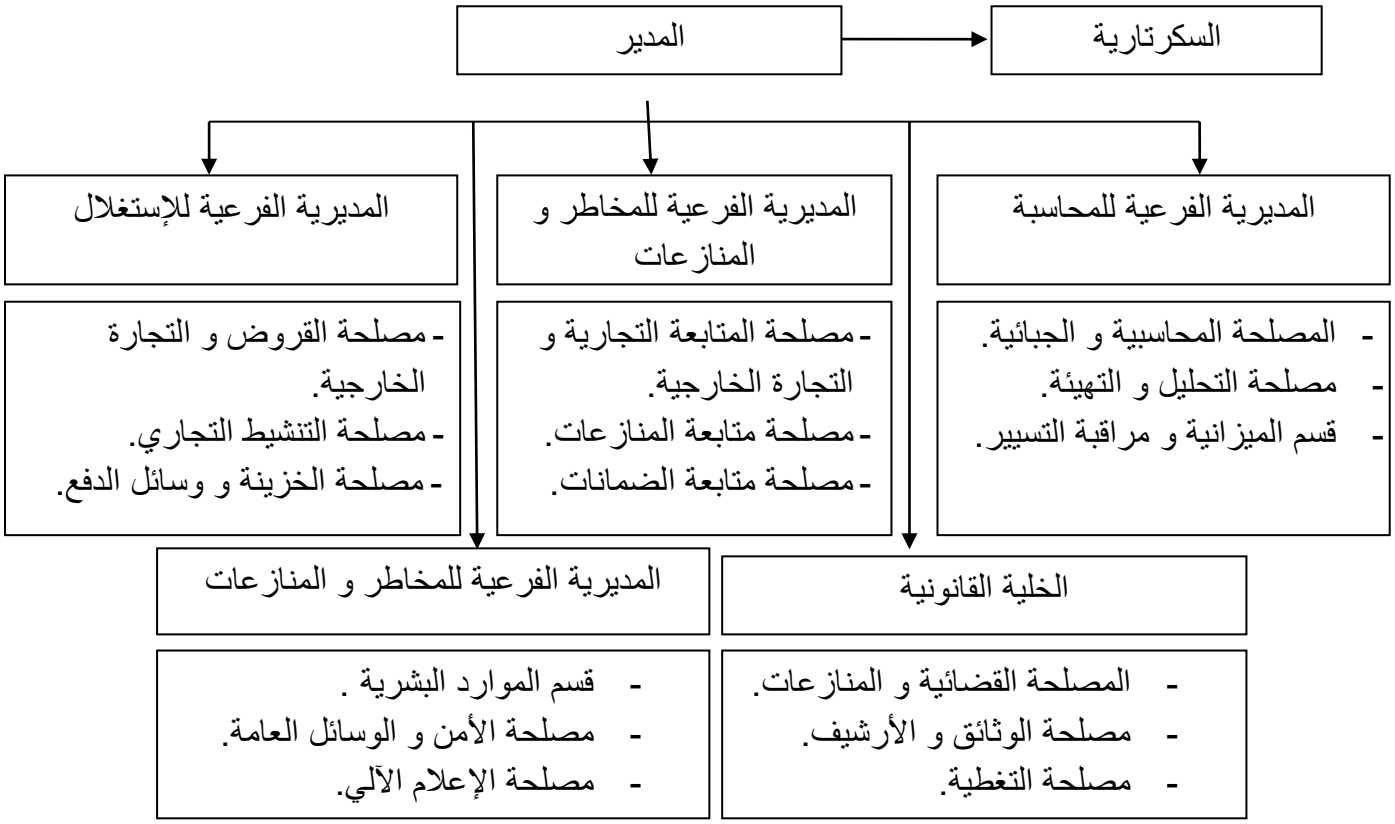
[1]- معلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

- **مبدأ الإستغلال:** يهتم البنك عموما بالزبون و يحرص على حسن إستقباله و يقدم له الخدمات المطلوبة و يبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة و الدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الإقتصادية ، هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة و عن الخارج.
- **مبدأ القرض و المخاطرة:** بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين له الذين و ضعو ثقتهم فيه ، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق و القانون حتى يكون في مستوى الثقة ، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة و أن هناك إثبات خطي و يتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.
- **مبدأ السيولة النقدية:**يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم و هذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة ، أي المال النقدي جاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.
- **مبدأ الخزينة:** و يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن ، أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.
- **مبدأ الأمن:**و هنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية و إدخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة على الإمضاءات و غيرها. [1]

2- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية: يمكن إعطاء رسم تخطيطي يوضح فيه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر كما هو موضح في الشكل الأتي:

[1]- معلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

الشكل رقم (1-3):الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR



المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر.

الفرع الثاني: أهداف و مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة و التنمية الريفية كباقي البنوك أسندت له مجموعة من المهام لتحقيق الأهداف المرجوة ولتحقيقها وجب عليه التنويع في خدماته المقدمة للزبائن و هذا من خلال حزمة من القروض إختلفت حسب الجهة الموجهة لها القرض.[1]

1- مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية:في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة يقوم البنك بجملة من المهام نذكر منها:

- **تطوير الموارد و العمل على رفعها و تحسين تكاليفها من خلال:**

* مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط البنكي و تقنياته.

* عرض منتجات و خدمات جديدة عن المدخرين و هذا في سياسة منح القروض ذات المردودية.

[1]- معلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

- **تطوير البنك لطرق و أساليب معالجة المخاطر من خلال:**

* تصفية المشاكل المالية

* تطبيق معدلات فائدة تتماشى مع الإيرادات.

* أخذ الضمانات الملائمة.

* مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.

* إستعمال الدعم الإعلامي(جريدة،تجمعات،مجلات،تلفزيون...).

- **تطوير مستوى الموظفين.**
- **تمويل المستثمرات الفلاحية و المجموعات التعاونية و كذلك قطاع الصيد البحري.**

2- أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

بإعتبار بنك بدر بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة و تحقيق أهداف إقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى فإن أهم أهدافه تتمثل فيما يلي:

- تلقى الفلاحة حصة الأسد في إهتمامات البنك خاصة بعد الإصلاح الأخير و الذي أعاد التوجيهات إلى إعادة التمركز الإستراتيجي للبنك و أعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية والريفية ، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الإستثمارات في المجال الفلاحي مع تطوير المنتجات الغذائية، و كذلك مساعدة الفلاح على تصدير منتوجه خارج حدود الوطن.
- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك ، خاصة بعد الإنفتاح الذي عرفه الإقتصاد الجزائري ، وكذلك الخصخصة.
- يسعى البنك إلى إيجاد سياسة تكوين أكثر فعالية .
- يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل و تسير أحسن.
- يسعى البنك إلى تطوير الأرياف و تحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية خاصة بعد العشرية السوداء التي تسببت في النزوح الريفي. [1]

[1]- معلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

المطلب الثاني:أهم القروض الممنوحة لدى بنك الفلاحة و تنمية الريفية- بدر-

هناك مجموعة من القروض التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر سنتطرق إلى أهمها.ابتداء من سنة 2008 تحول الدعم المالي المفتوح باستحداث عدة أنواع من القروض بدون فوائد لتمويل مشاريع الفلاحين و كذلك متعاملي قطاع الفلاحة فنجد أهم القروض التالية : **- قرض التحدي- قرض الرفيق – القرض الإيجاري.**

1-قرض الرفيق:

أ- الإطار العام لقرض الرفيق :

من أجل دعم مختلف مقومات تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، قررت الحكومة بعث منتوج بنكي جديد تحت اسم "قرض رفيق" في أوت 2008، وتم المصادقة عليه بقانون المالية التكميلي 2008.

ب- معايير الحصول على قرض الرفيق:

قرض الرفيق هو قرض يمنح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية (في 2012 : بدر) مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية.[1]

ت- مميزات قرض الرفيق:

- **الفوائد** : 0 بالمائة (تتحملها كليا وزارة الفلاحة والتنمية الريفية).

- **مدة القرض** : سنة واحدة

-**المستفيدون** : المستغلون الفلاحيون في نظر قانون التوجيه الفلاحي : فلاّحون، مربّون، بشكل فردي أومنظم عن طريق تعاونيات، تجمعات، جمعيات أو فدراليات، وحدات المصالح الفلاحية، مخزّنو المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع.

[1]- معلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

ث- المجالات التي يغطيها القرض:

ـ اقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي (البذور، المشتلات، الأسمدة، المبيدات....).

ـ اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية (كل الأنواع) ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية.

ـ اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك .

ـ تقوية قدرات الاستغلال الفلاحي:

* تحسين نظام الري (تعبئة وكفاءة استخدام المياه.)

* شراء المعدّات الفلاحية في إطار قرض الإئتمان.

* بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى المستغلات الفلاحية وبناء البيوت البلاستيكية.

* إعادة تعمير أو تعمير الإسطبلات.

ج- شروط الاستفادة:

كل مستفيد من القرض "رفيق"، يسدّد قرضه بعد مهلة سنة، له الحق في الاستفادة من تسديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، للفوائد والاستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية.[1]

كل مستفيد من قرض "رفيق"، لا يسدّد بعد مهلة سنة واحدة، تمدّد له المهلة بستة (06) أشهر في حال تعرّضه لظروف قاهرة، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة، وإمكانية الحصول على قرض آخر.

البنك الذي يملك اتفاقية يمكنه، بطلب منه، الاستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

[1]- معلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

ح- تطور مستوى قرض الرفيق عبر السنوات:

يتمثل في جدول يبين تطور مستوى قرض الرفيق من سنة 2008 إلى غاية 2016بالمبالغ حيث الوحدة (بالدينار الجزائري)و هو كالأتي:

جدول رقم (1-3):تطور مستوى قرض الرفيق عبر السنوات

الوحدة:دج

المواسم	عدد المستفدين	المبلغ المستهلك(دج)
2009/2008	125	53.0200.420,00
2010/2009	78	33.801.055,46
2011/2010	75	57.082.125,04
2012/2011	90	66.253.315,30
2013/2012	86	78.893.419,88
2014/2013	129	65.973.350,31
2015/2014	198	111.265.386,00
2016/2015	127	166.218.587,40

المصدر:بنك الفلاحة و التنمية الريفية - بدر-

2- القرض الإيجاري:

و هو قرض متوسط الأجل لمدة خمس سنوات على الأكثر و هو موجه خصيصا للفلاحين لإقتناء العتاد الفلاحي و يكون بين ثلاث أطراف(البنك ، الدولة ، المقترض).[1]

نسبة مساهمة البنك فيه هي 60% و الباقي مقسم بين الدولة و المقترض و نسبة مساهمة الدولة 30%ونسبة مساهمة المقترض 10%.

[1]- معلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

- ملف الحصول على قرض إيجاري:حتى يوافق البنك على أي طلب يقدم له يجب إستيفاء الملف لمجموعة من الشروط :

*** الملف المتعلق بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة:**

- وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الإيجاري مملوءة و موثوقة من طرف الزبون.

- سجل تجاري.

- تأشيرة خاصة.

- وثيقة عدم خضوعه للضريبة.

- دراسة تقنية إقتصادية للمشروع.

-03 ميزانيات الأخيرة.

-الوضعية المحاسبية للسنة الحالية التي يضع فيها المشروع.

* بالنسبة للمؤسسات التي ستبدأ نشاطها هذه السنة:

- تقديم ميزانية إفتتاحية تقديرية لمدة 5 سنوات الآتية.

- فاتورة شكلية للعتاد المراد إقتناءه (موضوع المشروع).

*** الملف المتعلق بالنشاط الفلاحي:**

- وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الإيجاري مملوءة و موثوقة من طرف الزبون.[1]

- شهادة ميلاد.

- شهادة إقامة.

[1]- معلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

- نسخة طبق الأصل مصادق عليها لبطاقة التعريف الوطنية.

- بطاقة فلاح.

- عقد يثبت إستغلاله للأرض(عقد إيجار ، عقد ملكية لسنوات المقرر إنشاء المشروع فيها).

- فاتورة شكلية للعتاد المراد إقتناءه.

- وثيقة تقنية للمشروع(دراسة تقديرية).

- مخطط تقديري على المنتوج المراد تحقيقه.

- شهادة صادرة من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يثبت عدم وجود دين.[1]

بعد تكوين ملف طلب القرض الإيجاري و يستوفي كامل الشروط مبدئيا يضع المعني بالطلب نسختين منه بالفرع الفلاحي لولاية المدية حيث تقوم هي بإرسال نسخة ليتم دراستها على مستويات إدارية والنسخة الثانية يحتفظ بها ليقوم بدراستها طرف مكلف من الدولة للموافقة على تقديم إعانة الدولة له.

3 - قرض التحدي: سنتطرق إليه في المطلب التالي.

المطلب الثالث: تقديم قرض التحدي.

يعتبر قرض التحدي من بين القروض التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الذي يقوم من خلاله بتمويل المشاريع طويلة و متوسطة المدى.

1- تعريف قرض التحدي: هو قرض استثماري يمنحه BADR، في إطار إنشاء مزارع جديدة وتربية الماشية في الأراضي الزراعية غير المزروعة تحت الملكية الخاصة والمجال الخاص للدولة.

2- خصائص قرض التحدي:

هو قرض مدعوم لمدة 7 سنوات ، لا يتجاوز واحد (01) مليون دينار لكل هكتار ، ويهدف إلى إنشاء مزارع فلاحية ، ومزارع حيوانات جديدة تقل عن 10 هكتارات.

[1]- معلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

- ويستفيد أصحاب الامتيازات الذين يستفيدون من المزارع التي تزيد مساحتها عن 10 هكتارات من رصيد مدعوم إلى100 مليون دينار. وبعيدا عن هذا المقدار ، فإنهم أحرار في التفاوض على الإئتمانات مع BADR بموجب التشريعات السارية.[1]

3- قائمة المشاريع القابلة للتمويل عن طريق قرض تحدي

- **أشغال تهيئة و حفظ التربة:**

- أشغال صرف المياه و التطهير.
- أشغال الحرث العميق و استخراج الحجارة.
- أشغال غرس مصادات الرياح .
- أشغال تسميد التربة.
- أشغال تسوية التربة.
- فتح مسالك فلاحية.
- أشغال وصل بالطاقة الكهربائية.

- **عمليات تطوير الري الفلاحي:**

- نقل الموارد المائية أو تهيئة أو إنجاز منشئات مائية جديدة، محاجر مائية، إلتقاط مياه المنابع، منشأة توجيه المياه، المناقب و الأبار.
- إنجاز منشأت تخزين المياه.
- معدات الضخ و السقي.
- إنجاز أو تهيئة قنوات شبكة توزيع مياه السقي.
- إنجاز واقيات المناقب المائية.
- تصليح مضخات الري.

- **إقتناء معدات ووسائل الإنتاج :**

- إقتناء المعدات الفلاحية(بذور، شتلات،سماد،مواد حماية النباتات).
- إنتاج حيواني:إنتاج مواد صيدلانية،أشغال العناية و تهيئة منشأت تربية الحيوانات، مصاريف الكراء.
- إقتلاع أو تجديد الأشجار المسنة.

[1]- المصدر من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

- عملية تقليم الأشجار.
- إقتناء أجهزة فلاحية.
- إقتناء أجهزة ومعدات فلاحية.
- إقتناء وسائل نقل محددة.
- إقتناء المواشي.
- إقتناء أجهزة ومعدات متخصصة لتربية الحيوانات.

- **إنجاز منشأت ، التخزين،التحويل،التكييف،التقويم:**

- إنجاز و تجديد مصانع تحويل الإنتاج الفلاحي الواقعة بمحاذات المستثمرات الفلاحية.
- إنجاز منشأت متخصصة في جمع و إستقبال المنتوجات الزراعية.
- إنجاز منشأت متخصصة في تخزين المنتوجات الزراعية (مستودعات التبريد و التجميد).
- إنجاز و تهيئة منشأت إنتاج مواد التغليف و التعليب و حفظ المنتوجات الزراعية.
- بناء و تهيئة منشأت الإنتاج و الحفظ والتكديس الخاصة بالمواد الغذائية الموجهة للحيونات.
- إقتناء تجهيزات للمستثمرات (جمع ، تجفيف وتخزين أولي).
- إقتناء مواد التغليف و التعليب للمنتجات الزراعية .
- إقتناء سلاسل الفرز و الحفظ.
- إقتناء تجهيزات المذابح و تقطيع الحيونات الصغيرة.
- تهيئة و بناء المنشأت الفلاحية.
- الدعم في التصدير(النقل الداخلي ، تكاليف الحفظ و التخزين ، العلاوات و الترقيات).
- إنجاز ورشات للحفظ و تحويل الصوف.
- إنجاز ورشات لتحويل الحلفاء.[1]

- **المنتوجات التقليدية:**

- التجهيزات الخاصة بالإنتاج التقليدي الريفي المرتبط بالنشاط الفلاحي.
- النسج بالحلفاء و صناعة السلل.
- إنتاج الزرابي
- تحضير صوف الجز.
- الدبغ التقليدي.

[1]- المصدر من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

- صناعة السروج.
- صناعة مواد الفليين .
- تصليح العتاد الفلاحي.
- تكييف و تحويل المواد الخشبية.
- صناعة الأدوات الثقيلة.
- إنشاء وحدات التقطير.

- **الحماية و التحسين الوراثي للثروة الحيوانية و النباتية:**

- إنجاز منشأت خاصة بإنتاج البذور و الشتائل و إنشاء المشاتل.
- ترميم و إنشاء منشأت للحفظ.

4- الفئات المستهدفة للاستفادة من القرض:

- الأشخاص الطبيعين و المعنويين ، مرفوقين بسجل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.
- أصحاب الأراضي الزراعية الخاصة وأصحاب الامتيازات للمزارع و / أو المزارع الجديدة الواقعة تحت ملكية الدولة الخاصة.[1]
- المستأجرين من الأراضي المملوكة ملكية خاصة مع سندات التأجير من الإيجار والممتلكات عرضة للرهن.
- المستفيدون من القانون رقم 83-18 الصادر في 13 أغسطس 1983 والمتعلق بالوصول إلى ملكية الأراضي الزراعية (APFA) بشرط حصولهم على رفع شرط الحزب الذي يبرر تطوير الأرض المخصصة.
- المستفيدون من امتيازات الأراضي الزراعية في المجال الخاص للدولة بموجب القانون 10-30 المؤرخ 15 أغسطس 2010 الذي يحدد شروط وطرق استغلال الأراضي الزراعية في المجال الخاص للدولة بشكل فردي أو جماعي.

- أصحاب الامتيازات الذين يستفيدون من الأراضي الزراعية في إطار التعميم المشترك بين الوزارات رقم 108 المؤرخ في 23 فبراير 2011 بشأن إنشاء المزارع وتربية المواشي.

- أصحاب الامتيازات الخاصة بمناطق التنمية التي حققتها الشركة العامة للتنازلات الزراعية (GCA)التي تحمل ألقاب الامتياز.

[1]- المصدر من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

- المزارعين ومربي الماشية بشكل فردي أو في تعاونية أو مجموعة من المصالح الزراعية المشتركة.[1]

- الشركات الناشطة اقتصاديا التي تشارك في أنشطة الإنتاج الزراعي من أجل التصنيع والتجهيز الزراعي والتصنيع الغذائي الزراعي والتصنيع.

- المزارع التجريبية.

5- محتوى ملف القرض: للشخص الطبيعي و المعنوي

- طلب خطي من طرف الزبون.
- فاتورة شكلية.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- شهادة الإقامة.
- شهادة الميلاد .
- شهادة من صندوق التأمين على حوادث العمل.
- شهادة أداء المستحقات.
- شهادة جبائية.
- عقد ملكية أو إمتياز.
- نسخة من السجل التجاري(شخص معنوي).
- شهادة تخصص الزبون.
- رخصة بناء.
- دراسة تقنية للمشروع من مكتب الدراسات.
- رخصة مصالح الموارد المائية.
- إعتماد بيطري.
- ترخيص البيئة.
- مشاهدة إثبات المشروع .
- عقد تأسيسي (شخص معنوي).
- شهادة موافقة (شخص معنوي).

[1]- المصدر من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

6- إجراءات دراسة المشروع الاستثماري:

يقدم الفلاح ، وهو طالب القرض ، مشروعه إلى مدير المصالح الفلاحية بالولاية (DSA) ، الذي يدرس و يصادق أو يرفض المشروع من خلال لجنة متعددة الاختصاصات على أساس العناصر التالية:

عرض ملف بما في ذلك الوثائق التالية:

- فعل ملكية أو فعل تنازل، نشر في حفظ الأراضي.[1]
- بطاقة مزارع.
- دراسة صادرة من قبل BNEDER أو من قبل مكتب الدراسات المعتمدة من قبل هذا الأخير.
- أهلية إجراءات المشروع للائتمان (التحدي) ، مثل قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية في المنطقة التي يتم النظر فيها على أساس نتائج الدراسة المعدة.
- يجب ألا يتجاوز التحقيق في الملف 10 أيام من تاريخ الإيداع.

أي ملف يستوفي المعايير المذكورة أعلاه يحمل تأشيرة مديرية المصالح الفلاحية (DSA) ويتم إعطاؤه للطرف المعني لإيداعه على مستوى بنك BADR لتمويل مشروعه،ويجب تبرير أي رفض من قبل DSA و إخطار الفلاحين المعنيين في غضون 10 أيام بعد تقديم ملف التسجيل.كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]- المصدر من مديرية المصالح الفلاحية.

الشكل رقم (1-4): خطوات إجراءات دراسة المشروع الاستثماري في حالة المصادقة



المصدر: معلومات من مديرية المصالح الفلاحية

7- مميزات قرض التحدي:

- **قيمة قرض التحدي:**
  - القرض متوسط المدى: من 1 مليون دج إلى 100 مليون دج.[1]
- **مدة التأجيل:**
  - القرض متوسط المدى: من سنة إلى سنتين.
  - القرض طويل المدى: من سنة إلى خمس سنوات.
- **مدة القرض:**
  - القرض متوسط المدى:من 3 سنوات إلى 7سنوات.
  - القرض طويل المدى: من 8 سنوات إلى 15سنة.

[1]- معلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

- **أجال الإستعمال:**

- القرض متوسط المدى: من 6 إلى 12 شهرا كأقصى حد ابتداء من استلام القرض.
- القرض طويل المدى: من 6 إلى 24 شهرا كأقصى حد ابتداء من استلام القرض.

- **المساهمة الشخصية:**

- على الأقل 10%من قيمة المشروع لمساحة أقل أو تساوي 10 هكتار.
- على الأقل 20%من قيمة المشروع بالنسبة للمستثمرات التي تفوق 10 هكتارات.

- **نسبة الفوائد:**

- القرض متوسط المدى: - 0%للسنوات الخمس الأولى.
- 1% للسنة السادسة و السابعة.

- القرض طويل المدى: - 0%للسنوات الخمس الأولى.
- 1%للسنة السادسة و السابعة.
- 3%للسنة الثامنة و التاسعة.

- فوق عشر سنوات تكون نسبة الفائدة 5.25%.

- **الضمانات و الإحتياطات:**

رهن قانوني للأملاك الحقيقية و العقارية الناتجة عن التنازل و الإلتزام بالرهانات على البناء المنجز على التراب الممنوح ، رهن قانوني للمستثمرة المتعلقة بالملكية الخاصة ، عربون متضامن للشركاء المتعاونين أو أعضاء المجموعة المكونة قانونيا بالنسبة للأشخاص المعنويين.[1]

8- المشاريع الممولة عن طريق قرض التحدي:

في هذا العنصر سنقوم بوضع جدول نبين فيه عدد المشاريع الممولة بالمبالغ (الوحدة بالدينار) لقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وعلى مستوى مديرية المصالح الفلاحية ، خلال الفترة (2018/2013):

[1]- معلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

جدول رقم(1-4): عدد المشاريع الممولة لقرض التحدي 2018/2013

1- على مستوى مديرية المصالح الفلاحية:

الوحدة:دينار جزائري

عدد الملفات المقدمة	عدد الملفات المصادق عليها	عدد الملفات المرفوضة	المبلغ الإجمالي للإستثمار	مبلغ التمويل من طرف البنك
117	57	01	23.764.074.87دج	15.260.751.25دج

المصدر: معلومات من مديرية المصالح الفلاحية.

2- على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

عدد الملفات المدروسة	عدد الملفات الممولة	عدد الملفات المرفوضة	عدد الملفات الناجحة(مقبولة)	مبلغ التمويل من طرف البنك
30	30	00	20	580.000.000دج

المصدر: معلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

3- عدد الملفات الممولة حسب النشاط لقرض التحدي على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

النشاطات	عدد الملفات الممولة
تربية الدواجن	10
أشجار مثمرة(فواكه)	2
آلات زراعة الحبوب	3
تربية أبقار	3
أغنام	2
خضر	4
غرف تبريد	2
مشاريع أخرى	4

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد علىمعلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

من خلال دراستنا:

تبين لنا من المعطيات الموجودة في الجداول السابقة أنه من 57 ملف مصادق عليه على مستوى مديرية المصالح الفلاحية تقدم 30 ملف فقط من عدد المشاريع التي يمولها قرض التحدي للفلاحيين على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، ومن 30 ملف مقبول على مستوى البنك تم تمويل 20 ملف حيث نرى أنه 30ملف تم تقسيمه على مختلف النشاطات حسب الدراسة 08 نشاطات، حيث قدر مبلغ التمويل بقيمة إجمالية 580 مليون دينار جزائري على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وذلك من سنة 2013 إلى غاية 2018.

مما سبق نستخلص أن قرض التحدي منح نسبة تمويل أكبر لمشروع تربية الدواجن مقارنة بالنشاطات الأخرى، وهذا يعود إلى أن عدد الملفات الموضوعة 10 ملفات من 20 ملف مقسم إلى باقي النشاطات فولاية المدية تمتاز بهذا ا لطابع على غرار باقي الولايات الأخرى. [1]

كما أنه من خلال إطلاعنا و دراستنا التطبيقية لدى مديرية المصالح الفلاحية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR رأينا توجه محتشم نحو قرض التحدي مقارنة بالقروض الأخرى من قبل الفلاحين بالرغم من أنه يوجد فيه تسهيلات كثيرة ، ويرجع ذلك لعدة أسباب نوجز منها مايلي:

- عدم دراية بعض الفلاحين بوجود هذا القرض أصلا .
- مشكل العقار الفلاحي، و قلة الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك.
- لا يوجد عقد و بالتالي يحول دون حصول الفلاح على بطاقة فلاح الذي يعتبر شرط للحصول على قرض التحدي حيث نرى أنه من بين 27000 فلاح على مستوى الولاية ما يقارب 6000 فلاح فقط يحوزون على بطاقة فلاح.
- الوازع الديني: فهناك فلاحين يعتبرون التعامل مع البنك والقرض حاجز بينهم و بين التعامل بهذا القرض من الناحية الشرعية و الدينية.
- تخوف بعض الفلاحين من التعامل بكل ماهو عمومي خوفا من البيروقراطية. وغيرها من الأسباب .

[1]– من إعداد الطالبين استنادا على معطيات الجداول السابقة.

خاتمة الفصل:

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن ولاية المدية تزخر بإمكانيات زراعية هائلة و لما لها من أهمية كبيرة في القطاع الفلاحي و ذلك ما أشارت إليه أهم المؤشرات لسنة 2016 و الدعم الفلاحي المقدم و ما كانت عليه أهم البرامج الإستثمارية في الولاية .

كما أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR كان له دور في تعزيز بناء المؤسسة الفلاحية من خلال منحه مختلف القروض منها قروض الإستثمار بما فيها قرض التحدي و قروض الإستغلال بما فيها قرض الرفيق ،إلا انه بالرغم من الإمكانات الممنوحة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي لم يصل القطاع إلى المستوى المطلوب و يبقى معظم الفلاحين ليس لهم علاقة مع البنك وذلك راجع لعدة أسباب يجب مراجعتها و العمل على استحداث نظام تمويل جديد يتماشى مع خصوصية الفلاحين و كذا جميع الفئات من خريجي المعاهد و الجامعات و مدارس التكوين وغيرها.

الخاتمة العامة

خـــــاتمـة عامـــــة

إن القطاع الفلاحي في الجزائر يحتل مركزا مهما لما له من أهمية في إنعاش الإقتصاد الوطني ، فيعتبر القاعدة الأساسية التي تقام عليها هيكلة النظام الإقتصادي في البلاد، و لكون القطاع حساس و ضروري للغاية فهو يمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة لصعوبة التحكم في موارده ، و تسعى السياسات المنتهجة و الإصلاحات التي مست الإقتصاد الوطني بالخصوص القطاع الفلاحي إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي ، بل أنها تتوقع الوصول إلى الإكتفاء الذاتي بالنسبة إلى أغلب السلع الغذائية و السعي إلى تحقيق فائض لتصدر البعض منها ، غير أن ذلك لم يحدث لإعتبارات عديدة منها راجع لضعف مستويات التكنولوجيا و ضعف الإنتاجية و نقص الموارد المالية فكانت بذلك الأهداف المرجوة لم تتحقق في الخطط إلا بنسبة ضعيفة ، بالإضافة إلى فشل الإصلاحات الزراعية التي ركدت بالقطاع ، فمثلا منح المسؤولية لغير صاحبها و إسناد مسؤوليات أخرى للمختصين بعيدة كل البعد عن القطاع و قلة اليد العاملة الشابة ، و وجود تحفيزات في القطاع الفلاحي لا تتماشى مع ماهو في الواقع مما يجعل أناس يتركونه و يتجهون إلى قطاعات أخرى بحثا عن العمل و الأجر الذي يلبي حاجاته.

ولأن القطاع الفلاحي عرف كل هذه الإصلاحات فكذلك الجهاز التمويلي ، حيث تم فتح بنك الفلاحة والتنمية الريفية و فتح صناديق جديدة كالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و الصندوق الوطني للتنمية الريفية و الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ، فبالرغم من مساهمتها في سياسة الدعم الفلاحي إلا أنها لم تبلغ الأهداف المسطرة، وقد ترجم ذلك ببطئ وثقل إجراءات التمويل بسبب التخوف من عدم إسترداد القروض نظرا لخصوصية القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى ، لهذا فإن الفعالية المنتظرة من مؤسسسات التمويل لا يكمن أن تكون حقيقية إذا إقتصر الجانب التنظيمي فحسب لتمويل الفلاحة ما لم يكن مرفق بسياسة تمويلية خاصة بهذا القطاع إنطلاقا من توفير وسائل الإنجاز اللازمة التي يجب أن تتكيف مع الطاقة الإستغلالية للإستثمارات و يجب أن تعني سياسة التمويل بالمقام الأول بتحديد المسؤولية المالية لجميع الشركاء الإقتصادين و الإجتماعين (الدولة، البنوك، الوحدات الإقتصادية، صناديق التعاون الفلاحي...).

وأمام هذا الواقع فقد حاولنا من خلال دراستنا الإحاطة بجوانب الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية: **ماهي الآليات و السبل المتبعة لتمويل القطاع الفلاحي في ولاية المدية ؟**

وعلى ضوء ما قدمناه قمنا بإختبار الفرضيات وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج و التوصيات .

إختبار الفرضيات:

1- الفلاحة أحد النشاطات الإقتصادية الأساسية للمجتمعات الريفية فهي علم و فن صناعة و إنتاج المحاصيل النباتية و الحيوانية النافعة للإنسان ، و يتمثل الدعم الفلاحي المباشر في تقديم مساعدات للجهات المعنية بطريقة مباشرة أي دون وجود وسيط و تختلف أشكاله من دعم مالي و مادي و تكنولوجي وغيرها،كما يتمثل الدعم الغير مباشر في جميع الخدمات المساندة للقطاع الزراعي و تعتبر مهمة لدورها التكميلي مع سياسات الدعم المباشر منها في مجال الإرشاد العلمي و التأمين على المحاصيل الزراعية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- تكمن أهمية التمويل في نجاح السياسة المتبعة للتمويل لأن نجاح المسير في إختيار التمويل المناسب الذي يحقق أكبر عائد بأقل تكلفة يؤدي أكيد لنجاح سياسة التمويل المنتهجة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- تميز قطاع الفلاحة في ولاية المدية بإمكانيات وقدرات زراعية هامة تمثلت في الإنتاج النباتي كالأشجار المثمرة و الكروم والإنتاج حيواني كاللحوم البيضاء و العسل، كما يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض بكل أنواعها من بينها قرض التحدي الذي يمنح للفلاح لتمويل نشاطاته طويلة و متوسطة المدى ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة: من خلال بحثنا الذي قمنا به توصلنا إلى النتائج التالية:

1- يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي ،حيث لا تقتصر آليات التمويل الفلاحي على التمويل البنكي فقط بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو الأخر آلية من آليات التمويل لهذا القطاع.

2- يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي إتبعتها الجزائر مؤخرا.

3- وجود قيود بيروقراطية تعترض الفلاحين.

4- يمكن للقطاع الفلاحي الإعتماد على صيغ التمويل الإسلامية ، والتي من أهمها المغارسة، المساقاة و المزارعة ، إذ أنها تمكن الفلاح من تمويل أنشطته بصيغ تستجيب للضوابط الشرعية.

5- عدم تحقيق الأمن الغذائي و هذا بسبب ضعف الرقابة على البرامج الداعمة و المبالغ المقدمة للدعم الفلاحي.

6- عدم إهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي و النظرة المسيئة للفلاح بصفة عامة.

7- ولاية المدية تتوفر على إمكانيات فلاحية هامة ، وهناك إمكانيات غير مستغلة لاسيما في مجال إستصلاح الأراضي.

8- بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض منها قرض التحدي و قرض الرفيق.

9- عدم دراية بعض الفلاحين بوجود قرض التحدي لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

10- لا يوجد عقد و بالتالي يحول دون حصول الفلاح على بطاقة فلاح الذي يعتبر شرط للحصول على قرض التحدي حيث نرى أنه من بين 27000 فلاح على مستوى ولاية المدية ما يقارب 6000 فلاح فقط يحوزون على بطاقة فلاح.

11- مشكلة العقار و قلة الضمانات التي يقدمها الفلاح لبنك الفلاحة و التنمية الريفية .

12- الوازع الديني يبقى حاجز يمنع إقتراب العديد من الفلاحين من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

التوصيات و الإقتراحات: في ضوء النتائج المتوصل إليها خلص البحث إلى التوصيات التالية:

1- العمل على تشجيع المؤسسات المالية على غرار بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR على تطوير منتجات جديدة لدعم الأنشطة الزراعية و الريفية المتنوعة.

2- ضرورة تشجيع تمويل الإستثمارت الزراعية عن طريق آلية تأجير الأموال Leasing.

3- السعي إلى إنشاء آلية تمويل مخصصة لترقية الإبتكار في الفلاحة من أجل تفعيل البحث و تحسين علاقته بالقطاع الإجتماعي و الإقتصادي.

4- تفعيل أساليب التمويل الإسلامية الموجهة للقطاع الفلاحي.

5- العمل على إنشاء القروض المصغرة الفلاحية لترقية تطوير الأنشطة خاصة في الوسط الريفي.

6- السعي الحثيث لتعزيز و إستهداف أفضل للدعم الممنوح في إطار تنمية و تكثيف الشعب الإستراتيجية.

7- إستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة سواء في عمليات الزرع أو السقي الو تربية الحيونات والدواجن ، مما يسمح بالإستغلال الأمثل لكل ما سبق ، ورفع القدرات الإنتاجية لها.

8- دعوة الشباب للإهتمام أكثر بالنشاط الفلاحي المربح لهم و المفيد للشعب و البلد.

9- إعطاء الأهمية للتكوين الفلاحي في مؤسسات التكوين و الجامعات.

10- الإعتماد على الإرشاد الفلاحي من خلال وسائل الإعلان المكتوبة و المرئية لتحسين المنتوج الفلاحي.

11- حرص الدولة على وقوفها بكل قدراتها مع النشاط الفلاحي بغية دفعه نحو المزيد من التقدم.

12- حل مشكل العقارات التي تعد مشكل على حساب القطاع الفلاحي .

خـــــاتمـة عامـــــة

أفاق الدراسة:

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة ، و يبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

1- التمويل و السياسات المنتهجة لإنعاش القطاع الفلاحي.

2- أثر برامج الدعم الفلاحي على الإنتاج المحلي لولاية المدية.

3- دور الإستثمارات الفلاحية في تنمية الإقتصاد الوطني.

* وفي الأخير نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا و لو بقدر ضئيل من الإلمام بجوانب هذا الموضوع و وفقا لقواعد منهجية البحث العلمي، و الله ولي التوفيق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- إبراهيم سليمان، **إدارة نظم الزراعة الآلية-اقتصاديات الزراعة و الغذاء1**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007.

2- أحمد أبو الغاز، **التمويل التعاوني**، مكتبة شباب الجامعة، القاهرة، 1993.

3- د محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2005.

4- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي و التنمية المحلية**، الدار الجامعية للطبع و النشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

5- عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس و مبادئ الإقتصاد الزراعي** ، مطبعة العالي، طبعة1، بغداد، 1969.

6- عبد الوهاب يوسف احمد، **التمويل و إدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

7- عدنان خالد التركماني، **السياسة النقدية و المصرفية في الإسلام**، بيروت، 1988.

8- كمال رزيق و مسدور فارس، **صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة و المتوسطة** ، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية ، المعهد الإسلامي للبحوث وتدريب ، 2003.

9- لعشب محفوظ ، **القانون المصرفي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

10- محمد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت.

11- محمد علي محمد، **مؤشرات الدعم الزراعي**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، سورية، 2008.

12- يوسف قات ، **الدعم الزراعي ضمن إطار الإتفاقية بشأن الزراعة** ، مؤسسة التسويق الزراعي ، مديرية الدراسات و المعلومات ، 2000.

ب- الأطروحات والمذكرات و الرسائل الجامعية:

1- أعمرعزاوي،**إستراتجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2000.

2- محمد براق، **بورصة القيم المتداولة و دورها في تحقيق التنمية مع دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، فرع نقود و مالية، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

3- محمد بويهي، **القطاع الفلاحي ومشاكله المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير جامعة الجزائر، 2004.

4- جميلة لرقام، **مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية و تنمية الأمن الغذائي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

5- حنان سفيان، **دور السياسات الزراعية في تأمين الإكتفاء الغذائي المستدام و تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية،جامعة سطيف1، الجزائر،2011.

6- رشا محمد سعيد وأمياستيته، **تمويل القطاع الزراعي في الأردن**، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، الجامعة الأردنية ،1999.

7- سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في إقتصاد التنمية ، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان،2006 /2007.

8- سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة،2005 /2006.

9- طالبي رياض، **التنمية الريفية في إطار سياسات إستخدام الموارد الطبيعية المتجددة دراسة تحليلية لإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة لدول المغرب العربي الجزائر وتونس و المغرب** ،مذكرة ماجيستير، كلية الإقتصاد،جامعة سطيف1، الجزائر، 2011.

10- عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر رسالة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر، 2011/2010.

11-بلقلاوي زوليخة، **أهمية تطوير القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لتنمية الإقتصاد الوطني خارج المحروقات**، مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة العلوم تجارية، تخصص مالية دولية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015 / 2016.

12- شويخي هناء، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر- دراسة تحليلية و تقيمية -** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012 / 2013 .

13- معوش إيمان و بورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات مالية وبنوك ،جامعة البويرة، الجزائر ، دفعة 2015.

14- بلحمرة أمال ، بن النوي حنان ، **طرق دعم الفلاحة و تنميتها دراسة حالة مؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية** ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في تخصص مالية ،قسم علوم التسيير ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، 2005 /2006.

15- سارة قبائل علي ، هاجر ولد زمرلي ، **طرق دعم الفلاحة و أثارها على التنمية** ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في تخصص مالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة دكتور يحي فارس المدية ، 2010 /2011.

ت- المجلات و الملتقيات:

1-بن سمينة دلال و بن سمينة عزيزة ، **التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية - دراسة حالة الجزائر**،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات و المؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21و22نوفمبر،جامعة محمد خيضر بسكرة،2006.

2-رابح زبيري،**حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**،مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ديسمبر2003.

3-صندوق النقد الدولي، **مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 مع الجزائر**،جانفي2016.

4- عمرجنية،مديحة بخوش، **دور القطاع الزراعي في إمتصاص البطالة بالجزائر**،الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 15- 16نوفمبر2011.

5-مبروكي الطاهر، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**،مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، العدد5 ، 2007.

6- محمد غردي،**الزراعة العضوية و دورها في تعزيز الأمن الغذائي و تحقيق التنمية المستدامة** ، مجلة الأبحاث الإقتصادية لجامعة البليدة2 ، العدد13 ديسمبر2015.

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية**، الخرطوم ، ديسمبر 2009.

ث - الوثائق و القوانين ومنشورات صادرة عن جهات رسمية:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بمقتضى القانون رقم 84-17، مرسوم رئاسي رقم 13-312، مرسوم تنفيذي رقم 90-12، العدد 30، المؤرخ في 21رجب1435 الموافق لـ 21 ماي2014.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بمقتضى القانون رقم 99-11، مرسوم رئاسي رقم 13-312، مرسوم تنفيذي رقم 13-281، العدد 30، المؤرخ في 21رجب1435 الموافق لـ 21 ماي2014

3- القانون رقم 88-08 المؤرخ في 07 جمادى الثانية عام 1408 الموافق لـ 26جانفي 1988.

4- قرار وزاري مشترك مؤرخ في جمادى الثانية عام 1435 الموافق لـ02 أفريل 2014.

5- مديرية المصالح الفلاحية.

6- معلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Présentation de la politique de renouveau agricole et rural an Algérie et du programme quinquennal ,2010-2014 , novembre 2010.

2- Slimane Bedrani ,**Algérie : L'agriculture, l 'agro-alimentaire, la pêche et le développement rural**, Les Monographies du CIHEAM, Edition 2008.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

1- مها ريشي، **مجلة الإشراق، علوم و تكنولوجيا في الزراعة**،17 /2011/01 ،على الخط ، متاح على: **http://alishraq.net/rebuild/ch11.htm**

2- محمد منير الطويل، **مدخل في دراسة التسويق الزراعي**، محاضرات المعهد العالي للتعاون الزراعي،03/26، على الخط ، متاح على: **http://white.yoo7.com/t55-topic**

3- رائد الهاشمي، الواقع الزراعي في العراق مشاكله و حلول، 2013/04/24 ، على الخط ، متاح على: **http://www.alnoor.se/article.asp?id=198004**

الملاحق

الملحق رقم(01): منشور وزاري رقم-291- الموضوع حول تمويل المستثمرات الفلاحية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Le Ministre

Alger, le 21 MAI 2014

الفلاحة والتنمية الريفية

الوزيـــر

رقم: 291 /و.ا.

الملحق 01

منشور

الموضوع: - ف/يَ تمويل المستثمرات الفلاحية.

يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الأساسية للدولة، و يبرز ذلك من خلال السيّاسات الفلاحية المقرّرة من طرف السُلطات العُمومية، التي عمدت على إرساء نظام تمويل مستدام للفلاحة، يزاوج بين دعم الدولة من جهة و القرض البنكي من جهة أخرى.

إن الدّور المُخوّل للقطاع الفلاحي في تعزيز قواعد الأمن الغذائي للبلاد، يستدعي تنشيط أكبر لنظام التّمويل القائم، و ذلك رغم الجهود المعتبرة التي بُذلت لمُرافقة الفلاحين من خلال مختلف أنواع الدعم أو عبر أنظمة القروض البنكية.

و ضمن هذا المنظور، تأتي تسوية الوضعية القانونية للمستثمرات الفلاحية و المتمثلة في الإنتهاء قريبا من عملية تحويل حق الانتفاع إلى حق الإمتياز، في إطار تطبيق القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت سنة 2010، و الذي يحدد شروط وكيفيات إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

و قصد تمكين أكبر عدد ممكن من المستثمرين الفلاحيين من الحصول بسهولة على القروض البنكية، قررت وزارة الفلاحة مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية، تبسيط الإجراءات بوضع نظام تمويل يتلائم مع :

- خصوصيات الفلاحة، كقطاع إقتصادي ونشاط منشئ لمناصب الشغل،
- إنشغالات الفلاحين بإعتبارهم منتجين للثروات،
- متطلبات قواعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية بإعتباره مؤسسة مالية.

و في هذا الصدد، يجب التذكير بأن المستثمرين الفلاحيين الذين يحوزون على عقود إمتياز بشكل فردي، و مُشهرة لدى المحافظة العقارية، يُخوَّل لهم رهن حقهم العيني العقاري الناتج عن الإمتياز، لفائدة الهيئات المقرضة، نظير تقديم طلب للحصول على قرض موسمي أو إستثماري.

و في هذا الإطار، فقد تقرر على أن يلتزم بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بمنح قروض للمستثمرين الفلاحيين بشرط :

- أن يكونوا حائزين على عقد امتياز مشهر لدى المحافظة العقارية،
- أن يكونوا مسجلين لدى الغرفة الفلاحية،
- أن يلتزموا بمساهمة شخصية تتراوح ما بين 10 إلى 20 % ، وفق الشروط المحددة من طرف البنك،
- أن يكون مشروع الاستثمار، مصادق عليه من قبل مديرية المصالح الفلاحية للولاية.

و نتيجة لذلك، يمكن للمستثمرين الفلاحيين المعنيين، من الآن فصاعدا، أن يتوجهوا إلى البنك حسب مختلف الصيغ المذكورة أدناه و وفق ما يرونه مناسب، من أجل ضمان إنجاز أفضل للإستثمار المزمع تجسيده مع إحترام إلتزامات تسديد القروض :

أ) بصفة جماعية، إذا تعلق الأمر بمستثمرة فلاحية جماعية، لإنجاز استثمار مشترك، باسم المستثمرة.

في هذا الإطار، و في حالة عدم تسديد القروض الممنوحة للمجموعة، يقوم البنك بحجز مجمل حقوق إمتياز المستثمرين و التي يعاد منحها إلى أصحاب إمتياز جدد، وفقا للقواعد التشريعية المنظمة للحجز العقاري و لأحكام القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت سنة 2010؛ على أن يتعهد أصحاب الإمتياز الجدد، بإحترام إلتزامات أصحاب الإمتياز المُخلّين بواجباتهم.

ب) بصفة فردية، إذا تعلق الأمر بمستثمرة فلاحية فردية.

في حالة عدم تسديد القروض، يتم الحجز على حق الإمتياز للمستثمر المعني و الذي يعاد منحه إلى صاحب إمتياز جديد، وفقا للقواعد التشريعية المنظمة للحجز العقاري و أحكام القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت سنة 2010، الذي يتعهد بإحترام إلتزامات صاحب الإمتياز المخل بواجباته.

ج) الإستفادة بصفة فردية، بإعتباره عضو في مستثمرة فلاحية جماعية في الشيوع، بإلتزامه برهن حقه في الإمتياز. و في هذه الحالة تجدر الإشارة إلى أن الإستثمار المزمع إنجازه، يتعلق فقط بعصرنة أنظمة الإنتاج مثل أنظمة السقي و الأغراس الفلاحية و العتاد الفلاحي وكذا المدخلات بكل أنواعها.

و في حالة عدم تسديد القروض، يتم الحجز على حق الإمتياز للمستثمر المعني.

و مادام أن الأمر يتعلق بمستثمرة فلاحية جماعية، يتصرف أعضاؤها في الشيوع، يعاد منح حق الإمتياز المحجوز، وفق الأحكام التشريعية، إلى الأعضاء الآخرين للمستثمرة الجماعية في الشيوع، أو إلى صاحب إمتياز جديد يتعهد بإحترام إلتزامات صاحب الإمتياز المحل بواجباته.

وكما هو معلوم، فإن طلب القرض بشكل فردي لا يمكن أن يشمل إنجاز مباني الإستغلال، التي تبقى خاضعة للأحكام المنظمة لحق البناء في المستثمرات الفلاحية و إلى وجوب الحصول على رخصة البناء، و في هذه الحالة، يتم تقديم طلب القرض بإسم المستثمرة الفلاحية الجماعية.

إن القواعد المذكورة أعلاه، و القائمة على الثقة المتبادلة بين المستثمرين الفلاحيين من جهة و المؤسسة المالية من جهة أخرى، سيتم العمل بها على سبيل التجربة خلال الحملة الفلاحية المقبلة، من أجل تقييم آثارها في الميدان، لا سيما فيما يتعلق بمدى قبول الفلاحين لهذا النظام و إنخراطهم فيه. كما تبقى هذه القواعد قابلة للتعزيز و التحسين، أخذين بالحسبان إنشغالات الفلاحين و المؤسسة المالية.

بالنظر للأولوية الممنوحة لقطاع الفلاحة من طرف السلطات العليا للبلاد، فليس من الضروري التذكير بأن تمويل الفلاحة بشكل دافع حقيقي لإنعاش الإستثمار الفلاحي، و من خلاله الحفاظ على نمو إقتصادي مستدام. و هو الهدف المتوخى من قرار السيد رئيس الجمهورية، الذي جاء لتعزيز الغلاف المالي المقرر سنويا لتنمية القطاع الفلاحي الذي يبقى يشكل أحد المكونات الأساسية في الإقتصاد الوطني، عبر مساهمته القوية في توفير الغذاء للسكان، و خلق الثروة الدائمة، و إنشاء مناصب الشغل، و بصفة عامة، ضمان الأمن الغذائي للبلاد.

ضمن هذا الإطار، أدعوا جميع الفاعلين على كل المستويات، من الإدارة و بنك الفلاحة و لتنمية الريفية و الغرفة الوطنية للفلاحة و الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي و الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، للتجنّد بصفة فعّالة، من أجل التّنفيذ الفعلي لهذا المنشور.

كما أدعوهم، للإسراع في تنظيم لقاءات تحسيسية للمستثمرين الفلاحيين للتعريف بالإجراءات الجديدة المتخذة للحصول على دعم الدولة و كذا القروض البنكية.
كما أن من إيجابيات هذا التنظيم، أنه سيُمكّن حتما على المدى القصير من إدماج المستثمرين الفلاحيين في الدوائر المالية و البنكية الرسمية..

إنني أولي أهمية كبيرة، لتنفيذ الأحكام المتضمنة في هذا المنشور الذي من شأنه، دون شك، التكفل بالإنشغالات المعبر عنها مرارا من طرف الفلاحين و بالصعوبات التي تواجههم في الحصول على القروض البنكية.

و في الأخير، أنتظر من بنك الفلاحة و التنمية الريفية العمل مع وزارة الفلاحة، من أجل تبسيط الإجراءات، و إيفادي بكل العراقيل و الصعوبات التي قد تعترض تنفيذ أحكام هذا المنشور، الذي يعلق عليه الفلاحين و المربين آمالا كبيرة للنهوض بهذا القطاع الهام.

وزير الفلاحة والتنمية الريفية

عبد الوهاب نوري

الملحق 02

FROM :SVC TELEX FAX NO. :213 2 023503233 7 Dec. 2014 16:11 P1

07 DEC 2014

28031

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural

Le Secrétaire Général

07 DEC 2014

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

الأمين العام

945

رقم 1730

MESSIEURS LES DIRECTEURS DES SERVICES AGRICOLES DES WILAYAS

Objet : Financement de l'investissement des exploitations agricoles par le crédit ETTAHADDI.

Réf. : - Circulaire Ministérielle n° 291 du 21 mai 2014.
- Convention MADR-BADR portant sur le crédit ETTAHADDI.

La circulaire de Monsieur le Ministre de l'agriculture et du développement rural, visée en référence, a modifié la procédure de validation des projets d'investissements nécessaires au bénéfice des avantages retenus dans le dispositif d'octroi du crédit **« ETTAHADI »**.

En effet, la circulaire en question a désigné le Directeur des Services Agricoles de la wilaya comme responsable chargé de la validation des études portant sur les projets d'investissement en modification de l'avenant à la convention MADR-BADR portant sur le crédit ETTAHADDI, qui avait désigné pour ce faire, les Directeur de wilaya de l'ONTA.

La présente note a pour objet d'une part de rappeler, les bénéficiaires éligibles au crédit ETTAHADI et d'autre part, de préciser les procédures de validation des projets pour l'ensemble des candidats éligibles à ce crédit.

BENEFICIAIRES ELIGIBLES :

- Les propriétaires de terres agricoles de statut privé et les concessionnaires de nouvelles exploitations agricoles et/ou d'élevages relevant du domaine privé de l'Etat ;
- Les locataires de terres de statut privé disposant d'actes notariés de location et de biens susceptibles d'être soumis à hypothèque ;
- Les bénéficiaires de la loi n°83-18 du 13 août 1983 relative à l'accession à la propriété foncière agricole (APFA), sous réserve qu'ils aient obtenu la levée de la condition résolutoire justifiant la réalisation de la mise en valeur des terres attribuées ;
- Les concessionnaires bénéficiaires des terres agricoles du domaine privé de l'Etat dans le cadre de la Loi 10-03 du 15 aout 2010 fixant les conditions et les modalités d'exploitation des terres agricoles du domaine privé de l'Etat à titre individuel ou collectif ;
- Les concessionnaires bénéficiaires de terres agricoles au titre de la circulaire interministérielle n°108 du 23 février 2011 portant création d'exploitations agricoles et d'élevage ;
- Les concessionnaires des périmètres de mise en valeur réalisés par la Générale des Concessions Agricoles (GCA) disposant de titres de concession ;
- Les agriculteurs et les éleveurs à titre individuel ou organisés en coopérative ou groupement d'intérêt commun agricole ;
- Les entreprises économiques intervenant dans les activités de production agricoles, de valorisation, de transformation et d'exportations de produits agricoles et agroalimentaires ;
- Les Fermes pilotes.

مديرية المصالح الفلاحية
الولاية المعنية
وصل
2014 ديسمبر 10
رقم 1238

PROCEDURES DE VALIDATION DU PROJET D'INVESTISSEMENT :

L'exploitant agricole, candidat au crédit, présente son projet au Directeur des Services Agricoles de la Wilaya (DSA) qui procède à la validation du projet sur la base des éléments suivants :

- La présentation d'un dossier comprenant les documents ci-après :
- Un acte de propriété ou un acte de concession, publié à la conservation foncière ;
- Une carte d'agriculteur ;
- Une étude élaborée par le BNEDER ou par un Bureau d'études agrée par ce dernier.
- L'éligibilité des actions du projet au crédit « ETTAHADI », telles que fixées par la convention conclue entre le MADR et la BADR ;
- La pertinence du projet pour le développement des filières agricoles et d'élevages dans la région considérée sur la base des conclusions de l'étude élaborée.

L'instruction du dossier ne doit pas excéder 10 jours à compter de la date de dépôt.

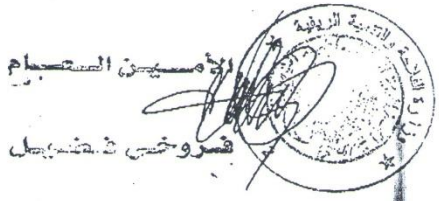
Tout dossier qui répond aux critères ci-dessus énumérés emporte le visa du DSA et est remis à l'intéressé afin de le déposer auprès de la BADR en vue du financement de son projet.

Tout rejet doit être motivé par le DSA et notifié aux exploitants agricoles concernés dans les 10 jours qui suivent le dépôt du dossier d'investissement.

Au regard de l'importance que revêt cette opération qui vise le développement de l'investissement agricole, je vous demande de prendre toutes les mesures nécessaires pour vulgariser les dispositions de la présente note et de veiller à assurer en relation avec la profession et l'interprofession, toute la diligence requise pour l'examen des dossiers des candidats au crédit « ETTAHADI ».

La relance de l'économie agricole suppose la mise en place de mesures de facilitation et de simplification nécessaires pour la réussite de cette opération dont l'impact ne peut être que positif.

Veuillez agréer, Messieurs les Directeurs, l'expression de ma parfaite considération.



Copie transmise à :
Monsieur le Ministre de l'Agriculture et du Développement Rural à titre de compte rendu.
Monsieur le Président Directeur Général de la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الفلاحة، التنمية الريفية و الصيد البحري
مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية

الإنتاج النباتي

المحاصيل الكبرى

تحتل زراعة المحاصيل الكبرى في ولاية المدية المرتبة الأولى من حيث المساحة التي تشغلها و التي تتوزع حسب الشعب كما يلي:

- الحبوب: تحتل مساحة تفوق 000 118 هكتار
- الاعلاف: تشغل مساحة تقارب 000 37 هكتار
- البقول الجافة: تتوزع على 500 2 هكتار

يعتبر القمح الصلب و كذا القمح اللين من أهم المواد الأولية في الصناعات الغذائية (المطاحن، صناعة العجائن الغذائية..) بقدر معدل إنتاج ولاية المدية للقمح بصنفيه بأكثر من (1. 500.000) قنطار

ومع ذلك تتوفر الولاية على ثلاثة مطاحن فقط.

تتواجد زراعة المحاصيل الكبرى و خاصة الحبوب في مجمل بلديات الولاية، و لكن تتركز بنسبة اكبر في المنطقة الوسطى الشرقية من الولاية.

فرص الاستثمار

- انشاء وحدات التخزين و التحويل
- انشاء ورشات لصيانة العتاد الفلاحي (الجرارات و الحصادات...)

الأشجار المثمرة و الكروم

تحتل زراعة الأشجار المثمرة المرتبة الثانية من حيث المساحة، إذ تتربع على مساحة 700 31 هكتار منها 552 4 هكتار بالنسبة للكروم و 311 9 هكتار بالنسبة للزيتون

6 027 هكتار بإنتاج يفوق 92 000 ق

4 484 هكتار بإنتاج يقارب 250 000 ق

4 105 هكتار بإنتاج يفوق 268 000 ق

1 472 هكتار بإنتاج يفوق 7 200 ق

1300 هكتار بإنتاج يفوق 36 000 ق

1500 هكتار بإنتاج يفوق 32000 ق

383 هكتار بإنتاج يقارب 19 000 ق

1 933 هكتار بإنتاج يقارب 76 000 ق

يقدر الانتاج ب 000 700 قنطار لكل الأشجار المثمرة ذات النواة و ذات البذور.
اما بالنسبة للكروم فيقدر انتاجها ب 000 250 قنطار

رغم هذا الكم الوفير من الفواكه تفتقر ولاية المدية الى وحدات تستغل هذا الانتاج!

تتركز هذه الزراعة خصوصا في المنطقة الشمالية الوسطى و الغربية

فرص الاستثمار

- انشاء وحدات تجهيز و تعبئة الفواكه
- انشاء وحدات التجفيف و كذا صناعة العصائر و المربى.

الخضروات

تقدر المساحة الإجمالية التي تشغلها زراعة الخضروات بـ 876 8 هكتار بمعدل إنتاج يفوق 000 000 1 قنطار

2 189 هكتار بإنتاج يفوق 500 000 ق

1 220 هكتار بإنتاج يفوق 120 000 ق

930 هكتار بإنتاج يفوق 32 000 ق

300 هكتار بإنتاج يفوق 50 000 ق

750 هكتار بإنتاج يفوق 22 000 ق

فرص الاستثمار

- انشاء وحدات نزع نواة الزيتون.
- انشاء وحدات تصبير و تعليب زيتون المائدة
- انشاء وحدات لعصر و تجميع زيت الزيتون في القارورات.

الزيتون

تحتل زراعة الزيتون مساحة تفوق 9.000 هكتار

بانتاج للزيتون بنوعيه يقدر بأكثر من 000 42 قنطار

تتواجد زراعة الزيتون في معظم مناطق الولاية خاصة في المنطقة الشرقية ، إذ يعد قطب تابلاط الأكبر من حيث إنتاج الزيتون.
و قد حضيت شعبة الزيتون مؤخرا باهتمام بالغ من حيث توسيع المساحات المغروسة فلم تبقى المنطقة الشمالية الشرقية حكرا لهذه الزراعة بل هناك قطب جديد يتمثل في المنطقة الجنوبية الغربية (الحزام الأخضر للمدينة الجديدة لبوغزول و منطقة بوعيش).

توجد على مستوى الولاية 11 معصرة منها 07 حديثة تتمركز في منطقة تابلاط

تشتهر المنطقة الشمالية الشرقية للولاية بزراعة مختلف الخضروات، كما تتواجد بالمنطقة الشمالية الغربية زراعة بعض الخضروات خاصة الجلبانة.

فرص الاستثمار

- انشاء وحدات حفظ الخضروات كالبلازاء، الجزر، الثوم...
- انشاء وحدات التعبئة و التجهيز و التحويل
- انشاء وحدات التخزين و التبريد


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الفلاحة، التنمية الريفية و الصيد البحري
مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية
الإنتاج الحيواني
Répartition cheptel bovin à travers la wilaya
تتمركز الدوائر المشكلة لحوض الحليب في المنطقة الشمالية للولاية
فرص الاستثمار
- تطوير شبكة تجميع الحليب بانشاء مراكز لتجميع الحليب و خلق ملبنات جديدة
- انشاء وحدات التحويل لصناعة الحليب ومشتقاته
الحليب
عدد رووس الابقار في الولاية يقدر بـ 65 094 رأس منها 28 000 بقرة حلوب
يقدر معدل إنتاج الحليب بـ 106 000 000 لتر في السنة (275 000 ل في اليوم)
كما تتواجد 4 ملبنات بقدرة تحويلية تقدر بـ 176000 لتر/يوم و أخرى في طور الانجاز
يتواجد على مستوى الولاية 25 مركز لجمع الحليب بكمية مجمعة تقدر بـ 18 023 801 لتر
Répartition du cheptel avicole à travers la wilaya
يتمركز تربية الدواجن بكثرة في المنطقة الشمالية الشرقية للولاية حيث يتحسن الإنتاج من عام الى اخر
يتمركز انتاج البيض خاصة في الدوائر القلب الكبير بني سليمان و سوافي
فرص الاستثمار
- يتواجد على مستوى الولاية 03 مذابح للحوم البيضاء
-انشاء مذابح جديدة
-انشاء مراكز التربية باعتماد الدجاج البياض
-انشاء مؤسسات لحفظ و تعليب البيض
اللحوم البيضاء
يقدر عدد طيور دجاج اللحم بـ 10 000 000 طير بالإضافة إلى 337 156 طير ديك رومي
يصل معدل إنتاج اللحوم البيضاء إلى 218000 قنطار
انتاج البيض
شانه شان انتاج اللحوم البيضاء فاق انتاج البيض في ولايتنا كل التوقعات بحيث يقدر عدد دجاج البيض بأكثر من 445 000 وحدة
وصل إنتاج البيض إلى 118 296 000 وحدة
Viandes Rouges
المنطقة الشمالية تتميز بتربية الابقار على عكس المنطقة الجنوبية اين تتمركز تربية الاغنام
فرص الاستثمار
- يتواجد على مستوى الولاية 02 مذبحين للحوم الحمراء
-انشاء مذابح جديدة حبذا لو تكون بمحاذاة الطرق الرئيسية
-انشاء مراكز للتسمين
اللحوم الحمراء
اما فيما يخص اللحوم الحمراء فكل الدوائر التي تتواجد فيها تربية الأغنام
و الابقار تساهم بإنتاج لا يستهان به من هذه اللحوم.
يصل إنتاج اللحوم الحمراء إلى 111 000 قنطار
بلغ عدد رؤوس البقر 65 094 رأس بالإضافة إلى اكثر من 880 000 رأس خروف و اكثر من 96 000 رأس ماعز
Répartition du ruchier
يتمركز إنتاج العسل خاصة في الدوائر المدية – وزرة- بروافية- وامري و تابلاط
فرص الاستثمار
-انشاء وحدات لتجميع ، حفظ و تعليب العسل
- انشاء وحدات لتصنيع خلايا النحل و المعدات
العسل
يقدر عدد خلايا النحل بـ 38 000 خلية
قدر إنتاج العسل في ولاية المدية بأكثر من 1 400 قنطار

CREDIT ETTAHADI

Le crédit ETTAHADI est un crédit d'investissement octroyé par la BADR, dans le cadre de la création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage sur les terre agricoles non exploitées relevant de la propriété privée et du domaine privé de l'Etat.

Caractéristiques du crédit ETTAHADI

C'est un crédit bonifié d'une durée de 7 ans, ne dépassant pas un (01) million de dinars par hectare et destiné à la création de nouvelles exploitations agricoles et d'élevage de moins de 10 hectares.

Les concessionnaires bénéficiaires d'exploitations de plus de 10 hectares, peuvent bénéficier d'un crédit bonifié plafonné à 100 millions de dinars. Au delà de ce montant, ils sont libres de négocier les crédits auprès de la BADR dans le cadre de la législation en vigueur.

Les domaines concernés par le crédit ETTAHADI sont :

- Création, équipement et modernisation de nouvelles exploitations agricole et ou d'élevage ;
- Renforcement des capacités de production de celles existantes et insuffisamment valorisées.
- Les entreprises économiques qui concourent à l'intensification, la transformation, la valorisation de produits agricoles et d'élevage nécessitant des besoins de financement (crédit fédératif) à moyen terme.

Les intérêts sont pris en charge par le Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural sur le FNDIA comme suit :

- Prise en charge de la totalité des intérêts par le MADR quand la durée de remboursement du crédit ne dépasse pas 3 ans;
- Le bénéficiaire du crédit aura à payer 1 % d'intérêt quand le remboursement est effectué entre 3 et 5 ans ;
- Le bénéficiaire du crédit aura à payer 3 % d'intérêt quand le remboursement est effectué entre 5 et 7 ans.

- Au-delà de cette période, le bénéficiaire aura à rembourser l'intégralité du taux d'intérêt du crédit.

Tout bénéficiaire du crédit ETTAHADI qui rembourse aux échéances arrêtées ci dessus ouvre droit à un autre crédit de même nature.

Pour les exploitations de moins de 10 ha, le bénéficiaire du crédit ETTAHADI, , ouvre droit à un accompagnement personnalisé, si nécessaire, assuré par l'EAGR, pendant la phase de valorisation des terres. La prise en charge des frais induits par cet accompagnement est assurée par le MADR sur le FDRMVTC.

L'acte de concession constitue auprès de la BADR, une hypothèque en tant que garantie pour le crédit octroyé.

الملحق 05

شروط التأهيل الخاصة للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بعنوان تطوير الاستثمار الفلاحي و مبالغ الدعم حسب نوع وحدات زراعة مائية لإنتاج الاعلاف الخضراء

العمل المدعم	مستوى الدعم	تعاريف	شروط التأهيل الخاصة
اقتناء وحدات زراعة مائية لإنتاج الاعلاف الخضراء	30% بسقف :	الوحدة تتمثل في شكل حاوية متخصصة مجهزة ب :	مرق او مربي بصفة فردية او جماعية
		• مكيف مرطب • جهاز امداد الماء • معقم مياه ما فوق البنفسجي • صواني للزراعة • انابيب و مرشات الماء • مصدر الضوء	بالنسبة للمربين، نوع الوحدات المدعمة يرتبط بحجم القطيع :
وحدات من 350 الى 400 كغ/يوم (1)	810.000 دج		(1) من 6-25 بقرة حلوب
وحدات من 500 كغ/يوم (2)	1.200.000 دج		(2) من 25-50 بقرة حلوب
			بالنسبة للمرقين، لا يتعدى سقف عدد الوحدات المدعمة ثلاث وحدات

الملحق 06

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

مديرية المصالح الفلاحية

ولاية .....

القسم الفرعي للفلاحة لـ.....

طلب الدعم لاقتناء وحدات زراعة مائية لإنتاج الأعلاف الخضراء

مقدم من طرف السيد ..... بصفته .....قصد الإنخراط في برنامج تطوير فرع الحليب.

إطار مخصص للإدارة

رقم الملف ..... تاريخ الإيداع .....
مؤسسة الإيداع .....
مستلم من طرف مديرية المصالح الفلاحية بتاريخ .....

I ـ تعريف الطالب

ـ الشكل القانوني للمستثمرة.....
ـ شخص طبيعي: اللقب .....الإسم.....
المولود بتاريخ ..... إبن ..... و.....

- شخص معنوي : اللقب والإسم ..... مسؤول .....
- شخص طبيـــعي : اللقب والإسم ..... مسؤول .....

ـ عنوان المستثمرة: .....
ـ المساحة الإجمالية للمستثمرة بالهكتار .....
ـ المساحة الصالحة للزراعة بالهكتار .....
ـ الزراعات الغالبة و مساحاتها بالهكتار.....
ـ الموارد المائية المتوفرة:.....
ـ طبيعتها .....
ـ سرعة التدفق.....
ـ التجهيزات .....
ـ أخرى (للتفصيل).....

الملحق رقم(06): نموذج طلب الدعم لإقتناء وحدات زراعية مائية لإنتاج الأعلاف الخضراء

II ـ طبيعة ومبلغ الاستثمارات المقررة:

الوصف العام
ـ طبيعة الاستثمار (تبيين نوع الوحدة المطلوب)
.....
.....
.....
ـ مكان التواجد أو التدخل .....
ـ أجل التنفيذ .....
ـ هل سبق للمستفيد أن استفاد من قرض الدولة لاستثمارات أخرى، إذا كانت الإجابة بنعم، تحديد الطبيعة والمبالغ:
.....
.....
ـ هل سبق للمستفيد أن استفاد من دعم في إطار نظام الدعم من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي أو الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، إذا كانت الإجابة بنعم، حدد طبيعة ومبالغ الإعانات المكتسبة و السنة :
.....
.....
ـ هل سبق للمستفيد أن استفاد من تخفيض نسبة الفائدة في إطار نظام الرفيق، إذا كانت الإجابة بنعم، حدد الطبيعة ومبلغ الفوائد:
.....
.....

III ـ العناصر الرئيسية للدراسة الإقتصادية والتقنية:

ـ قيمة أملاك المستثمرة:
ـ الأملاك غير المنقولة = دج .....
ـ الأملاك المنقولة = دج .....
ـ الوضعية الحالية = رقم الأعمال الحالي = دج .....
ـ الوضعية المرتقبة: = رقم الأعمال الحالي = دج .....
ـ الدخل الصافي الحالي = دج ..... الدخل الصافي المرتقب = دج.....
ـ عدد مناصب الشغل الحالية = ... عدد مناصب الشغل المرتقبة = ...

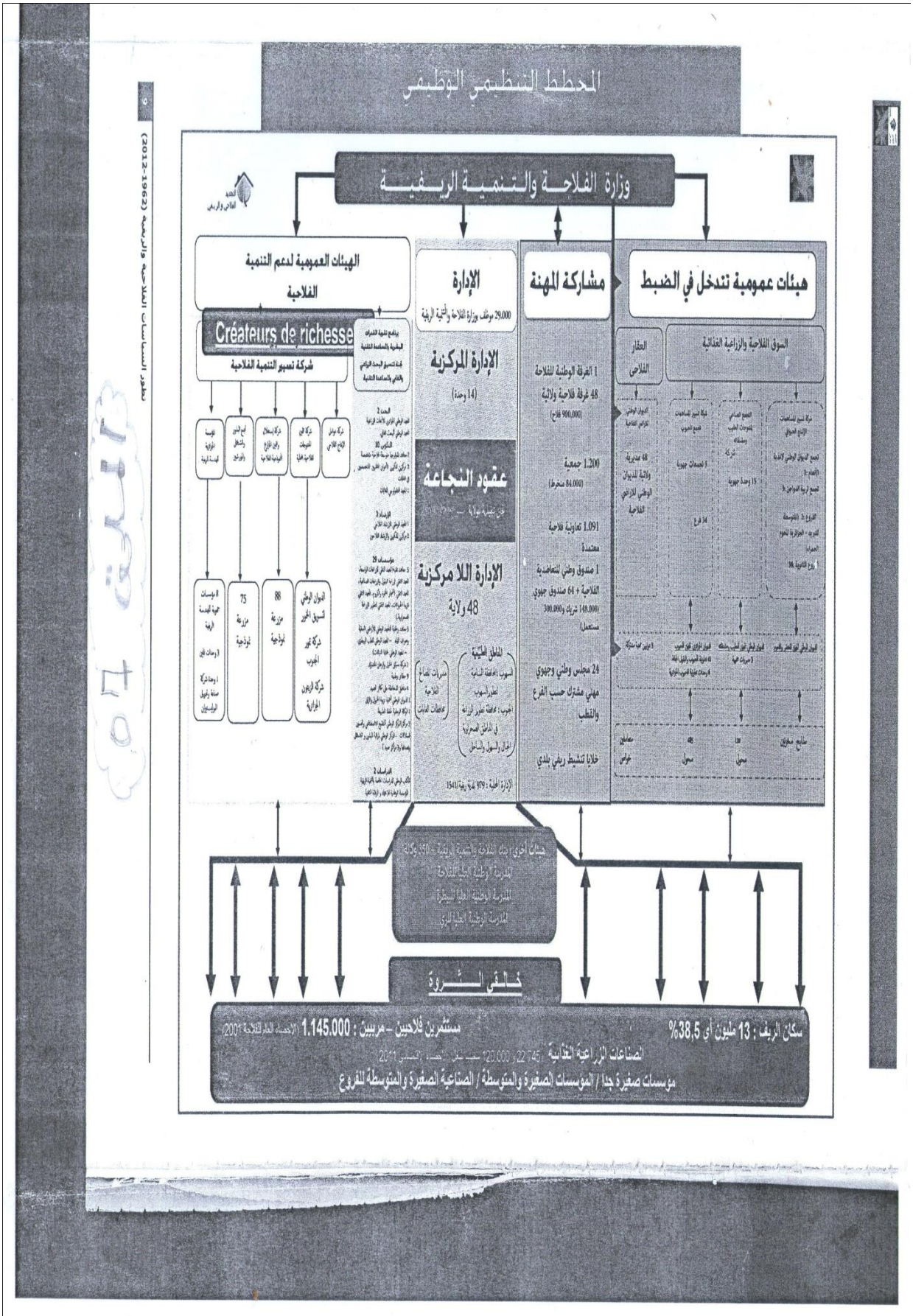
IV ـ التركيب المالي للمشروع: (بالدينار الجزائري)

العمليات الواجب إنجازها	الكمية	تكلفة الاستثمار	مبلغ المرافقة المالية من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية	أجل الإنجاز

ـ الموارد المالية التي يجب على الطالب تعبئتها:

* التمويل الذاتي: .....
* قرض التحدي.....
* المرافقة المالية من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحة: .....

حرر بـ ..... بتاريخ .....
لقب واسم الطالب
إمضاء مصادق عليه


المخطط التنظيمي الوظيفي
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
الهيئات العمومية لدعم التنمية الفلاحية
الإدارة
مشاركة المهنة
هيئات عمومية تتدخل في الضبط
Créateurs de richesse
شركة تسيير التنمية الفلاحية
29.000 موظف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
الإدارة المركزية
(14 وحدة)
عقود النجاعة
الإدارة اللا مركزية
48 ولاية
1 الغرفة الوطنية للفلاحة
48 غرفة فلاحية ولائية
(900.000 فلاح)
1.200 جمعية
(84.000 منخرط)
1.091 تعاونية فلاحية معتمدة
1 صندوق وطني للتعاضدية الفلاحية + 61 صندوق جهوي
(148.000 شريك و300.000 مستعمل)
24 مجلس وطني وجهوي مهني مشترك حسب الفرع والقطب
خلايا تنشيط ريفي بلدي
السوق الفلاحية والزراعية الغذائية
العقار الفلاحي
مستثمرين فلاحيين – مربيين : 1.145.000 (الإحصاء العام للفلاحة 2001)
سكان الريف : 13 مليون أي 38,5%
الصناعات الزراعية الغذائية
مؤسسات صغيرة جدا / المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعة الصغيرة والمتوسطة للفروع